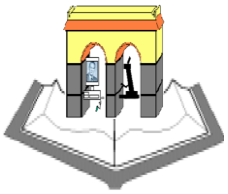

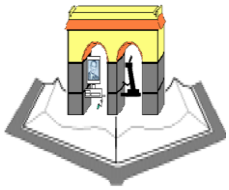

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

البحث الدلالي عند المعتزلة

أبو الحسين البصري نموذجا

إشراف : الدكتور محمد مدبوحي

من إعداد الطالبة : مبصر بن براهيم نديرة

أ.د. غيثري سيدي محمد	عضواً مناقشاً	جامعة تلمسان
د سعيد عكاشة	رئيساً	جامعة سيدي بلعباس
د. مدبوحي محمد	مشرفًا	جامعة سيدي بلعباس
د.طيبي أمينة	عضواً مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس
د.بن عيسى عبد الحليم	عضواً مناقشاً	جامعة وهران
د.طيبي أحمد	عضواً مناقشا	جامعة سعيدة

إهداء

أهدي عطر قلمي إلى من منحني الحياة والسير قدما

إلى الأمام وبلوغ هذه المنزلة من العلم

والدتي الغالية

والدي العزيز

زوجي وابنتي مارية

كلمة شكر

إن وجب الشكر والثناء فإنني أشكر الله عز وجل

الذي نوّر لي دربي وهداني إلى طريق العلم والمعرفة

وأحمد الله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

على نعمة الإسلام ونعمة العربية

كما أشكر الأستاذ المحترم مدبوحي محمد على نصحه وإرشاده

إلى غاية اكتمال هذا العمل وأتمنى أن يكون في ميزان حسناته

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى

آله وصحبه ومن والاه .

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

وبعد:

فإنني بعد الحمد والثناء أقدّم بين أيديكم هذه الرسالة العلمية راجية من الله أن يكون عملي فيها خالصا لوجهه الكريم وأن ينتفع بها طلبة العلم وهي بعنوان:

البحث الدلالي عند المعتزلة من خلال كتاب المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري

فالبحث الدلالي عند المعتزلة يتصف بالعمق و الدراسة فيه تشمل أهم المباحث الدلالية

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقدّم مجموعة من الإشكاليات التي تطرح نفسها في هذا العمل ، فكيف كانت رؤية المعتزلة لعلم الدلالة وبخاصة في كتاب المعتمد لأبي الحسين ؟ وما هي أهم المحطات التي وقفنا عندها في دراستنا لعلم الدلالة عند علماء الأصول ؟

وما هي أهّم المباحث الدلالية التي استخدمها المعتزلة في الدرس الدلالي ؟

هذه مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا العمل .

لذا عزمت التوكل على الله و أن أبحث في موضوع الدلالة عند المعتزلة وبخاصة من خلال كتاب المعتمد في أصول الفقه للحسين البصري ،وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدّة أسباب من بينها:

01_ حب البحث والتطلع في علم الدلالة .

02- محاولة معرفة خبايا أصول الفقه من خلال كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري .

03- رؤية تفكير المعتزلة حول علم الدلالة .

و جاء البحث في مدخل وخمسة فصول : ففي المدخل تحدثت عن المعتزلة وآراؤهم الكلامية ، وبعد ذلك تطرقنا إلى التعريف بعلم الكلام ومراحله وتناولت فيه أيضا مفهوم علم الدلالة ، بالإضافة إلى الحديث عن أنواع الدلالة ، وورد بعد ذلك الفصل الأوّل الموسوم ب : الجهود الدلالية لدى المعتزلة ، مثل الجاحظ ، ابن جني ، القاضي عبد الجبار وتحدثت في الفصل الثاني عن الدلالة عند علماء أصول الفقه ، مثل : الغزالي ، وعبد القاهر الجرجاني والشافعي . أمّا الفصل الثالث فقد عنونته ب التغيّر الدلالي وأقسامه عند الحسين البصري ، ودرست فيه عدّة تغيرات دلالية من توسيع وتخصيص ونقل ورقي وانحطاط ، يليه

الفصل الرابع الذي ورد بعنوان : أهم المباحث الدلالية عند الحسين البصري ، فخصصت فيه دراسة اللغة عنده ، من خلال كتاب المعتمد في أصول الفقه إضافة إلى الحديث عن مبحث الحقيقة والمجاز ، والاشتراك .

وبعد ذلك انتقلت إلى الفصل الخامس الذي درست فيه عدّة ظواهر وهي: الخصوص والعموم المطلق والمقيّد ، والمجمل والمبين ، وختمت البحث بخاتمة محوصلة لما ورد في البحث واعتمدت في البحث على مجموعة من أهم المصادر والمراجع التي تخدم البحث أذكر منها كتاب المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ، وكتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، إضافة إلى البحر المحيط للزركشي ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ...وغير ذلك من الكتب التي جعلتها في قائمة المصادر والمراجع .

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن أضع منهجا وصفيا لعرض بعض المفاهيم وإبرازها في العمل ، إضافة إلى أنني استعملت المنهج التفكيكي في بعض الأمور التي كانت تحتاج إلى التحليل والتفسير ، و علم الدلالة عند المعتزلة يبقى واسعا وغير محدود وبخاصة الدرس الدلالي عند الحسين البصري

وقد اعتمدت في هذا البحث على مجموعة مهمة من المصادر والمراجع أذكر منها :

الخصائص لابن جني ، البيان والتبيين للجاحظ ، المزهر للسيوطي

المقدمة لابن خلدون ، البحر المحيط للزركشي ، أساس البلاغة للزمخشري ، إرشاد الفحول للشوكاني ... وغير ذلك من الكتب القيمة .

ومن هنا ركزت في هذه الرسالة على ما رأيته مناسبا للبحث فإن أخطأت من نفسي وإن وُفقت من الله عز وجل و الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مـدخل

نرى أنه لا مناص من أن نعرض في بداية هذا البحث لبعض المسائل المتعلقة بالموضوع كالحديث عن فرقة المعتزلة وآرائها و الكلام على علم أصول الفقه وكذا الحديث عن علم الدلالة ومباحثه.

المعتزلةوآراؤهم الكلامية:

المعتزلة هي مدرسة كلامية ، من أعظم وأقدم مدارس الفكر والكلام التي عرفها الإسلام . ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري في مدينة البصرة التي كانت في ذلك العصر مجمعا للعلم والأدب في الدولة الإسلامية العربية ،كما تُعدُّ المعتزلة من أهم الفرق الكلامية .

واختلفت الآراء حول نشأة المعتزلة ،فقد ذهب ابن المرتضى في كتابه :"المنية والأمل ":أن المعتزلة "إنما تمتد في نشأتها ،إلى فجر الإسلام بحيث تستند في نشأتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "[1]كما ذهب زهدي جار الله في كتابه المعتزلة أن "قيام المعتزلة كانت في بداية القرن الثاني الهجري في سنة محصورة بين (100-110هـ)[2] وهذا ما ذهب إليه المقريزي من أنهم ظهروا بعد المائة الأولى من سن الهجرة في زمن الحسن البصري[3].

المعتزلة هي مدرسة كلامية بل هي أعظم مدرسة من مدارس الفكر والكلام عرفها الإسلام وأقدمها[4] وتمثل المعتزلة أهم فرقة في الفلسفة الإسلامية وهي تحتل مكانة راقية في الفكر العقلاني الديني ،فكلنا يعلم أن المعتزلة قالوا بخمسة أصول هي التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه هي الأصول الخمسة التي يعتمدها المعتزلة

[1]ابن المرتضى: المنية والأمل ، - تحقيق نوما أرنولد- بيروت- 1316 هـ ص:4، 5، 10
[2]زهدي جار الله :المعتزلة : الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت ،1974ص:12 .
[3]المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مطبعة الأدب ،القاهرة ، 1986/ج4 ،ص:183
[4]هانم إبراهيم يوسف أصل العدل عند المعتزلة /تصدير :عاطف البرقوقي ، ،دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى، القاهرة،1413، 1993،ص :16.

وقد اعتمد المعتزلة ـ منذ البداية ـ على الاستدلال العقلي في عملية التحليل والتفسير للنص اللغوي وبخاصة النص القرآني .وهذا التحليل والتفسير اقترن بعملية التأويل ،حيث إن المعتزلة كانت استنتاجاتهم تحتاج دائما إلى الكشف والاستنباط والغور في الظواهر اللغوية من قبيل المجاز والتأويل، وهذا ما يميز التفكير الاعتزالي من سواه .

واعتمد المعتزلة على التحليل العقلي العميق. فكانت موضوعات الكلام وما يتعلق به من بنية وحركة ومحل من أساسيات المنهج الاعتزالي.

المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري واعتمدت على العقل في تأسيس عقائدها[1]. وتميزت بثرائها الفكري والعلمي وأطلقت عليها مسميات متعددة مثل أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية والعدلية وهم جعلوا لفظ القدرية مشتركا وقالوا احتراز من وصمة اللقب إذا كان الذم به متفق عليه لقول النبي عليه الصلاة والسلام: "القدرية مجوس هذه الأمة "[2]، وهذا الاسم أطلقه عليه خصومهم حتى ينفروا الناس منه بعد ما رأوا حديث الرسول عليه الصلاة والسلام.

ورفضوا المعتزلة هذا الاسم الذي عرفوا به في كتب الخصوم زمنا طويلا ويرجع سبب التسمية حسب تصور المؤرخين إلى اعتزال "واصل بن عطاء " عن شيخه " الحسن البصري " في مسائل فقهية فكرية[3]

ومدرسة المعتزلة تنقسم إلى فرعين كبيرين فرع في البصرة وفرع في بغداد وفرع البصرة أسبق في الوجود وله الفضل الأكبر في تأسيس المذهب.

[1] محمد عبد الرحمان مرحبا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية ، منشورات عويدات بيروت، باريس،ط2 ، 1981ص20.
[2] الشهرستاني: في الملل والنحل، مكتبة الخياط بلس بيروت لبنان، ص39.
[3] حسن صادق: بذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام حتى اغتيال السداة، ص 94 .

فرع في البصرة منهم "واصل بن عطاء "، "عمرو بن عبيد"، "أبو هذيل العلاف"، "النظام"، "الجاحظ" الذي نزع نزعة اعتزالية.

وفرع في بغداد: "بشر بن المعتمر"، "تمامة بن الأشرس"، "أحمد بن أبي داود" وآخرون "عبد الرحمن الخياط"، "عبد السلام بن محمد الجبائي"، " أحمد بن خابط" وغيرهم.

المعتزلة تشعبت وتفرقت إلى عدة فرق، وذلك بسبب الاختلاف حول مسألة من المسائل.

فقد رأى الدكتور "ألبير نصري نادر" أن المعتزلة عشرون فرقة[1] ، ونفس الرأي الذي ذهب إليه" البغدادي "في كتابه "الفرق بين الفرق "وهي الواصلية والعمرية والهذيلية والنظامية والتمامية والجاحظية والحمارية والخياطية والخباطية والمرسية، الكعبية والجبائية و البهشمية و اثنان وعشرون فرقة اثنان منها ليس من فرق الإسلام وهما الخابطية والحمارية[2]

أما في الكتاب "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة" وقسمت إلى اثنا عشر طبقة ووافقه في ذلك" الشهرستاني " في كتابه" الملل والنحل ".

وهي الواصلية والنظامية والهذيلية والخابطية والبشرية والمعمرية و المردادية و التمامية و الهشامية والجاحظية و الخياطية والجبائية والبهشمية[3].

اهتم القدماء بالمعنى اهتماما كبيرا ولاسيما علماء أصول الفقه وذلك لاعتمادهم عليه في فهم النص الشرعي واستنباط الحكم الفقهي، كما اهتم البلاغيون بالمعنى

[1]ألبير نصري نادر أهم الفرق الإسلامية السياسية والكلامية، الطبعة الثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص 100.
[2]البغدادي: الفرق بين الفرق، حقق أصوله محمد الدين عبد الحميد دار المعرفة بيروت لبنان، ص 18

[3]أبو القاسم البلخي ، القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ،الحاكم الجشمي ،تحقيق :فؤاد سيد ،الدار التونسية للنشر ،1974،ص 214.

من خلال محصلة الدرسين الصوتي والنحوي بالإضافة إلى الصوتي "[1] وعلم الكلام مثل غيره من العلوم العقلية كان له أنصاره ودعاته ،وخير من يمثل ذلك في التاريخ الأدبي عمرو بن بحر الجاحظ الذي جاءت كتاباته حاملة الفكر الاعتزالي إذ يمثل مرحلة قصوى في تطور تفكير المعتزلة وخير دليل قوله :"وأنا أقول على تثبيت ذلك بالحجة ،إنه لولا مكان المتكلمين لهلكت العوام من جميع الأمم ،لولا مكان المعتزلة لهلكت العوام من جميع النحل"[2]

01 - التعريف ب المعتزلة :

لغة: عزل الشيء يعزله عزلا وعزله في عزل وانعزال وتعني نحاه جانبا فتنحى[3] قال الله تعالى :(إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُون)[4] معناه أن : وقال تعالى:(وإِنْ لَمْ تُومِنُوا لِيَ فَاعْتَزِلُونِ)[5] أراد إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي ،والعزلة الانعزال .

أما اصطلاحا: فالمعتزلة ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية [6] فرقة كلامية إسلامية بارزة.وقد جعلوا لفظ القدرية لفظا يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره وسبب تسمية المعتزلة بهذا الاسم ذلك الاختلاف الذي وقع في أسماء مرتكبي الكبائر من أهل الملة ،حيث قالت الخوارج :إنهم كفار مشركون ،وهم مع ذلك فساق وقال بعض المرجئة إنهم مؤمنون لإقرارهم بالله ورسوله وبكتابه وبما جاء به رسوله ،وإن لم يعملوا به ،فاعتزلت المعتزلة جميع ما اختلف

[1] نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية ، دون طبعة ،سنة 2004 ، ص 201
[2] محمد زعراط : الفرق الإسلامية الكبرى ، دار الغرب الإسلامي ،وهران ،دون طبعة ،سنة 2004 ،ص 66،67
[3] ابن منظور : لسان العرب ، ابن منظور: لسان العرب. دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ط 1، 2003 ص 767
[4] سورة الشعراء الآية :212
[5] سورة الدخان ، الآية :21
[6] الشهرستاني: الملل والنحل ،تصحيح وتعليق أحمد فهمي محمد ، القاهرة ، 1948 ،ج1 ،ص 54 .

فيه هؤلاء وقالوا: نأخذ بما اجتمعوا عليه بالفسق وندع ما اختلفوا فيه من تسميتهم بالكفر والإيمان والنفاق والشرك [1]

فرأى واصل بن عطاء* وجماعة معه أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين و اعتزلوا مجلس الحسن البصري فقيل لهم معتزلة.

02- مبادئ المعتزلة:

وضع المعتزلة لأنفسهم خمسة أصول تدور حولها عقائدهم وهم يتوالون عليها ،ويعادون عليها ،ولا يكون الشخص معتزليا حتى يؤمن بهذه الأصول الخمسة :التوحيد ،العدل، الوعد والوعيد ،المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يمكن إجمال المبادئ التي قامت عليها المعتزلة كفرقة دينية تتحدد في خمسة أصول وهي :

أ ـ التوحيد: يعد هذا الأصل من أقوى الأصول التي قامت عليها دعوة الاعتزال فقد ألزموا أنفسهم حق الدفاع عن العقيدة الإسلامية[2] ...ولقد حملهم تحمسهم لعقيدة التوحيد وفرط إيمانهم بها ،على أن ردوا كل شيء يتعارض مع وحدانية الله وأزليته ومخالفته لكل ما هو محدث ،فأنكروا أن يكون لله تعالى صفات غير ذاته .

وفي هذا الصدد يقول الخياط المعتزلي : " وليس يستحق أحد ...اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة ، التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة

[1] أبو القاسم البلخي ، القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ،الحاكم الجشمي ،تحقيق :فؤاد سيد ،الدار التونسية للنشر ،1974،ص 115 .

[2] محمد زعراط: الفرق الإسلامية الكبرى ،دار الغرب الإسلامي ،وهران ،دون طبعة،2004 ،ص 120

بين المنزلتين ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[1] ونعني بالتوحيد " تنزيه الذات الإلهية عن المشابهة والمماثلة مع المخلوقات والمحدثات بما في ذلك نفي الصفات الزائدة عن ذات الخالق ، وتصور الذات الإلهية أشبه ما تكون بالفكرة المجردة أو القانون الذي يحكم هذا الوجود ، وكذلك القول بخلق القرآن حتى لا يكون هناك قديم آخر غير الله تعالى "[2] ومصطلح الأصول الخمسة لم يظهر عند واصل بن عطاء وإنما أخذ عن تلاميذه واكتمل عند أبي الهذيل العلاّف الذي وصلت به الفرقة ذروة الاعتزال ،واكتملت على يديه موضوعاته ،وقد كتب في الأصول الخمسة بعض فصول كتبه .

ب ـ العدل: لقد أدرج المعتزلة في هذا الأصل قضايا كلامية عديدة أهمها:

اتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر أو ظلم. كما اتفقوا على الحكيم لا يفعل إلا الصلاح والخير ويجب من الحكمة رعاية مصالح العباد .ويعني القول بحرية الإنسان واختياره و اختياره وقدرته على خلق الأفعال الصادرة منه بحسب قصده إليها وإرادته لها ،واختراعه لهذه الأفعال[3]

ج ـ الوعد والوعيد: اتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والتفضل معنى آخر وراء الثواب ،وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار وسمّوا هذا النمط وعدا ووعيداً"[4]

[1]أبو الحسن الخياط: الانتصار ، نيبرج ، دون طبعة ، دون تاريخ ،ص : 126.
[2]محمد عمارة : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، دار الشروق ، ط2 ، 1408هـ ، 1988 م. القاهرة ، ص : 12 .
[3]نفسه : ص 12.

[4]الشهرستاني: الملل والنحل ،ص 56.

د- المنزلة بين المنزلتين : هذا ما حدده الرازي من خلال حديثه عن مرتكب الكبيرة بين منزلتي الإيمان والكفر بقوله :" إن الإيمان عبارة عن خصال الخير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا وهو مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح فلا يسمى مؤمنا وليس بكافر مطلق أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير لا وجه لإنكارها ،لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالدا فيها"[1] ويعني الحكم على مرتكبي الذنوب الكبائر الذين يموتون دون توبة نصوح الحكم عليهم بالخلود في النار ، وتسميتهم فسق وجعلهم في مرتبة أدنى من المؤمنين وأعلى من الكفار ، وعندما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز واختلف الناس في أصحاب الذنوب ، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه طرده من مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة ، وانضم إليه صديقه عمرو بن عبيد ، فقال الناس يومئذ فيهما إنهما قد اعتزلا قول الأمة وسمي أتباعهما يومئذ معتزلة"* .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أجمع معتزلة الجيل الثاني من أصحاب أبي الهذيل والعلاّف على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا المقصود عندهم أن لا يضيع معروف ولا يقع منكر ، وقد جاء على ضربين : ما هو فرض كفاية مثل إقامة الحدود ، وما هو فرض عين يقوم به كل الناس "[2]ويعني المشاركة الإيجابية من كل مسلم مؤمن في تقويم المعوج من أمور الحياة العامة ونظم المجتمع الذي يعيش فيه المؤمنون[3]

03- شيوخ المعتزلة:

[1] عبد الكريم بليع: أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع هجري ، دار نهضة مصر ، القاهرة 1969 ص: 148.

[2] محمد زعراط : الفرق الإسلامية الكبرى ، ص 144.

[3] محمد عمارة : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، دار الشروق ، ط2 ، 1408هـ ، 1988 م. القاهرة ، ص : 12 .

وهم كثر من مدرستي البصرة وبغداد وأهمهم : - واصل بن عطاء :توفي 131 هـ ، تظاهر بالعدل واشتهر به ويكنى أبا حذيفة وكان واصل ألثغ اللسان في الراء ، فكان يخلص من كلامه الراء و يعدل عنها في سائر محاوراته ...وهو أوّل من أظهر المنزلة بين المنزلتين [1] وفرقته تسمى باسمه الواصلية من كتبه : المنزلة بين المنزلتين ، الفتيا ، التوحيد[2] .

عمرو بن عبيد : أبو عثمان البصري شيخ المعتزلة في عصره ومفتيا وأحد الزهاد المشهورين توفي سنة

144 هـ وفرقته تسمى باسمه العمرية .

أبو هذيل العلاف : البصري شيخ المعتزلة وإمامهم توفي 226 أو 233ه وفرقته تسمى باسمه الهذلية

بشر بن المعتمر: الهلالي فقيه معتزلي مناظر من أهل الكوفة ، توفي سنة 210ه ، وهناك شيوخ آخرون من أمثال ، النظام ، والجاحظ ، تمامة بن الأشرس والخياط والجبائي وغيرهم كثير .

كما تعد المعتزلة أيضا مؤسسة علم الكلام الحقيقي بمعنى أن لها نسقا مذهبيا متكاملا في علم الكلام"[3]

وينبغي الإشارة هنا إلى انه لم تحدد أصول التاريخ العربي السنة التي ظهر فيها المعتزلة ،فكل ما ذكرته أنهم ظهروا في البصرة حول حلقة الحسن البصري

[1]الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، غرز الفوائد ودرر القلائد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ج2 ، 1967 ، ص:163، 165.

[2]ابن النديم: الفهرست ، شرحه : يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1996 ، ص 284.

[3]هانم إبراهيم يوسف أصل العدل عند المعتزلة /تصدير :عاطف البرقوقي ،القاهرة ،دار الفكر العربي 1993، ص 16.

وانشقوا عنها ـ مع العلم أن الحسن البصري توفي سنة (110هـ ، 728 م) ـ وأن الرجلين اللذين أسسا مدرسة الاعتزال هما : "واصل بن عطاء ،وعمرو بن عبيد.

وعلى ذلك يكون المعتزلة قد ظهروا في بداية القرن الهجري الثاني"[1]

وفي رواية أخرى يُذكر أن "واصل بن عطاء أخذ الاعتزال عن الحسن البصري ،يؤيد ذلك أن ابن المرتضى يعتبر الحسن واحدا منهم لأنه قال بالعدل ،ونفى القدر في رسالة بعث بها إلى عبد الملك بن مروان "[2]

ارتبط علم الكلام هذا منذ أول نشأته بظهور فرقة المعتزلة ولابد وقد رأينا ارتباط علم الكلام بنشوء الاعتزال ،وتداخله في مناهجهم .

04-علم الكلام مفهومه وقضاياه :

تعريف هذا العلم عند أهله ، على اختلافهم في تعريفه أنه العلم بالعقائد الدينية عن طريق الأدلة اليقينية أي: العقلية في اصطلاحهم .

والمتقدمون على أن موضوعه الوجود من حيث هو ،وقيل موضوعه ذات الله سبحانه أو ذاته مع ذات الممكنات ،لهذا يعرف بالعلم الباحث عن أحوال الصانع من صفاته الثبوتية والسلبية ،وأفعاله المتعلقة بأمر الدنيا والآخرة [3]

وقد عرفّه ابن خلدون بأنه : الحجاج عن العقائد بالأدلة العقلية [1]ويعد علم الكلام أهم فروع الفلسفة الإسلامية وأكثرها أصالة ، ويبدو فيه ابتكار المسلمين ،

[1]جار الله :المعتزلة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الأولى، 1974 ،ص 12 .
[2]جار الله :المعتزلة ص 13 .
[3]محمد العبده ،طارق عبد الحليم :المعتزلة بين القديم والحديث ،دار الأزقم ،برمنجهام الطبعة الأولى ، 1987 ،ص:15

ووضوح العنصر الإسلامي أكثر من غيره ، ولا يعني هذا أنه كان مقطوع الصلة بالثقافات الأجنبية ، بل نقصد قلة ذلك التأثر خاصة عند أوائل المتكلمين الذين جعلوا من مهامهم استبعاد تلك الثقافات من الدين ، لكن سرعان ما اختلط علم الكلام بتلك الفلسفات ومهما يكن شأن ذلك الاختلاط فإن لعلم الكلام هويته المستقلة التي تبدو فيها أصوله الإسلامية واضحة[2].

إذن علم الكلام يقوم على إثبات العقيدة الدينية عن طريق الأدلة العقلية ، فهو بذلك يقوم بتوضيح أصول العقيدة وشرحها وتدعيمها بالأدلة العقلية[3].

و قد تعددت التعريفات حول موضوع علم الكلام وهو كما يقول التهانوي : " علم يقتدر منه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه "[4] ويتضمن هذا التعريف حسب رأي أحمد محمود الصبحي في - كتابه في علم الكلام- " أن المتكلم يتخذ العقائد الدينية قضايا مسلماً بها ، ثم يستدل عليها بأدلة العقل حتى وإن أمكن الاهتداء إلى هذه العقائد بالعقل مستقلا عنها "

أ- سبب تسميته بعلم الكلام:

يشرح بذلك محمود الصبحي في كتابه أنه ذكرت أقوال كثيرة في سبب تسمية هذا العلم بالكلام ، يقول الإيجي المتوفى عام 756هـ " وإنما سمي الكلام إما لأنه بإزاء المنطق للفلاسفة ، وإما لأن أبوابه عنونت أولا الكلام في كذا ، أو لأن مسألة الكلام أشهر أجزائه"[5] وكان هذا تعريفا وجيزا من بين التعريفات التي تحدثت عن علم الكلام .

---

[1]ابن خلدون: المقدمة، تر/ عبد الله أحمد سليمان، دار القلم، بيروت، ط5- 1984، ص 45.

[2]علي عبد الفتاح المغربي : الفرق الكلامية الإسلامية : مدخل. ودراسة ، مكتبة وهيبة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1415ه ، 1995م ، ص : 05.

[3]نفسه، ص 11.

[4]أحمد محمود صبحي : في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، 1405ه، 1985م ، ص 16.

[5] أحمد محمود صبحي : في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين: ص 18.

ولكن هل تبنى المتكلمون الأوائل هذه التسمية وجعلوها علما على علمهم ؟ إن المعتزلة وشيخهم واصل بن عطاء المتوفى عام 131هـ ، هم أول من فتق الحديث في علم الكلام ولا تدل أسماء كتبه وأقواله أنه استخدم هذا اللفظ كاسم لعلم متمايز "[1]

بدأت بواكير هذا العلم في صدر الإسلام ، خصوصا مع تلك التساؤلات حول " بعض مرتكزات العقيدة : القضاء ، والقدر . ومع تلك الاجتهادات في تفسير بعض الظواهر وبعض الأحداث التي كانت تعترض بعض المسلمين ، إن كان على صعيد العلم أم على صعيد العمل [2] .

لقد بدأ إذن علم الكلام من منطلقات إسلامية صرفة في " صدر الإسلام وبداية العصر الأموي ، فكثيرون كانوا يجادلون ويتساءلون ويحاولون إبداء الرأي في ما أُنزِل ... إن الجدل حول العقيدة الإسلامية لم يكن فعلا بتأثير التيارات الغربية عن الإسلام فقط ، بل أيضا تأسس من طبيعة التساؤل التي يملكها الإنسان ، فالعقل البشري عندما تخمد العاطفة يبدأ بالتساؤل ومحاولة التفسير والإجابة عن كل ما يَعرض له ،ولذلك فإن الحديث في القضاء والقدر والاختيار وأفعال الإنسان والمُكلَفين ومسائل الثواب والعقاب وغيرها ، مما ورد في علم الكلام ، كل ذلك بدأ باكرا في الإسلام"[3]

ب- مراحل نشأة علم الكلام:

مرحلة الإيمان القلبي: لم يلق الكلام في أول أمره قبولا من علماء المسلمين وأئمتهم و فقهائهم و محدثيهم على وجه الخصوص ، فقد روي عن الإمام

[1] نفسه : ص 19 .
[2] سميح دعيم : موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول بيروت 1998 ، ص : 03 .

[3] سميح دعيم: موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي ،ص : 03.

مالك المتوفي عام 179 هـ ، أنه قال : إياكم والبدع ، قيل يا أبا عبد الله ، وما البدع ؟ قال أصحاب البدع هم الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته[1] .

مرحلة النظر العقلي: ولكن الدين ، أي دين لا بد أن ينتقل المؤمنون به إلى مرحلة ثانية فيها بحث ونظر وصياغة فلسفية للعقائد الدينية ، قد يرجع ذلك إلى حب الاستطلاع طبيعي في البشر ، فالناس جميعا قد وهبوا الاستعداد للنظر العقلي والتفكير الفلسفي

(وكَانَ الإِنْسَان أَكْثَرُ شيء جدَلاَ)[2] غير أن ظروفا موضوعية وأحداثا واقعية تتصل باحتكاك المسلمين بأصحاب ديانات أخرى تسلح القوامون عليها بأسلحة الجدل ، والفلسفة قد أكرهت فريقا من المسلمين على أن يدافعوا عن دينهم فنشأ عن ذلك علم الكلام[3]

إنَّ علم الكلام شأنه في ذلك شأن سائر العلوم الإسلامية قد وجد منطلقا من القرآن منهاجا وموضوعا ، فمنهجيا لا يتعارض النظر مع الإيمان ، لقد حث القرآن المسلمين على أن ينظروا في ملكوت السموات والأرض وأن يتفكروا أو يتدبروا (إنَّ فِي ذَلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون)[4](إن فِي ذَلِكَ لآيةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَرُون)[5]

ج - عوامل نشأة علم الكلام[6]:

العوامل الخارجية:

---

[1]أحمد محمود صبحي : في علم الكلام دراسة فلسفية ، ص : 24.

[2]سورة الكهف : الآية 54.
[3]أحمد محمود صبحي : نفسه ، ص: 24.
[4]النحل: الآية 12
[5]النحل : الآية 11.
[6]أحمد محمود صبحي : في علم الكلام ، ص : 32.

نشأ علم الكلام وتحددت موضوعاته نتيجة خلاف عقائد الإسلام مع المعتقدات الأخرى ، فكان الصراع الفكري مع المعتقدات الأخرى ، فكان الصراع الفكري بين المسلمين ومن خالفهم هو العامل الحاسم في نشأة هذا العلم بل في تحديد موضوعاته ، فانبثقت مشكلة "كلام الله " على سبيل المثال هل هو مخلوق أم غير مخلوق ؟ قديم أم حديث ...

العوامل الداخلية :

ولا شك أن هذه ترجع إلى عوامل في البيئة الإسلامية ذاتها ، ويرجع الانقسام إلى فرق ومذاهب سواء في الدين أو في الفلسفة ، حين تواجه الجماعة مشكلة يتعذر عندها اتفاق الآراء.

05- *علم الدلالة* مفهومه ومتعلقاته:

لم يعد علم الدلالة الآن في حاجة إلى من يدافع عن وجوده، ويبرهن بالأدلة القاطعة و البراهين الساطعة على ضرورته، و يبرز الاهتمام به، فقد تخطى هذه المرحلة منذ زمن و صار الآن يلقى الاهتمام والدراسة في كل أنحاء العالم بقدر ما تلقاه سائر علوم اللغة أو اللسانيات...

أ- ***تعريفه :***

- لغة :جاء في المعجم الوسيط لفظ : دل عليه و إليه، يدلّ دلالة: أرشد، و يقال: دله على الطريق و نحوه: سدده إليه"[1]، أو أرشده إليه، فهو دال، و المفعول مدلول عليه و إليه، و الدلالة و الدلالة: الإرشاد، و تطلق الدلالة على ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه من معنى أو معان.

و في لسان العرب: "دله على الشيء يدله دلا و دلالة فاندل: سدده إليه، والدليل: ما يستدل به، و الدليل: الدال، و قد دله على الطريق يدله دلالة و دلالة و دلولة، والفتح أعلى. و الدليل و الدليلي: الذي يدلك. قال أبو عبيد: إني امرؤ بالطرق ذو دلالات.

و الجمع أدلة و أدلاء، و الاسم الدلالة بالكسر و الفتح، و الدلولة و الدليلي.

قال سيبويه: الدليلي علمه بالدلالة و رسوخه فيها و دللت بهذا الطريق: عرفته، و دللت به أدل دلالة، و أدللت بالطريق إدلالا و الدليلة، و المحجة البيضاء، و الدلال الذي يجمع البيعين و الاسم الدلالة و الدلالة ما جعلته للدليل أو الدلال"[2].و في أساس البلاغة للزمخشري :"دله على الطريق، و هو دليل المفازة، و هم إدلاؤها و أدللت الطريق، اهتديت إليه و دله على الصراط المستقيم"[3]. فعلم الدلالة في مختلف تعريفاته في المعاجم العربية يُقصد به الدلالة والإرشاد.

-اصطلاحا: ذكر الشريف الجرجاني في التعريفات، الدلالة بقوله: " هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال ,والثاني هو المدلول"[4].

---

[1]الفيروز أبادي :القاموس المحيط ،دار العلم للجميع ،بيروت ،ج3 ،ص 377 .

[2]ابن منظور: لسان العرب. دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ط 1، 2003، 98/11.
[3]الزمخشري: أساس البلاغة. تحقيق عبد الرحيم محمود .دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت لبنان، ص 134.
[4]الشريف الجرجاني التعريفات، مكتبة لبنان بيروت د ط سنة 1978 ص 109.

فالدلالة من هذا النص، هي تلازم بين الشيئين, حيث تعلم حالة الشيء وهي المدلول، من حالة أخرى هو عليها(وهي الدال). فهي إذن لا تخرج عن تظافر الدال والمدلول حيث تصبح للكلمات اللغوية معان ودلالات يصطلح على مدلولها.

لقد ظهر مصطلح علم الدلالة في نهاية القرن التاسع عشر على يد الفرنسي "ميشال بريال" وذلك في سنة 1883 قاصدا به علم المعنى، وقد ظل اللغويون الفرنسيون يعتبرون مسألة علم المعنى أو الدلالة من اهتمامات الأساليب والدارسات الأدبية، إلا أنهم عادوا في النهاية ليدرجوا هذا العلم ضمن الدراسات اللغوية. "[1]

وفي القرن العشرين اتسعت البحوث والدراسات في المعنى والدلالة واتضحت المناهج وتطور البحث فيها ولم تعد تقتصر على الجوانب التاريخية، فأدخلت الجوانب الاجتماعية والنفسية والإنسانية كل ماله علاقة بالمعنى"... علم الدلالة يبحث في الدلالة اللغوية، أي العلامات اللغوية دون سواها. وإن كان موضوع علم الدلالة هو كل ما يقوم بدور العلامة أو الرمز سواء كان لغويا أم غير لغوي إلا أن التركيز يكون على المعنى اللغوي في مجال الدراسة اللغوية. "[2]

ب- مصطلح علم الدلالة في الدرس الحديث:

علم الدّلالة، وعلم الدِلالة، والدلالات، والدلالية... . كلها مصطلحات نجدها في الدرس الدلالي العربي الحديث, وهي جميعا تقابل ما يعرف في الفرنسية ب (sémantics) في الانجليزية ب(sémantics)ونلاحظ مصطلح (sémantique)لأول مرة في عنوان مقال للفرنسي "ميشال بريال"

[1]محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، سنة 2004، ص 17.

[2]خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة- مع نصوص وتطبيقات – بيت الحكمة ط1، سنة 2009، ص22، 23.

michelbrealعام 1883 وتبعه في ذلك دار مستتر في كتابه حياة الألفاظ (la vie des mots)الصادر عام 1887. وتطرق فيه إلى مسائل دلالية متعددة.

وفي عام 1897 نشر ميشال بريال كتابه أسس به لعلم الدلالة بعنوان essai de sémantique، science de signification.

وقد وقع اختلاف بين " علماء اللغة المحدثين في تعيين المصطلح العربي الذي يقابل مصطلح السيمانتيك بالأجنبية الذي أطلقه العالم اللغوي بريال سنة 1883 على تلك الدراسة الحديثة التي تهتم بجوهر الكلمات في حالاتها الإفرادية المعجمية وفي حالاتها التركيبية السياقية وآلياتها الداخلية التي هي أساس عملية التواصل والإبلاغ " [1]

يسوق الدارسون تعريفات عدة ل علم الدلالة منها:

- هو" دراسة المعنى"
- و"العلم الذي يدرس المعنى"
- وهو" ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى"
- وهو" ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى. "
- وهو" فرع من علم اللغة يدرس العلاقة بين الرمز اللغوي ومعناه.
- يدرس تطور معاني الكلمات التاريخية، وتنوع المعاني والمجاز اللغوي والعقلاني بين كلمات اللغة."

[1] منقور عبد الجليل :علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي _دراسة_من منشورات إتحاد العرب دمشق 2001 ، ص : 22.

وبوقفة قصيرة مع هذه التعريفات نسجل أنها تتفق جميعا على أن موضوع علم الدلالة هو (دراسة المعنى) أي أنه يتناول المعنى تناولا علميا، ويتسع التعريف الأخير ليحدد علاقة علم الدلالة باللسانيات وموضوعه ومجالاته فهو أشملها جميعا. إذن علم الدلالة يهتم بدراسة المعنى، "أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[1]

والمعنى على هذه الشاكلة هو الذي "يحمل مفهوم القصد وهو ما عبرت عنه النظرية التداولية الحديثة ولعل هذا هو الذي بحث فيه علماء اللغة ، فهم يحاولون تقصّي المقاصد للوصول للدلالات"[2]

وهي دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعة بإزائها كدلالة الأرض والسماء والجدار على مسمياتها ،أو هي المباحث المتعلقة بمعاني الألفاظ[3] ،وعلم الدلالة فرع من فروع اللغة وهو غاية الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والقاموسية إنه قمّة هذه الدراسات[4] "فميشال بريال" في هذه الدراسة من قام بتسمية علم المعنى باسم السيمانتيك حتى يكون لهذا العلم اسم يميزه عن سائر العلوم اللغوية

" فمصطلح semantique يعود إلى الأصل اليوناني المؤنث sémantiké ومذكره sémantikoso ويعني :(يدّل) أما مصدره فكلمة séma بمعنى (الإشارة)أو الدّال ،وقد استعملت الكلمة بمعناها الاصطلاحي باعتبارها فرعا من فروع علم اللغة أوّل الأمر عند اللغوي الفرنسي بريال في مقال له تحت عنوان

[1]أحمد مختار عمر: علم الدلالة. عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1985، ص 11.

[2]صلاح الدين زرال : الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري –الدار العربية –لبنان –ط1 -2008، ص: 60

[3]محمد علي عبد الكريم الرديني :فصول في علم اللغة العام ،دار الهدى عين مليلة الجزائر 2007 ،ص 195 .

[4]المرجع نفسه:ص195 .

(مقال في علم الدلالة)بحيث أنه أكّد على وجود علم مستقل بذاته وهو علم الدلالة"[1]إذن "ميشال بريال" سمّى علم المعنى بعلم الدلالة وقد كانت المبادئ والأصول التي وصل إليها في دراساته مأخوذة كلها تقريبا من "دراسة اللغات الكلاسيكية :اليونانية ،اللاتينية ،والسنسكريتية "[2]

ومن هذا المنطلق نقول إن علم الدلالة علم لغوي شأنه شأن سائر العلوم اللغوية التي كان منبعها من أصول قديمة كالسنسكريتية مثلا ولكن لم يتحدد ويصبح علما قائما بذاته إلا بمجيء العالم اللغوي ميشال بريال الذي كان له فضل تسميته بعلم الدلالة.

من بين المباحث الدلالية التي اهتم بها علم الدلالة ، العلاقة الجامعة بين الدال والمدلول فالدال وقوامه ما يتلفظ به (اللفظ) والمدلول هو ذلك التصور الذهني للفظ الدال فالمعاني :"هي الصوّر الذهنية من حيث وُضع بإزائها الألفاظ والصوّر الحاصلة في العقل فمن حيث إنها تقصد باللّفظ سميت معنىً ،ومن حيث إنّها تحصل من اللّفظ في العقل سميت مفهوما ومن حيث إنّه مقول في جوابٍ ما هو سميت مفهوما ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة ،ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هويّة. "[3]

اختلف الباحثون وتفاوتوا في حصر عدد المعاني المحتملة للكلمة وهي كالآتي:

ج- أنواع المعنى : *- المعنى الأساسي* أو المركزي (الدلالة المركزية)* :

فالمعنى الأساسي أو ما يعرف بالدلالة المركزية هو المعنى الذي تتضح من خلاله الأمور،" وهو العامل الرّئيسي للاتصّال اللغوي ويشترط للمتكلمين بلغة

[1]نواري سعودي أبو زيد :الدليل النظري في علم الدلالة ،دار الهدى ،عين مليلة الجزائر 2007 ،ص 38

[2]محمود السعران :علم اللغة ،مقدمة للقارئ العربي ،دار الفكر العربي ،ط2،القاهرة ،1997 ص 237 .

[3]– الجرجاني السّيد الشّريف ،التعريفات ،تح /محمد صدّيق المنشاوي ،دار الفضيلة ص:184

واحدة أن يكونوا مشتركين في تصور هذا المعنى الأساسي الذي يتم من خلاله التصور ونقل الأفكار [1] ،فالدلالة المركزية لكلمة مثل: الشجرة تتضّح في ذهن الطّفل منذ السّنين الأولى من حياته ،وتضل واضحة في ذهنه ...في حين أن كلمة أخرى مثل :الحزن والغضب تتطور دلالتها المركزية[2] .

المعنى الإضافي أو الثانوي :

يشرحه صلاح الدين زرال قائلا :" أمّا الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم ...فالمتكلم ينطق باللّفظة أمام السامع من تجاربها لسابقة ...وتسود الدلالة الهامشية في بعض مجالات الحياة ...المجال السياسي مثلا."[3] ويعرف المعنى الإضافي أو العرضي أو الضمني وهو حسب أحمد مختار عمر "ما يملكه اللفظ من دلالة إلى جانب معناه الأساس وتصوره الخالص وهو يفتقر إلى صفة الثبات ،وإنما تتحكم فيه الثقافة والخبرة والوسط"[4]

المعنى الأسلوبي :

المعنى الأسلوبي هو المعنى الذي تتمظهر فيه الدلالة وذلك من خلال الأنماط المقولية التي ترد فيها وبالتالي فإنّ أي قطعة لغوية تحمل خصائص" أسلوبية تتعلق بمستوى اللّغة المستعملة ،كاللّغة الأدبية والعامية أو المبتذلة وكذلك بنوع البيئة والمستوى الاجتماعي والعصر ومثال ذلك :الزوجة في العربية فهي:

[1]أحمد شامية ،نبيلة عباس :محاضرات وتطبيقات علم الدلالة ،المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، ص 42.
[2]صلاح الدين زرال :الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص:61.

[3]صلاح الدين زرال :المرجع نفسه ،ص:61 .
[4]أحمد مختار عمر :علم الدلالة ،ص:37 .

الحرم والزوجة والمرأة أو المرة أو الدار أو الأخرى. "[1] وقد يتحول من "اللفظ إلى النسق ،وما يشيع فيه من معاني ملازمة للظرف الاجتماعي والبيئي المستعملة كما يحمل كثيرا من ميزات تخصصه ومركزه".

المعنى النفسي :

هو المعنى الخاص المتعلق بالفرد المتكلم الذي"لا علاقة له بالتداول بين الأفراد حيث يعكس الفرد في أحاديثه معاني فردية تتعلق بحالته النفسية الخاصة وكثيرا ما يظهر في كتابات الأدباء والشعراء."[2]

وهي خاصية أخرى قد يكتسبها المستعمل لألفاظه وتراكيبه على السواء من خلال دواعي نفسية خاصة تمليها حالته ووضعه ساعة الاستعمال ،أو تتوالد لديه من خلا ل سلوك معين ملازم ،أو ارتباطها لديه بما يجعلها مدعاة الإثارة ذات انفعال فيه.

المعنى الإيحائي :

وهو "ما تتركه بعض الكلمات من ظلال إيحائية (شفافية)خاصّة." وهو ما يرتبط في البنية الإفرادية إما في جانبها الصوتي أو تشكيلها الصرفي بجملة من الإيحاءات تتراكب فتكون صورتها الدلالية عند المتلقي وقد ربطها ستيفن أولمن بالتأثير الصوتي والدلالي جملة واحدة."[3]

[1] أحمد شامية ، نبيلة عباس :محاضرات وتطبيقات علم الدلالة ،ص:42.

[2] أحمد شامية نبيلة عباس :المرجع نفسه ،ص: 43.
[3] أحمد مختار عمر:علم الدلالة ،ص 38

المراد بالدلالة المعنى ويقابلها بهذا المفهوم المصطلح الغربي Meaning وهي فهم أمر من أمر ، أو فهم شيء بواسطة شيء ، فالشيء الأول هو المدلول والثاني هو الدال ، كدلالة إنسان على معناه الذي هو (الذات) فاللفظ هو الدال والذات هي المدلول ، وفهم الذات من اللفظ هو معنى الدلالة[1]

والبحث في مشكلة دلالات الألفاظ قديم في اللغات الإنسانية ، وهو متفرق في دراسات كثيرة ، فشغل به الفلاسفة واللغويون والبلاغيون وعلماء أصول الفقه وكان كل قبيل منهم يتناوله من زاويته الخاصة ، فتناوله الفلاسفة من زاوية ملائمة الدلالات أو المعاني لما وضعت له ، فوجهوا اهتمامهم إلى العلاقة بين الدال والمدلول فواجهوا في معرفتها الكثير من المشقة وبخاصة عندما حاولوا صياغة أفكارهم ومشاعرهم في ألفاظ واضحة المعنى "[2] يعني ذلك أن رؤية الفلاسفة للدلالة يختلف عن رؤية اللغويين والأصوليين وذلك حسب تخصص كل منهم ولذلك كانت رؤية اللغويين للدلالة من زاوية " الصور التي تحدثها تلك الألفاظ في الذهن ، غير أن دراستهم بادئ الأمر مقتصرة على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ كأن تقارن الكلمة بنظائرها في الصورة والمعنى حتى يتسنى إرجاعها إلى أصل معين تفرع إلى عدة فروع في لغة واحدة أو أكثر من لغة "[3] .
وقد اعتقد بعض الباحثين أن علم الدلالة ظهر من رحم المنهج التاريخي ، بل إن منهجه أصلا هو المنهج التاريخي "[4]

د- أنواع الدلالة:

[1]صالح سليم عبد القادر الفاخري :الدلالة الصوتية في اللغة العربية ، الناشر : المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، دون طبعة دون تاريخ ، ص 25:

[2] صالح سليم عبد القادر الفاخري :الدلالة الصوتية في اللغة العربية : ص 25
[3]نفسه : ص : 25
[4]صلاح الدين زرال : الظاهرة الدلالية عند علماء العربية ، ص : 58.

أولا: قسمة الدلالات باعتبار طبيعتها ،أو مادتها أو حاملها :وهي من هذا المنطلق نوعان ،دلالة لفظية ودلالة غير لفظية وكل واحد من هذين الضربين ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام :

الدلالة الوضعية : كدلالة حركة إمالة الرأس ،يمنة ويسرة ،على الرفض وعدم القبول. كعلاقة التعلق اشتقاقي:كالسببية و المسببية والمجاورة .

-الدلالة العقلية :كدلالة علاقات المجاز

-الدلالة الطبيعية: وكدلالة الدخان على وجود نار وكدلالة الخضرة على وجود الماء وكدلالة اللفظ اللغوي الممثل لصوت السعال على المرض ، ودلالة صفرة الوجه على الخوف ،وحمرته على الخجل[1] .أما فيما يخص قسمة الدلالات باعتبار درجتها وجهة تحصيلها فقد قسمها علماء الدلالة كالآتي[2] :

فالمعنى الأساسي أو التصوري :الدلالة المركزية ،والمقصود بذلك مجموع الخصائص التمييزية الأساسية كما يرى بلومفيد جملة المميزات المشتركة بين أفراد الجنس .

والمعنى الثانوي: الدلالة الهامشية ،وهو على خلاف النوع الأول من أنواع الدلالة بحيث يشكل الأفراد إلى جانب مجموع الخصائص التمييزية للمفهوم ،أو جملة المفاهيم ،خصائص ثانوية ،أو فرعية أو إضافية ،ويتميز هذا النوع كونه نسبيا ،متغيرا من مجموعة اجتماعية إلى أخرى ،بل من شخص إلى آخر ،داخل المجموعة اللغوية الواحدة ،في بعض الأحيان . فالمعنى الثانوي هو "معنى زائد على المعنى الأساسي يدرك من خلال سياق الجملة "[3]

[1] نواري سعودي أبو زيد :الدليل النظري في علم الدلالة دار الهدى ،عين مليلة الجزائر ،ص 44 .
[2] نواري سعودي أبو زيد :الدليل النظري في علم الدلالة ،ص 46 .
[3] منقور عبد الجليل : علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ، ص : 64.

أما المعنى الأسلوبي أو السياقي: ويتعلق بتوظيف الكلمة في نظام لغوي موسع ،قد يكون عبارة أو جملة ،أو ما زاد عليهما ،تحت طائلة ظروف الاستعمال المختلفة ،بحيث تتحكم تلك الظروف في إضفاء معان جديدة على المعنى الأساسي ،لتعبر عن الانتماء إلى طبقة اجتماعية ،أو ثقافية معينة أو إلى عرق أو رقعة جغرافية محددة . والدلالة السياقية أي "ما يكون قد طرأ على الكلمة من تطور دلالي بحسب القوانين التي ترصد حركة الألفاظ والدلالات في الزمان تكتسب أبعاداً جديدة ، أو تحصر في إطار خاص ، أو تنقل إلى مواقع لم تألفها قبل."[1]

ثم المعنى النفسي أو الدلالة الذاتية: وله تعلق بنفسيات الأفراد وهو من ثم ذاتي ولا يمكن بحال من الأحوال تعميمه ،بوصفه معنى مشترك بين سائر أفراد الجماعة اللغوية وهو يوجد على مستوى اللغة النفعية ،فيما يبديه بعض الناس حيال بعض المفاهيم عندما يستعملون الكلمات فيشحنونها إضافة إلى معناها الأساسي ،بمعان ذاتية أو عاطفية تغطي أحيانا على المعنى المركزي نفسه ،ولنا المثل في عبارات رجعي ، متفتح ..." وهو الذي يعكس الدلالات النفسية للفرد المتكلم"[2]

والمعنى الإيحائي: ويتعلق الأمر في هذا النوع بدلالة بعض الكلمات ذات المقدرة أكثر من غيرها على التعبير في مختلف المواقف وعن شتى القضايا ويعود ذلك كما يرى الدارسون ،إلى جملة خصائصها[3] : _ الصوتية: ما يسمى بالدلالة الصوتية أو التوليد أو التأثير الصوتي ،نحو :(هزّ) للتحريك الظاهر العنيف و (أز)للتحريك الخفي ،و (قضم) لأكل اليابس الصلب و(خضم)لأكل الرطب الطري وغير ذلك من الأمثلة الوارد ذكرها في هذا المجال .والدلالة الصوتية يراد بها مقابلة أصوات الألفاظ أو بعض حروفها أو صورتها اللفظية مما يشاكل

[1]فايز الداية:علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق –دار الفكر –دمشق-ط2-1996- ص : 22.
[2]منقور عبد الجليل : علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ، ص: 64.
[3]نواري سعودي أبو زيد :الدليل النظري في علم الدلالة دار الهدى ،عين مليلة الجزائر ،ص 46.

معناها ،ففي العربية "تتمثل مقابلة أصوات اللفظ المشاكل للمعنى في الكلمات الموضوعة ،كحكاية الأصوات مثل :قهقهة (حكاية صوت الضحك)وغاق (حكاية صوت الغراب)"[1]

_الصرفية: أي بنية الكلمة وصيغتها ،ف(زلزل)توحي بالتحريك لا بإيحاء أصوات الكلمة المفردة ،كالأمثلة السابقة في الدلالة الصوتية ،بل بطريق الصياغة فتكرار التحريك مرتبط بتكرار المقطع الثنائي (زل_زل).وقد تنبه ابن جني إلى أهمية المستوى الصرفي ،وفرّق بين صيغة (مَفعل)و (مِفعل)،إذ جعل الميم المفتوحة تدل على الحدث (المصدر)،كما تدل على الثبات في مقابل الميم المكسورة التي تدل على اسم الآلة غير الثابت يقول ابن جني: "قولهم للسلّم مِرقاة وللدرجة مَرقاة فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي ،وكسر الميم ينقل ويعتمل عليه به كالمطرقة والمئزر والمنجل وفتحة ميم (مَرقاة) تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة والمثابة"[2]

_ الدلالية: من خلال التوظيف المجازي للكلمات داخل الأساليب ،ومن خلال هذا الباب نجد التأثير الدلالي للكلمات ذات الأبعاد المقدسة ،أو المعيبة أو المهيبة ،المدرجة تحت تسمية اللامساس (الطابوهات)ففي لغتنا اليوم غالبا ما نتحاشى كلمات ،ونستعمل بدلها كلمات أخرى ،من باب تلطيف العبارة أو إبعاد الحرج ،فلا نستطيع مثلا أن نقرأ بعض من الشعر الماجن لامرئ القيس في وسط عائلي .

د- تقسيم الدلالات بحسب مصدرها:

وهي أربعة أنواع :

[1]محمد علي عبد الكريم الرديني :فصول في علم اللغة العام دار الهدى ،عين مليلة الجزائر ،2007 ،دون طبعة ،ص 220 .

[2]ابن جني: الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1957 م ،ج3 ، ص :100.

1- الدلالة الصوتية :

يراد بها مقابلة أصوات الألفاظ ،أو بعض حروفها أو صورتها اللفظية مما يشاكل معناها ،ففي العربية تتمثل مقابلة أصوات اللفظ المشاكل للمعنى في الكلمات الموضوعة ،كحكاية الأصوات ،مثل قهقهة (حكاية صوت الضحك) و غاق (صوت الغراب).واكتشف العلماء في طائفة من الألفاظ العربية صلة بيتها وبين معانيها ،وذهبوا إلى أن العربي بطبيعته كان يربط بين الصوت والمعنى ،فيختار لكل لفظ حرفا ذا صفة تشاكل معناه وتناسبه من حيث القوة والضعف ،ومن ذلك كلمتا (القضم)و(الخضم)،فكلاهما للأكل ولكنهما اختلفتا في حرف واحد واختيرت القاف القوية الشديدة للقضم ،لأن من معانيه أكل الصلب اليابس فناسبه القاف واختيرت الخاء الرخوة للخضم ،لأن من معانيه أكل الشيء الرطب ،كالقثاء فناسبه الخاء[1]

2 الدلالة الصرفية: وهي ما تدل عليه بعض الصيغ الصرفية للأفعال أو الأسماء ،ففي العربية نجد صيغ الأفعال الثلاثية الماضي والمضارع والأمر تدل على الحدث وزمانه ،والمزيد فيها والتوكيد واللواحق كثيرا ما ترتبط فيها بمعنى من ذلك تضعيف العين في (فعّل) ،فإنه يدل على التكثير غالبا وفي نحو (اغدودن) يدل على المبالغة ،ومنها زيادة السين والتاء في (استفعل) فإنهما يدلان على الطلب غالبا ،وصيغ الأسماء تحمل العديد من المعاني التي تتنوع بتنوعها كأسماء الفاعلين والمفعولين ،وصيغ المبالغة وأسماء الزمان والمكان، فلكل منها معنى يؤديه.[2] فيقول ابن جني: "قولهم للسلّم مِرقاة وللدرجة مَرقاة ،فنفس اللفظ يدل على

[1]المزهر في علوم اللغة وأنواعها :السيوطي ،1 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ،القاهرة 1958، 51/1 .
[2]علم اللغة بين القديم والحديث :ص 200 .

الحدث الذي هو الرقي وكسر الميم ينقل ويعتمل عليه كالمطرقة والمئزر والمنجل وفتحة ميم (مَرقاة) تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة والمثابة.[1]

03-الدلالة النحوية:

يقصد منها الدلالة التي تكتسبها الجملة أو الجمل عن طريق القواعد النحوية القاضية بترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعنى المراد .فلو أخذنا مثلا (رصد علماء العربية القدامى الكثير من الظواهر الدلالية) فهذه جملة لها معنى خاص ،فإذا تغير ترتيب الكلمات فيها فقلنا :(علماء رصد؟؟ العربية القدامى الدلالية من الكثير من الظواهر) لأدى ذلك إلى فساد المعنى ،ولذا يشترط علماء النحو أن يجري ترتيب الكلمات بحسب ما رسموه من قواعد ،أي أن الكلمة تكتسب تحديدا وتبرز جزءاً من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية : الفاعلية ، المفعولية ، الحالية ، النعتية ..."[2]

04- الدلالة المعجمية: هي الدلالة الأساسية التي تكتسبها الألفاظ عن طريق الوضع اللغوي ،وتسمى الدلالة الاجتماعية ،وقد تكفلت معجمات اللغة بيان هذه الدلالة ،ففيها بيان معاني الألفاظ العربية والمولدة والمصنوعة والدخيلة ،قد يكون للعرف مدخل في بيان مدلول بعض الكلمات ،كالألفاظ التي تغير مدلولها ،أو اخترعت في اللغة العامية فإننا نجد بعض الكلمات لها في الفصحى مدلول وفي العامية مدلول آخر ،فكلمة (عالة) مدلولها في الفصحى جمع عائل (فقير) ومدلولها في العامية من يتكفل به غيره في أكثر شؤونه ،وهذا المعنى استعملت

[1] الخصائص ،ابن جني 3 /100 .
[2] فايز الداية: علم الدلالة العربي ، ص : 21.

الفصحى فيه كلمة (كَل) قال تعالى:(وهُوَ كَلٌّ على مَوْلاهُ)[1] ونظيرها (شاطر) ،وطويل اليد[2] وغيرهن.

فلا يمكننا إدراك دلالة الكلمة إلا من خلال تواجدها في المعجم ،وتسمى تلك الدلالة بالمعجمية فالمعجم جزء من اللغة في منظورها العام ،ومحتوياته هي مخزون الأمة الثقافي ،والحضاري والاجتماعي ،عندما تلح الحاجة إلى مراجعة أوراقه طلبا لدلالة معينة ،صوتيا أو صرفيا أو نحويا[3] .

وبناءً ،فإن الكلمة داخل المعجم ،أو القاموس لها معنى مفرد معادل لبيان الدلالة ،ويسمى "بالمعنى المعجمي ،وحين تدخل الكلمة السياق التركيبي فإنها تتحدد بمعنى واحد ،وذلك بفضل القرائن المقالية ،فضلا عن ارتباط كلّ سياق بمقام معين ،تحدد أبعاده القرائن المتوافرة في النّص ،إذن فالمتكلم يحوّل الوحدات اللغوية من داخل المعجم إلى ألفاظ ذات قيم دلالية محددة ومعلومة عن طريق السياق ،حيث يعتبر المسؤول المباشر عن عمليات توصيف الدلالة المحددة ،حتى تكون مفهومة ،ومدركة من قبل المتلقي داخل بيئة النص"[4]

الكلمة داخل المعجم ـــــ صورة سياقية مدركة

طابع الإفراد طابع الكلام

إن الكلمة داخل المعجم ،في حال تعدد معانيها فإن ذلك دليل راسخ على صلاحيتها للدخول في سياقات متعددة[5] : ضرب_عاقب ضرب موعدا _حدد

---

[1]سورة النحل: الآية 76.

[2]في العامية :السارق وفي الفصحى :إن أخذت من الطول كان معناها الكرم وإن أخذت من الطول كان معناها :الطول الحقيقي مقابل العرض.

[3]عبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديثة: نظم التحكم وقواعد البيانات،دار صفاء ط1،عمان، 1422هـ،2002م ، ص :531

[4]عبد القادر عبد الجليل :علم اللسانيات الحديثة ص 531 .

[5]عبد القادر عبد الجليل : نفس المرجع ص 531

ضرب_ذكر ضرب في الأرض _سعى

ضرب له _أقام ضرب أسداسا بأخماس_تحسّف

ضرب العملة _سكّها ضرب رقما بآخر _ حسب.

أطلق لحيته /أطلق يده ،أطلق عليه اسما/أطلق ساقيه للريح /أطلق عليه الرصاص /أطلق سراحه.

صاحب الحلال/صاحب فضل /صاحب حق/صاحب حاجة/صاحب كلمة/صاحب مصلحة.

فالعمل المعجمي يبحث في أصول هذه الكلمات وتغيراتها وعلاقاتها بغيرها ."[1]

إن المعنى داخل المعجم" ليس شكلا فرديا بعيدا عن حياة المجتمع ،وعرفيته فالعرف كما هو معلوم ملك للمجتمع ،وليس للفرد فيه أية قوة تستطيع تحويل اتجاهه ،وبهذا فإن استخدام الكلمات يجب أن يأتي متطابقا ،معنى ومبنى ،حتى يتطابق في أصول الدلالة في ذهن المجتمع لفظا وسمعا ،ولذا فإن الدلالة الفردية قد لا تلاقي قبولا واستحسانا من قبل أهل المجتمع ،وحتى أنهم نعتوا جانب الغموض في نصّ الشاعر ،وعدم إدراك المتلقي له ب (المعنى في قلب الشاعر) فالمجتمع يمنح الكلمة جواز سفرها داخل منظومته ،وعلى أساسه يتم التواصل والإدراك بين أفراده"[2].

[1] صلاح الدين زرال : الظاهرة الدلالية عند علماء العربية ، ص : 280.
[2] عبد القادر عبد الجليل : نفس المرجع ص 532

الفصل الأول

الفصل الأول:

الجهود الدلالية لدى المعتزلة :

1 الجاحظ

2 ابن جنى

3 القاضى عبد الجبار

لقد اهتم المعتزلة بالقضية الدلالية و أدرجوها في كتاباتهم ، وكان هذا الاهتمام من منطلق عقائدي ديني واستدلوا بآيات القرآن الكريم في تحليلهم للمباحث الدلالية لأن الهدف من بحوثهم هو الوصول إلى القصد أو المقصدية ، معتمدين في دراستهم الحجج والبراهين العقلية .

01-الجهود الدلالية عند الجاحظ

يعد الجاحظ من أهم الأعلام تناولا للمباحث الدلالية وهذا جلي من خلال أقواله وآرائه في مواضع متناثرة من كتاباته من ذلك قوله في البيان :"وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ،ودقة المدخل يكون إظهار المعنى وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح ،وكانت الإشارة أبين وأنور ،كان أنفع وأنجع والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه ويدعو إليه ويحث عليه ،بذلك نطق القرآن وبذلك تفاخرت العرب وتفاضلت أصناف العجم "[1]

قبل الخوض في تبيان الجهود الدلالية عند الجاحظ ، نود تعريف لفظة *بيان* في اللغة و في الاصطلاح و كذا مفهومها في القرآن الكريم .

أ- ***البيان لغة***: جاء في لسان العرب عند ابن منظور: "البيان ما يبين له الشيء من الدلالة و غيرها، و بان الشيء بيانا: اتضح، فهو بيّن و البيان: الفصاحة و

[1] أبوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ :البيان والتبيين،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي بمصر،الطبعة الرابعة الجزءالأول،1975 ص 75.

اللسن، و كلام فصيح، و البيان: الإفصاح مع ذكاء، و البين من الرجال: الفصيح. و فلان أبين من فلان، أي أفصح منه، وأوضح كلاما، و رجل بين فصيح"[1].

و كلمة "بيان" تدور حول معنى الدلالة، والفصاحة و الوضوح، و الكشف و الظهور.

ب- *البيان اصطلاحا:*

"أصول و قواعد يعرف بها إيراد المعنى بطرق يختلف بعضها عن بعض، في وضوح الدلالة العقلية على نفس ذلك المعنى"[2]

ج- البيان في القرآن الكريم :

وردت لفظة" بيان "في القرآن الكريم عدّة مرات:

- في قوله تعالى: (هذا بيان للناس و هدى و موعظة للمتقين) [3] و المعنى هنا: أن القرآن الكريم فيه بيان الأمور على جليتها.

- في قوله تعالى: (الرَحْمَانُ، عَلَّمَ القُرْءَانَ، خَلَقَ الإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ البَيَانَ)[4] وقوله تعالى: (ثُمَ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ)[5].

قال الزجاج في تفسيره لقوله تعالى: (خَلَقَ الإِنْسَانَ، عَلَمَهُ البَيَانَ): قيل: الإنسان هنا: هو" النبي – صلى الله عليه و سلم-، علمه البيان أي علمه القرآن الذي فيه بيان كل شيء، و قيل الإنسان:

آدم- عليه السلام- و علمه البيان: جعله مميزا عن جميع الحيوان ببيانه و تميزه"[1].

---

[1].ابن منظور: لسان العرب. دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان ط 1، 2003 ، 67/13

[2].السيّدأحمدالهاشمي :جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع،بيروت لبنان،دارالفكرللطباعةوالنشروالتوزيع،ص 244، 245

[3]سورةآلعمران،الآية 138

[4].سورةالرحمان،الآيات 1 2 3 4

[5]سورة القيامة، الآية 19.

وقوله تعالى في سورة القيامة : (ثُمَ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ)[2].

جاء في كتاب (البيان و التبيين) في باب (البيان) أنه اسم جامع لكل شيء، كشف قناع المعنى، و هتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك، و من أي جنس كان الدليل لأنه مدار الأمر و الغاية التي يجري إليها القائل و السامع، و إنما هو الفهم و الإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع،.... و جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ و غير لفظ خمسة أشياء لا تنقص و لا تزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة. و النصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، و لا تقصر عن تلك الدلالات و لكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها، و حلية مخالفة لحلية أختها"[3]. فالبيان عند الجاحظ إذا هو: "اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصوله، كائنا ما كان ذلك و من أي جنس كان ذلك الدليل، لان مدار الأمر و الغاية التي إليها يجري القائل و السامع، إنما هو: الفهم و الإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام، و أوضحت عن المعنى، فذاك البيان في ذلك الموضع"[4]. فقد تكون لفظة "بيان" من أكثر الألفاظ شيوعا عند الجاحظ، و بالأخص في كتبه، و قد توج بها عنوان ابرز كتبه في البلاغة و الأدب و نعني به كتاب "البيان و التبيين ".

و من خلال تتبعنا لكلمة "بيان" في مختلف المواضع، ، استطعنا أن نحصر معناها في مفهومين:

---

[1]قال الزجاج في تفسير معاني القرآن

[2]سورة القيامة، الآية 19.

[3]الجاحظ: البيان و التبيين، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان/ (دت) 75/1،76.

[4]الجاحظ: البيان و التبيين. 45/1.

مفهوم عام، و مفهوم خاص

- مفهوم عام:

و يشير لفظ "بيان" إلى واقع التعبير عن معنى من المعاني بلغة ليست بالضرورة هي لغة الكلام، لكنها تتسع لتحيط بجميع وسائل التعبير الممكنة. و هكذا يكون مفهوم "البيان" من هذه الوجهة العامة، متجسدا بقول الجاحظ، يصح اعتبارها تعريفا أوليا به، جاء فيها: "و الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان..."[1].

-مفهوم خاص:

غالبا ما يستعمل الجاحظ لفظة "بيان" للدلالة على بلاغة التعبير بلغة الكلام المقول، أو المدون وحدها دون سائر أشكال البلاغة في وسائل التعبير الأخرى. و من هنا فان المعنى الخاص لمفهوم "البيان" يقتصر عنده فقط على هذا المدلول وحده دون غيره، و يصبح هكذا مرادفا للفظة "بلاغة" التي يكرسها عند الحديث عن الأدب لهذا المدلول دون سواه.

د-أنواع الدلالات عند الجاحظ :

و إذا عدنا إلى المفهوم العام لكلمة "بيان" عند الجاحظ"[2] و الذي يعني "الدلالات الظاهرة على المعنى الخفي" و يمكن حصرها في خمسة أقسام: اللفظ، و الكتابة، و الإشارة و العقد و الحال أو النصبة.

إن كلمة "دلالة" في الاصطلاح اللغوي العام هي مصدر فعل "دل" بمعنى "عين" و "أشار" و أما الدلالة في الاصطلاح البياني فقد وجهها الجاحظ وجهة أخص

---

[1] الجاحظ: البيان و التبيين75/1

[2] * أبو عثمان عمرو بن بحر، ولد نحو 160 هـ، في مدينة البصرة، و فيها نشأ، و أخذ العلم عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، والأصمعي، و أبي زيد الأنصاري، و أخذ النحو عن الأخفش، و علم الكلام عن أبي إسحاق إبراهيم النظام كان عالما موسوعيا، عظيم الذكاء، قوي الملاحظة واسع التفكير، بارعا في كثير من علوم اللغة و الأدب، و العلوم الطبيعية و العقلية، اتخذ الجاحظ علوم البلاغة أساسا للنقد و تبيان مراتب الكلام. فلج في أواخر عمره و توفي عام 255 هـ.

مشيرا بها إلى العلامة التي بدونها لا يكون لحاجات الفكرة المستترة وجود ظاهر محسوس فالدلالة بالنسبة للمعنى:

هي إذا الإشارة الظاهرة التي بواسطتها يمكن تعيينه و تجسيده و قد تترادف عند الجاحظ كلمتا: الدلالة و الإشارة من هذه الناحية كما في قوله: "و كلما كانت الدلالة أوضح و أفصح و كانت

الإشارة أبين و أنور، و كان أنفع و أنجع[1].أما" دلالات" جمع "دلالة" فإنها تعني عند الجاحظ مختلف أنواع الإشارات المستخدمة لإبراز مضمون الفكر، أي مختلف الوسائل التعبيرية الممكنة" و جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ و غير خمسة أشياء لا تنقص و لا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة"[2].

[1]- ***اللفظ***: و هو إحدى الدلالات الخمس على المعاني، ميزة الإنسان و خاصته الأساسية التي بها يتحدد نوعيا و هي قدرته على الكلام و الإبانة عن نفسه بالألفاظ.

و يعتبر الجاحظ البيان باللفظ كالبصر، في حين أن من يعييهم الكلام عمي لا يبصرون "البيان بصر و العمي عمى" و في قول آخر نراه يقرن البيان بالعلم، فتارة يعتبر "البيان من نتاج العلم" و قد يعتبره ترجمان العلم و حياته و عماده. كما أن الجاحظ يجعل له الصدارة في الترتيب في حديثه عن الدلالات على المعاني.

[1]الجاحظ: البيان و التبيين: 75/1.
[2]المصدر نفسه 76/1.

[2]- **الخط أو التدوين:** و يعني به كتابة الكلام و تدوينه، و قد جعله في الترتيب تاليا للحفظ مباشرة. و من فضائله عدا ما اختص به القران الكريم من ذكر و تعظيم، أن العلم هو أحد اللسانين على أن "القلم أبقى أثرا، و اللسان أكثر هذرا"[1]

و في حين أن اللفظ لا يتعدى نطاقا محدودا جدا من المكان و الزمان فان الخط يتجاوز هذا الحيز إلى مكان و زمان: و الكتاب يقرا بكل مكان، و يدرس في كل زمان، و اللسان لا يعدو سامعه، و لا يتجاوزه إلى غيره.هذا و للجاحظ في وصف الكتابة و الكتب أقوال مأثورة، و أوصاف هي من الدقة و الرهافة و حسن البيان ما يجعله في طليعة الذين كتبوا في هذا الغرض.

3- ***الإشارة:*** وهي عند الجاحظ، في الاصطلاح البياني "إحدى الدلالات الخمس على المعاني"[2].

و قد كان لهذه الصفة عنده و عند غيره من البلاغيين اللاحقين معنى آخر يدخل في نطاق الجمالية الأدبية و بلاغة الإيحاء بالكلام الموجز.

وكون الإشارة لغة من لغات البيان فان أداتها من أعضاء الجسم: كالحواجب و الأجفان و الشفاه و الأعناق و الأيدي و قسمات الوجه و غير ذلك مما يعبر بالحركة عن حاجة النفس و مكنوناتها إلا أن أثرها لا يتجاوز حدود عين النظر، فهي مع اللفظ دون مرتبة البيان بالخط وفوق مرتبة "العقد" كما سنرى وهي على ذلك كله ملازمة للبيان باللسان و متممة له لاسيما "الإشارة باليد، و مكثفة لأبعاده، و كاشفة لما لا يستطيع اللفظ أن يبوح بسره في حال من الأحوال"[3].

---

[1] الجاحظ: البيان و التبيين 79/1
[2] المصدر نفسه : 79/1.
[3] المصدر نفسه: 41/1.

وقد نال مفهوم "الإشارة: خطوة من اهتمام البلاغيين القدماء كابي هلال العسكري حيث عرفه في كتابه "الصناعتان" بقوله: "الإشارة أن يكون اللفظ القليل مشارا به إلى معان كثيرة بالإيماء إليها، و لمحة تدل عليها"[1].

4- ***العقد***: و هو البيان بالحساب. و قد ألم الجاحظ إلماما عابرا بهذه الوسيلة البيانية مذكرا بمنافعها بشكل إجمالي من غير تحديد أو تفصيل، منوها بقيمة الحساب و فضله، مشيرا إلى الخسارة الفادحة التي يمنى بها فاقد القـدرة عليه "من جهل بعدد السنين و بمنازل القمر و حالات المـــــد و الجزر"[2].

و جل ما تستطيع إدراكه من كلام الجاحظ أن العقد "هو الحساب دون اللفظ و الخط"[3].

و أن منافعه كمنافع اللفظ و الخط " و أن في عدم اللفظ، و فساد الخط و الجهل بالعقد، فساد جل النعم، و فقدان جمهور المنافع... "[4]. و مع ذلك يبقى مفهوم البيان بالعقد، علامة استفهام لا يجاب عنها بالأكثر مما أورده الجاحظ نفسه في هذا الغرض.

5- ***النصبة أو الحال***: و في تعريف" النصبة "يقول الجاحظ في "البيان والتبيين"*

و أما النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، و المشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السماوات و الأرض و في كل صامت و ناطق، و جامد و نام، و مقيم وظاعن و زائد و ناقص. فالدلالة التي في الموات الجامد، كالدلالة التي في الحيوان الناطق. فالصامت ناطق من جهة الدلالة، و العجماء معربة من جهة

---

[1] أبو الهلال العسكري :كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، طبعة1406هـ - 1986م ، ص 348

[2] الجاحظ: الحيوان، ص 38-39.

[3] الجاحظ: البيان و التبيين 80/1.

[4] المصدر نفسه 79/1.

البرهان"[1]. و من هنا فان "النصبة" هي ما توحي به الأشياء لعقل الناظر و ذهن المتبصر. و من حق هذه "الحال" أن يكون المرجع فيها تدبيرا عقليا ذاتيا، لا صفة موضوعية في الأشياء نفسها، ولعل هذا ما قصده صاحب المقولة: "سل الأرض فقل: من شق أنهارك و غرس أشجارك وجني ثمارك، فان لم تجبك حوارا، أجابتك اعتبارا"[2].

و الاعتبار- كما لا يخفى- من استنتاج العقل وقدرته على الاستحياء و الإدراك، وهكذا تصبح "النصبة" أو الحال "وسيلة العقل إلى الاستبانة و الاستيضاح، و مما تجدر الإشارة إليه أن "النصبة" كمصطلح بياني لم تستقر على هذا المدلول إلا في كتاب البيان و التبيين، و أما في التصانيف السابقة، ككتاب "الحيوان" فإن المصطلح لم يكن قد تكون بعد، و إن يكن مفهومه محددا بكل دقة و معناه واضحا أتم الوضوح.

والملاحظ أن *ما ورد عند " الجاحظ"* يقترب مما ورد لاحقا عند "*ياكوبسون* "بما ورد في البيان ، ذلك أن المعاني كامنة مستترة لا يمكن أن يعلمها(الآخر) إلا إذا تمظهرت في أنماط مقولية ، فكانت تلك المعاني ميتة فأحييت بالذكر والإخبار والاستعمال وهذا ما يعنيه – جاكوبسون _ من الوظيفتين : المرجعية ، والتعبيرية"[3] فمفهوم الجاحظ للمعنى ينبني على" رصد موقعه من الجملة "فالمعنى مستتر ، واللفظ هو المستخدم ، فالمعاني محلها النفس وصورتها في الذهن ، وهو تقسيم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، وتقسيم المعاني على أقدار المقامات من المستمعين"[4] ويوضح "حميد لحميداني" ذلك بحيث يقول :" أن الدلالة في النصوص لا يمكن أن تضبط بشكل تام إلا بالرجوع أيضا إلى السياقات الخارجية ، وحيث أن سياق كتابة النص ليس هو بالضرورة سياق

[1] الجاحظ: البيان و التبيين 81/1
[2] المصدر نفسه 81/1.
[3] منقور عبد الجليل :علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001م ، ص125.
[4] منقور عبد الجليل :المرجع نفسه ، ص :127 .

قراءته ، فإننا نتوقع أن يكون للقارئ أيضا اقتضاءاته الخاصة ،وهو ما يؤدي إلى استقبال النّص أحيانا على غير الوجه الذي تمّ تخطيطه من أجله."[1] يتحدث الجاحظ عن المعاني ،فيقول "إن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي ،وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخيير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك ،وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير.[2] فهو يختار لكل لفظ معناه وأحيانا يكون المعنى أوسع وأشمل من اللفظ الدال ، فالمعاني الموجودة في الأذهان يدركها العربي والقروي...ولكن يجب أن نختار اللفظ المناسب للمعنى المناسب أو المقال المناسب لذلك المقام.

تناول "الجاحظ" قضية اللفظ والمعنى فهو يقول "وإنما الألفاظ على أقدار المعاني فكثيرها لكثيرها وقليلها لقليلها وشريفها لشريفها وسخيفها لسخيفها والمعاني المفردة البائنة بصُورَها ،تحتاج من الألفاظ إلى أقل مما تحتاج إليه المعاني المشتركة والجهات الملتبسة "[3]فهو يربط الدال بالمدلول ويصنف اللفظ حسب المعنى الذي يطابقه "فالمعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم ،والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فِكَرهم مستورة خفية ،وبعيدة وحشية ومحجوبة مكنونة ،وموجودة في معنى معدومة ...وإنما يحي تلك المعاني ذكرُهم لها وإخبارُهم عنها واستعمالهم إياها "[4] وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ،ودقة المدخل يكون إظهار المعنى ،وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح ،وكانت الإشارة أبين وأنور ،كان أنفع وأنجع ،والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه ،ويدعو إليه ويحث عليه بذلك نطق القرآن وبذلك تفاخرت العرب وتفاضلت

[1] حميد لحميداني : القراءة وتوليد الدلالة: المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء المغرب ،الطبعة الأولى ،2003 ، ص: 53 .
[2] ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة الوقفية، د ط، د ت، 152/2.
[3] الجاحظ :البيان والتبيين،ص 08.
[4] نفسه ،ص 75 .

أصناف العجم " استند جّل الباحثين في التّدليل على "أسبقية الجاحظ لإيراد هذه القضية ،ورأوا أن كل من جاء بعده لم يخرج عن هذا الإطار ،فلا جدال حول أنّ الجاحظ كان أول بلاغي أو ناقد عربي أثار جدلية اللّفظ والمعنى ...بل وقد سبق النّقاد في بيان هذه المفاضلة وكان يذهب في الغالب إلى تفصيل اللّفظ على المعنى. "[1]

هـ- قضية اللفظ والمعنى عند الجاحظ (ت 255 هـ):

[1]صلاح الدين زرال :الظاهرة الدلالية ،ص 136 .

يُعد الجاحظ من أعظم نقاد القرن الثالث وذلك لمواهبه وثقافته الواسعة وذكائه حيث أنه تعرض إلى الكثير من القضايا النقدية، وأبرزها قضية اللفظ والمعنى التي كانت مجالا للخلاف بين النقاد وعلماء الأدب في تقديرهم لقيمة كل من اللفظ و المعنى في العمل الأدبي.لكن الجاحظ هو أول من اعتبر أن الألفاظ هي العامل الأساسي في تقدير القيمة الفنية للعمل الأدبي حيث إنه عاب الشيخ(أبا عمر الشيباني) الذي استحسن يبين معناها:

لاَ تَحسِبَنَ المَوتَ مَوتُ البَلَا *** فَإِنَّمَا المَوتُ سُؤَالُ الرِجَالُ

كِلَاهُمَا مَوتُ وَلِكَنَ ذَا *** أَفظَعُ مِن ذَاكَ لِذَلِ السُؤَالِ[1]

فرأى الجاحظ أنهما ليست عليهما مسحة أدبية نرى الوزن فقال:" وذهب الشيخ إلى استحسان المعنى المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي، وإنما الشأن في القامة والوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك"[2].

فالجاحظ قام بإعلاء مكانه اللفظ على الماضي، واعتبر أنت المعاني في متناول الجميع أي بمقدور أي واحد من عامة الناس أن يأتي بأرقى المعاني وأحلاها . وهذا ما أكده (بدوي طبانة):" إن المعاني الجدية تتأتى لخاصة الناس كما تنأى لعامتهم"[3].لكن هناك من يجعل هذه المعاني تتفاوت وتتفاضل عند البعض دون البعض الآخر وهو حسن اختيار الألفاظ، وصحة صياغتها لذا قال الجاحظ:" أنذكركم حسن الألفاظ، وحلاوة مخارج الكلام، فإن المعنى إذا اكتسى لفظا حسنا وأعاره البليغ فخرجا سهلا ومنحه التكلم دلا معمقا صار في قلبك أحلى ولمدرك أصلا والمعاني إذا اكسيت الألفاظ الكريمة وأكسبت الأوصاف الرفيعة تحولت في

[1]عبد الفتاح لاشين: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم ، دار الفكر العربي ، د ط ، سنة 2000 ، ص 36 .
[2]الجاحظ:الحيوان تحقيق عبد السلام هارون و مصطفى البابلي الحلبي، القاهرة، ط 1 سنة1973، ص131
[3]بدوي طبانة : قضايا النقد الأدبي ، مكتبة أنجلو المصرية، ط 2 ، د ت ، ص 190

العيون مقادير صورها وأريت على حقائق أقدارها بقدر ما زينت وحسب ما زخرفت"[1]

فالبراعة الفنية عند الجاحظ لا تكمن في المعنى بل نجدها في حسن تأليف الكلام ونظمه، واتساق التركيب في داخل العبارة أو ما يسميه الجاحظ بجودة السبك، ولهذا أكثر الحديث عن حسن الصوغ وكمال التركيب ودقة تأويل وجمال نظمه[2]، فاللفظ عند الجاحظ :"هو العامل الأساسي في روعة المنتوج الأدبي وبراعة الأديب تكمن في قدرته على صياغة الجيدة والتعبير حتى يأتي الشاعر أو الكاتب بالبديع الذي لم يسبق إليه"[3].فالكلام لا يصبح جميلا حسنا إلا إذا اكتسب الأوصاف التي ذكرها الجاحظ فيما سبق.

وقد أثار الجاحظ كذلك قضية المقام، إذا رأى أنه لكل موضع كلاما خاصا به لذا قال:" وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا ساقطا سوقيا، فكذلك أن لا يكون غريبا وحشيا إلا أن المتكلم بدويا وإعرابيا، فإن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي وكلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات"[4].

فلكل مقام مقال فالناس تتفاوت في المفاهيم والثقافات ولهذا فلكل طبقة لغة معينة تتعامل وتتجاوز بها.

---

[1] بدوي طبانة :البيان العربي دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب و مناهجها و مصادرها الكبرى ، القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية ،ط2 ،سنة 1962 ،ص 73،74

[2] شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ ،مصر دار المعارف ، د ط ، سنة 1965 ، ص 52 .

[3] محمد زغلول سلام :تاريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجري ،مصر دار المعارف د ط ، د ت ، ص 66 .

[4] الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق أبو ملحم ، بيروت دار المكتبة هلال ،ج 1 ،ص 135 .

والكلام يتنوع بتنوع المتكلمين به ولهذا فلكل نوع من الكلام ضرب ولكل نوع من المعاني نوع من الألفاظ فالسخيف للسخيف والخفيف للخفيف، والجزل للجزل والكناية في موضع الكناية والاسترسال في موضع الاسترسال[1].

فالجاحظ رفع من قيمة المعنى وجعله يأتي بعد اللفظ مباشرة وهذا يبطل كل من ادعى أن الجاحظ حط من قيمه المعنى في مقولته المشهورة:" المعاني مطروحة في الطريق".ولهذا نجده يقول في موضع آخر:" إذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع بعيدا عن الاستكراه ومنزها في التربة الكريمة"[2].

فالمعنى هو الذي يصل إلى القلب و يجعله يتلذذ ويتمتع بأحلى الكلام وأروعه.

والجاحظ يرى أن الكلام البليغ هو الذي تتسابق فيه الألفاظ مع المعاني إذ إنه استحسن كلام من قال:" لا يكون الكلام اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك"[3].

إذ يجب أن يكون المعنى ظاهرا أو واضحا في اللفظ أي يكون اللفظ على قدر المعنى فاللفظ هو الذي يجعل المعنى رقيقا حلوا مؤثرا، وهو الذي يستخرج المعاني المكبوتة في الصدور.

لكن هناك أمرا هاما نبه إليه الجاحظ وهو الملائمة باللفظ والمعنى إذ رآها تتناول ثلاثة أنحاء[4]:

- أن تكون الألفاظ على أقدارا لمعاني لا تزيد عنها ولا تنقص.
- أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني من حيث الدلالة.

[1] محمد غنيمي هلال ، النّقد الأدبي الحديث ، دار الثّقافة ودار العودة، بيروت، 1973، ص 265.
[2] بدوي طبانة : قضايا النقد الأدبي ،ص 190
[3] بدوي طبانة : نفسه ،ص 189 .
[4] علي ملحم : المناحي الفلسفية عند الجاحظ ، دار المكتبة الهلال ، الطبعة الأخيرة ، سنة 2000 ، ص 476

- أن تنسجم الألفاظ مع الموضوع أو المقام.

وكل ما يمكننا قوله عن الجاحظ هو أنه فصل بين اللفظ والمعنى ورأى أن المعنى يأتي بعد اللفظ وقد أكد على أن جودة الأدب تكمن في حسن الصنعة التي تتضح في تخير الألفاظ والتفنن في صياغتها وتأليفها، وفي جودة التشبيه وحسن الاستعارة وابتكار الصورة المنسقة الرائعة.

02- الدلالة عند ابن جنـي:

اهتم *"ابن جنـي"* (ت 392هـ) بدراسة العلاقة بين الألفاظ و المعاني و بيان المناسبة بينهما و كان التركيز الأول عنده على القيم الصوتية و الصرفية و دلالتها، فقال في الخصائص في: - باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني: "هذا موضع شريف لطيف، و قد نبه إليه الخليل و سيبويه، و تلقته الجماعة بالقبول له و الاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة و مدا فقالوا: صر، و توهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر[1]. وهذا يعني أن هناك دلالة طبيعية بين الدال والمدلول أي أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي "قد التفت إلى وجود صلة بين صوت الجندب والفعل الذي يدّل عليه (صرَّ) وبسبب تشابه صوت البازي وصوت الجندب مع وجود اختلاف في الكيفية التي جاء الفعل الذي يصف البازي مضعفاً:صرصر"[2]و قال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان، أنها تأتي لاضطراب و الحركة، نحو: النقران و الغليان و الغثيان فقابـلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال"[3].

من أهّم الدراسات الدلالية لدى ابن جني: العلاقة بين اللفظ والمعنى ،والعلاقة بين اللفظ واللفظ ثم العلاقة بين الحروف ببعضها ،ومن بين الأبواب التي تناولها ابن

---

[1] ابن جني :الخصائص:ج2 ،ص:113

[2] محمد علي عبد الكريم الرّديني :فصول في علم اللغّة العّام ،دار الهدى عين ميلة ،الجزائر ،ص 200

[3] بن جني: الخصائص :ج2،ص :152

جني :باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني وهو يقول: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"ففي هذا الباب يوضح ابن جني العلاقة الرابطة بين كلمتي (المسك والصُّوار) فيقول:" إن كلا منهما يجذب حاسة من يشمه ،أي إن المسك في رأيه إنما سمي كذلك لأنه يمسك حاسة الشّم ويجتذبها ،ويتخذ ابن جني دليلا على قوله من كلمة المسك بالفتح ومعناها الجلد ،لأن الجلد يمسك ما تحته من جسم."[1]

وقد شرح "ابن جني" في الخصائص عن تقارب اللفظين لتقارب المعنيين وذلك من خلال ما تناوله في : باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني : ويظهر ذلك جليا من خلال شرحه للفظ (أزّا)الوارد ذكره في قوله تعالى :(أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تَؤُزُهُمْ أَزًّا)[2]يقول "ابن جني"* في قوله تعالى : تؤزهم أزّا أي تزعجهم وتقلقهم فهذا في معنى هزّا والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ،وهذا" المعنى أعظم في النفوس من الهّز لأنك قد تهّز ما لا بال له ،كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك"[3]. فاللغة كما يقول ابن جني: "أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم [4] أو هي نظام من الرموز الصوتية [5]فوظيفة اللغة تكاد تنحصر في الدلالة على معنى أو فكرة تدور في ذهن المتكلم أو على إحساس يشعر به ،وذلك من خلال العلاقة التي تربط الدال بالمدلول وقد نبّه ابن جني العلاقة الرابطة بينهما.

---

[1] ابن جني : الخصائص :ج2/113 _133

[2] سورة مريم: الآية 83

[3] ابن جني: الخصائص ،ج2/ص:146

[4] نفسه :ج33/1

[5] ستيفن أولمن :دور الكلمة في اللغة –ترجمة كمال بشر –القاهرة -1975،ص 23.

درس "ابن جني" في كتابه "الخصائص" الصلة بين اللفظ ومدلوله ،ووضعه في أربعة أبواب من كتاب الخصائص وهي:

الباب الأول : تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني :يربط ابن جني بين كلمتي (المسك والصُّوّارْ) "وقد أوردنا هذا المثال فيما سبق

الباب الثاني: الاشتقاق الأكبر[1]

يتخّذ ابن جني عمّا سّماه بالاشتقاق الأكبر ،الذي فسّره لنا بأن الكلمة مهما قلبتها تشتمل على معنى عام مشترك ويضرب لنا مثلا بمادة (ق س و)(و ق س)(و س ق)(س و ق)وأهمل (س و ق) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع ،منها :القسوة ،وهي شدّة القلب واجتماع، منها :القسوة ،وهي شدة القلب واجتماعه، ومنه استوسق الأمر ،أي اجتمع (وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ)[2]أي جمع [3]

الباب الثالث:تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني واستدّل ابن جني [4] في ذلك بقوله تعالى:(أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمُ أَزًّا)[5]

الباب الرابع: إمساس الألفاظ أشباه المعاني: أي وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعناها ،ففي هذا الباب يشير ابن جني إلى تقارب المعاني نتيجة تقارب جرس الأصوات(الحروف)فهو يقول "من ذلك قولهم النضحُ للماء ونحوه والنضخُ أقوى من النضح قال سبحانه:(فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ)[6]فجعلوا الحاء "لرّقتها _للماء الضعيف_ والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه "[7] فابن جني جدير بتقليب مادة الكلمة أو النظر إلى أصواتها وجرسها _وإذا أدركنا دلالة اللفظ أو الكلمة فهو

---

[1]الخصائص:ج133/2 _139 .

[2] سورة الانشقاق ، الآية 17.

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح

[3]إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى ،ج251/3

[4]الخصائص:نفسه،ج146/2 .

[5]سورة مريم:الآية 83

[6]الرحمان/الآية 66 .

[7]الخصائص:نفسه ج166/2 _167 .

يعني أننا سنتمكن من فهم دلالة السياق، ويستطيع الباحث أن يجد لذّة أثناء قراءته للنّص ويزيده استمتاعا وتذوقا بتلك القراءة الأدبية.

-الدلالة الصرفية عند ابن جني:

لبنية الكلمة أهمية في تحديد معناها فعن طريق البنية وصيغها المختلفة تبرز المعاني وتحدد، فكلمة "أخذ" لها معنى دلالي يختلف عن "اتخّذ" وقد تنبه اللغويون العرب ،فهناك دلالة معنوية يكتسبها اللفظ تبعا للصيغة التي يكون عليها فالمعنى الذي تستوحيه من "كسّر "يختلف عن "كسر".

فالتضعيف أكسب الأولى زيادة معنوية إذ أننا بالغنا في التكسير وفي ذلك يقول ابن جني :"ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل فقالوا: كسّر ،وقطّع، وعلّق ،وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة على المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل "[1] و يجدر هنا أن نذكر أن لصيغ المبالغة وأوزانها دلالات معينة "فصبور "تدل على معنى أكثر من صابر ومثال ذلك قوله تعالى:(فعَّالٌ لِمَا يُرِيدْ)[2]تدل على أنه قادر وعظمته عزّ وجّل ليس لها حدود.

وكذلك في قوله تعالى: (فَأَخَذْنَاهُمُ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ)[3] أي :أبلغ من قادر.

يوضّح ابن جني لما للصيغة والبنية من أهمية في بيان المعنى "وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به[4] وذكر أن المعنى يقوى لقوة اللفظ وهو بهذا يعني أن لبناء الكلمة وصياغتها أثرا واضحا في دلالة المعنى يقول: "إنّ معنى خَشُنَ دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرار العين وزيادة الواو وكذلك قولهم أعشب المكان فإذا أرادوا كثرة العشب قالوا:

---

[1] الخصائص: ابن جني ج268/3 .
[2] البروج:الآية:16 .
[3] القمر: الآية 42 .
[4] ابن جني: الخصائص ،ج268/3 .

اعشوشب، ومن ذلك أيضا قولهم: رجل جميل و وضيء ،فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وُضَّاء وجُمَّال، فزادا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة المعنى[1]

- الدلالة الصوتية عند ابن جني :

إنّ الدلالة الصوتية هي ما تؤديه الأصوات المكونة للكلمة من دور في إظهار المعنى ،وذلك في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة ،سواء كانت هذه الأصوات صوامت أو حركات وتسمى بالعناصر الصوتية الرئيسية التي يشكل منها مجموع أصوات الكلمة التي ترمز إلى معنى معجمي كما تتحقق الدلالة الصوتية كذلك من مجموع تأليف كلمات الجملة وطريقة أدائها الصوتي ومظاهر هذا الأداء ،وهذا ما يعرف بالدلالة الصوتية الثانوية التي تصاحب الكلمة المفردة[2] ويُعد ابن جني رائدا في دراسته الدلالة الصوتية قبل أن يتوسع فيها علم اللسانيات الحديث ،فقد فطن لهذا النوع من الدلالة ،إذ وجدناه في كتابه الخصائص يولي اهتماما كبيرا للدلالة الصوتية حيث نراه يخصص لها حيزاً واسعا من كتابه الخصائص وقد تناولناها بالبحث والدراسة في عدّة أبواب ،من بينها :

باب في الاشتقاق الكبير[3] ،وباب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[4] ،وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني وإلى غير ذلك من هذه الدراسات .ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدلالة الصوتية عند ابن جني نجدها تحت اسم الدلالة اللفظية ،وتعد عنده من أقوى الدلالات حيث يقول:"اعلم أن كل واحد من هذه الدلالات في القوة والضعف على ثلاث مراتب فأقواهم الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية[5]فلكل دلالة من هذه الدلالات دورها الفّعال في تحديد المعنى ولهذا

---

[1] نفسه ج264/3 _266 .

محمود عكاشة :التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ،دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ،ط1/دار النشر للجامعات القاهرة 1426هـ/2005م،ص:18/17

[3] ابن جني :الخصائص:ط2 /دت/152/145.

[4] ابن جني:168/152/2 .

[5] نفسه:98/3 .

يجب أن تأخذ كلها في الحسبان إلا أن الدلالة الصوتية اللفظية عند ابن جني تعد أقوى من الدلالتين الصناعية الصرفية والمعنوية النحوية ،وأرجع سبب قوتها إلى أن معرفتها تتوقف على الأصوات المكونة للكلمة ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره [1] ف(قام) مثلا

بوحداتها الصوتية تدل على القيام ،أي "أننا وقفنا على الحدث من خلال لفظ الفعل ،وهكذا كل فعل بأصواته يؤدي معنى الحدث فالضرب والقتل نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما [2] أي أن كل واحد منهما يدل على حدث مغاير للآخر تبعا لاختلاف لفظيهما أي أصواتها.

ويمكن تقسيم الدلالة الصوتية عند ابن جني إلى قسمين :أولا:الدلالة الصوتية الطبيعية :وهي ما تؤديه الأصوات عن مظاهر الطبيعية المختلفة كذلك أصوات الإنسان والحيوان من أدوار في تحديد المعنى فهي ذات علاقة بنظرية المحاكاة (تقليد أصوات الطبيعة)في نشأة اللغة أو ما يعرف بالنظرية الطبيعية بين الدال والمدلول التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية محاكاة وتقليد أصوات الطبيعة في نشأة اللغة وأصلها ،وقد اكتشف العلماء في طائفة من ألفاظ العربية التي لها صلة طبيعية بين معانيها .

ثانيا: الدلالة الصوتية التحليلية: وهي تلك الدلالة التي تستنبط من :1 دلالة الفونمات التركيبية مثل الحروف(الصوامت)،والحركات (الصوائت)

ثانيا: دلالة الفونمات غير التركيبية مثل: النبر والتنغيم وغيرها من الأداءات الصوتية المختلفة

ـ الحقيقة والمجاز عند ابن جني :

[1] المصدر نفسه:98/3 .
[2] ابن جني:الخصائصج101/3 .

أشار ابن جني في خصائصه إلى أنّ "أكثر اللغة مع تأمله مجاز"[1]لكن المعتزلة أثبتوا وجود المجاز في اللغة والقرآن الكريم على نحو خاص لهدف عقيدي خالص ،الغرض منه عدم حمل الآيات المتشابهات في القرآن الكريم على ظاهر معناها المؤدي إلى التشبيه والتجسيم[2]

وتتفق الدراسات المعاصرة على نحو أو آخر أن لعلم الكلام ومن ثم للمتكلمين المسلمين الأثر الأساسي في نشوء مبحث المجاز لا سيما المعتزلة الذين تعلقوا بعملية التأويل لآيات القرآن الكريم إذ يؤكدون وجود المجاز في القرآن الكريم. إذ إنّ الأساس المعرفي مرتبط ارتباطا جدليا بتفكيرهم أو مناهجهم العقيدية لذلك "نجد الأحكام الصادرة من هذه الفرقة أو تلك إزاء هذه الظاهرة اللغوية أو تلك إنما تتشكل نتيجة لتسلسل منطقي للمنظومة المعرفية لدى كل منهم [3]

دواعي انتقال اللفظ من دلالته الحقيقية إلى دلالة المجاز ، حصرها ابن جني في ثلاثة عناصر وهي :

الاتساع ، التوكيد ، التشبيه .ويعرف ابن جني الحقيقة فيقول : " الحقيقة ، ما أقّر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان ضد ذلك .[4]

ومما ورد ذكره في الخصائص لابن جني : إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة : الاتساع ، التوكيد ، والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ."[5] فنلاحظ في هذه الظاهرة تعدد المعاني ، فالمعنى الأول أو الأولي وهو الحقيقة ، والمعنى الثاني أو المؤول وهو المجاز وفي ذلك توكيد للمعنى ،وتشبيه المعنيين الأول بالثاني .

---

[1] ابن جني الخصائص:2:/449

[2] علي حاتم الحسن :البحث الدلالي عند المعتزلة،رسالة دكتوراه بالجامعة المستنصرية ، بإشراف الدكتور: غالب فاضل المطلبي ،1999،1419:ص: 28

[3] نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل ،المركز الثقافي العربي ،ط7، الدار البيضاء المغرب 2005 ،ص :222

[4] الخصائص ج2، ص442.

[5] ابن جني : الخصائص ، ج02 ، ص 442.

ولتوضيح المعنى قدّم لنا ابن جني في خصائصه أنموذجا عن الاتساع ، فيقول: " وكذلك قول الله سبحانه :(وَأَدْخَلْنَاهُ في رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَالِحِينَ)[1] هذا هو مجاز وفيه الأوصاف الثلاثة ، أما السعة فلأنه زاد في أسماء الجهات ، والاسم هو الرحمة ، وأما التشبيه فلأنه شبّه الرحمة وإن لم يصح دخولها .

كما يرى "ابن جني " : أنّ أكثر كلام العرب إنما هو مجاز ، وذلك هو ناتج عن كثرة دوران اللفظ عن الألسنة ، بدلالته المجازية اكتسب سمة الدلالة الحقيقية وفي ذلك يقول :" اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة ، وذلك عامّة الأفعال ، نحو: قام زيد ، وقعد عمرو، وجاء الصيف ...[2]

وقدّم لنا ابن جني مثالا حول هذا الموضوع فيقول :" أنّ رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته فقال الناس : رفع عقيرته ، فكان الأصل في استعمال "عقر"

للدلالة على الصوت المرتفع كالصراخ ولكن خفيت أسباب التسمية لبعدها الزمني ، فأضحت تدل على من رفع رجله دلالة حقيقية مع أنها في أصل وضعها كانت تدل على الصوت ، فحصل نقل دلالة اللفظ من مجال إلى مجال ، انتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العادي الحقيقي ، ويلجأ ابن جني إلى تقديم العلل المنطقية الفلسفية .[3]

إذن نستطيع أن نقول : أن ابن جني يؤكد أن المجاز يعدل عن الحقيقة أو يميل عنها بواسطة ثلاث قرائن هي: الاتساع ، التوكيد ، والتشبيه ، وهي تقع مجتمعة لا متفرقة ، يظهر ذلك من قول أحد الشعراء :

علوت مطا جوادك يوم يوم وقد ثمد الجياد فكان بحرا .

[1] سورة الأنبياء ، الآية 75.
[2] ابن جني : الخصائص ، ج02، من ص 442 إلى 458.
[3] ابن جني : الخصائص ، ص 488.

بمعنى أن هذا الفرس إذا سما بغرته كان بحرا ونحو ذلك ، فالاتساع يظهر في كون الشاعر أضاف بوصفه الفرس بالبحر معنى إلى قاموس اللغة ، أما التشبيه فنستكشفه من خلال عقد الشاعر صلة بين جري الفرس وماء البحر ، فالفرس كثير الجري ، والبحر كثير الماء ، أما التوكيد فيتوضح لنا بتشبيه العرض بالجوهر ، أي أخبر عن العرض بما يخبر به الجوهر ، وهذا حسب ابن جني : تعال بالغرض وتفخيم منه إذا صير إلى خير ما يشاهد ويلمس ويعاين ، يتجلى هذا أيضا من قول طرفة بن العبد

وَوَجْهٌ كَأَنَ الشَمْسَ حَلَّتْ رِدَاءَهَا عَلَيْهِ نَقِيَ اللَّوْنِ لَمْ يَتَخَدِّدْ .[1]

لقد جعل طرفة للشمس رداء وهو جوهر لأنه أبلغ في النور الذي هو العرض [2]

لقد جعل طرفة للشمس رداء وهو جوهر لأنه أبلغ في النور الذي هو العرض " وقد نبه في هذا السياق إلى أنه يجب أن تكون هناك قرينة تدل على المعنى مثلا لفظة " مطا" التي هي إحدى لوازم الفرس واستهداء بهذه الروح في تحسس مظاهر العدول لكونها سمات جمالية تدل على الانفعال وتصنع التأثير حيث ترى في النص جماليات مختلفة من خلال صياغته وفي هذا يفترق نص عن نص ، ويختلف عمل أدبي عن آخر من خلال نظامه الذي تتشابك فيه مستويات الصياغة فتنتهك المثاليات المألوفة في الأداء "[3]

ـ قضية اللفظ والمعنى عند ابن جني:

ولكي نعلل أكثر على قضيتنا هذه، فإنه من الواجب عدم التخلي على بعض الآراء القيمة التي صنعت الحدث، نذكر بصفة خاصة تلك الآراء المبثوثة في الخصائص لابن جني وقد حاول جاهدا أن يوفق بين الرؤى الثلاث:التوفيقية،

[1] طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو : ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، 1423 هـ ، 2002 م ، ج01 ، أعده للمكتبة الشاملة : محمد العلوة ، ص 20.

[2] ابن جني : الخصائص ، ج02 ، ص 443،445 .

[3] محمد عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984،ص 356،357.

الاصطلاحية، والطبيعية، فنحن نؤكد على فكرة أنه:" إذا استثنينا رأي هذا العبقري ابن جني الذي سبق إلى القول بوضع اللغة..... واستثنينا أيضا آراء من تبع ابن جني على هذا المذهب الشديد، وجدنا أئمة العربية الباقين يكادون يطبقون على أن اللغة إلهام وتوفيق"[1]. بل نريد أن نتفق مع من قال:" غير أن ابن جني كان هو الذي بسّط هذا الموضوع وتوسع في الحديث عنه، إذ كان يؤمن أن هناك صلة قوية بين اللفظ ومدلوله وقد ذكره في غير موضع من كتابه الخصائص"[2].وعلى هذا نجد الباحث" المسدي" يؤكد أن" ابن جني يزاوج بين عبارتي التواضع والاصطلاح مقابلا بهما لفظي الوحي والتوفيق على أنه يفكك مفهوم المواضعة بصفة استقرائية إلى مكوناته الدلالية عاجلا منه قطب الرحى في عملية التوالد اللغوي المفضلي رأسا إلى تعاقد أفراد المجموعة اللسانية الواحدة عليه، وبذلك تصبح منظومة اللغة شيئا اصطلحوا عليه وترافعوا نحو أطرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه وقسمة أنحائه وتقديمهم أصوله وإتباعهم إياها فروعه"[3]. ثم يضيف موضحا هذا التغير في المسار المصطلحي :"على أنّ الذي يعين على ربط نواميس واللغة بالدلالة، ويقود البحث في جدلية الارتباط اللغة والمواضعة طبقا للحمة العقل إلى تفكيك مراتب وجود الكلام في ذات الإنسان حسب سلم مادته، فطريقه، فمجراه اقتفاء بسلم العقل والوهم واللسان، ويفضي الاستقصاء إلى تأكيد حضور العقل في انبهار الحدث اللساني مع التأكيد على أن مركبات الخطاب نوعيا في المنشئة لمبدأ طواعية الرسالة الدلالية فيه"[4].

وهذا يفسر الباحث أن البداية في اللغة وقف رؤية ابن جني اعتباطية لكن سرعان ما تتحول إلى مفهوم العقد، وذلك من خلال التداول والاستخدام ويؤكد على فكرة العقد في جدلية المواضعة

[1] صبحي صالح : دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، ط 17 ، مايو سنة 2005 ، ص20 ، 34 .
[2] عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية بيروت ، د ط ، د ت ، ص 66 .
[3] عبد السلام المسدي : التفكير اللساني ،دار العربية للكتاب ليبيا ، تونس، د ط، سنة 1981 ، ص 119 .
[4] المرجع نفسه ،ص 135

خاضعة حين يذكر بأن اللسانيين وصلوا إلى شيء مهم هو أن اللغة هي عقد جماعي، ولعلّ المرجعية هي التي استدل بها الباحث هي مفهوم المرجع كأساس من أسس هذا المفهوم العقدي، بل إن المرجع- في اعتقاده- بعد حصول المواضعة الدلالية الذي توطأ به الناس عليه في تلك اللغة.

تناول ابن جني في كتابه الخصائص عرض ثلاث علائق متصلة هي:" العلاقة بين اللفظ والمعنى، والعلاقة بين اللفظ واللفظ ، ثم العلاقة بين الحروف يبعضها. وأفراد لذلك أبوابا من ذلك" باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني". حيث عرض فيه لاشتراك الأسماء في المعنى الواحد ورده لوجود تقارب دلالي بين تلك الأسماء، يقول في مستهل هذا الباب:" هذا الفصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد المعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل أسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه".

وفي ذلك إشارة إلى وقوع الترادف في اللغة الذي كان ينكره بعض علماء اللغة في عصر ابن جني ومنهم أستاذه أبو علي الفارسي. و ما اشتهر به صاحب الخصائص هو إبراز الظاهرة اللغوية تتمثل في تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ، وهو ما سماه "تصاب الألفاظ لتصاب المعاني" سجل فيه أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف اللغة والآخر، هما متقاربان دلاليا لتقاربهما فونولوجيا وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية. وهذه الملاحظة تنم عن دقة وعمق رؤية ابن جني لنظام اللغة ففي شرحه للفظ" أزا" الوارد ذكره في قوله تعالى:" ألم ترى أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا"[1].

[1]سورة مريم: الآية 83. -1

يقول ابن جني في قوله تعالى:" تأزهم أزا" أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز مالا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك. كما قدم ابن جني تطبيقات أخرى مست ألفاظا وجد بين حروفها اشتراكا في الصفات الفونولوجية، فأفضى ذلك إلى تقاربها في الدلالة من ذلك بين فعل (ج ع د)والفعل (ش ح ط). يقول ابن جني:" فالجيم أخت الشين والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء". كما كان يرى أن هناك مناسبة طبيعية

بين الصيغة المعجمية ودلالتها، وذلك فيما يخص أصوات الطبيعة. وهي مسألة لم تكن محل خلاف بين العلماء في عصره، إلا أن ابن جني قدم تعليلا بديعا، للخليل بن أحمد ولسيبويه ، يفسر العلاقة الطبيعية بين الصوت ودلالته.

يقول الخليل:" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صر وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر" ويقول سيبويه في المصادر التي جاءت على وزن فعلان أنها تأتي لاضطراب بالحركة نحو القفزان، والغليان، والغثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال بتوالي حركات الأفعال"[1]. وهذا ما أدرجه ابن جني في باب" إمساس الألفاظ أشباه المعاني". إذ التأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله، وإن كان ذلك صعبا تطبيقه على كل عناصر النظام اللغوي إلا أن ذلك يبقى طرحا جزئيا من قبل ابن جني له قيمته العلمية و سبقه المعرفي في عصره ،وهي محاولات كانت تنتظر من يعطيها الطابع النظرية الشاملة بعد ابن جني، ولكن وجد أتباع لم يكملوا ما بدأه أبو الفتح ابن جني وإنما انتحلوا بحوثه ونسبوها إلى أنفلسهم كابن سيده صاحب كتاب "المحكم" المتوفى سنة 458هـ وقد قام ابن جني بذات الصنيع في بابا الاشتقاق،

[1] . ابن جني :الخصائص،ص152

خاصة في تلك التقلبات المورفولوجي الستة التي تنتج عن الصيغة المعجمية الثلاثية، إلا أنه بعد أن ربط تلك الصيغ دلاليا بالصيغة الأم. وجد صيغا مهملة لا واقع لغوي لها، وكان في بعض الأحيان يلحق الأمثلة قسرا بالقاعدة وتلك ملاحظة أخذه عنها علماء اللغة، بل إن ابن جني نفسه قد أقر بصعوبة المسلك في إجراء التقلبات الستة وربطها بدلالة الأصل الثلاثي فقال:" وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مضطربا وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة....."[1].

إن علاقة الرمز اللغوي بدلالته لا يمكن أن تكون قسرية ولا طبيعية، لأن ذلك سيبقى النظام اللغوي في حالة من الجمود ولكن القول بالعلاقة الاعتباطية أو الكيفية (arbitraire) بين اللفظ ودلالته، يعطي اللغة المرونة اللازمة خلال التغير الذي يطرأ على البنية اللغوية من إجراء الأحداث الناجمة عن الاستعمار اللغوي وعن تطور بعض المدلولات، ما كان التغير ليحصل لو لم تكن الإشارة بالحقيقة "كيفية" أي اعتباطية[2].

[1] ابن جني : الخصائص، ص 134،135

[2] ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ، ط 2، سنة 1983 .

03- الجهود الدلالية عند القاضي عبد الجبار:

أ-قضية اللفظ والمعنى عند القاضي عبد الجبار:

قد اشترط في الدلالة الشرعية و الدلالة اللغوية الجانب القصد ، زيادة على شرط المواضعة وهذا بخلاف الباقلاني الأشعري الذي لم يشترط في حديثه عن الدلالتين سوى شرط المواضعة ، ولم يتوقف عند شرط القصد.

ويتضح هذا الخلاف بجلاء بين الأشاعرة والمعتزلة في قضية القصد، عندما نجد القاضي عبد الجبار يتحدث عن علاقة الاسم بالمسمى في هذه القضية الخلافية التي شغلت الكثير من العلماء، ذلك أن الأشاعرة لم يفرقوا بين الاسم والمسمى على مستوى الدلالة اللغوية لأن:" الاسم هو المسمى - عندهم بعينه وذاته - والتسمية الدالة عليه تسمى اسما على سبيل المجاز"[1].

"ولقد كانت التفرقة بين المعاني التي لها علاقة بالجانب النفسي والكلام الرباني هو المقدمة الأساسية والجوهرية التفرقة المعتزلة بين قضية الاسم والمسمى، واعتبار المعتزلة أن الاسم هو في حقيقة أمره إشارة إلى المسمى ليس غير، ثم إن المعتزلة في هذا المقام - والمعاني النفسية والكلام الرباني - كان عليهم أن يتوقفوا وقفة تأملية عند هذا المقام الأخير وذلك لكي لا يكونوا كإخوانهم الأشاعرة الذين ساووا بين المعاني الربانية، ومن ثم بين كالاسم والمسمى لذا كان من الضروري

[1]الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب : الإنصاف ،تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، المجلد 01 ، 2007 ، ص 53 .

أن يدور الخلاف حول الآية نفسها التي سبق أن دار الخلاف حولها في قضية المواضعة اللغوية"[1] . وهي قوله تعالى:(وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا)[2].

بشير الطبري (ت 300 هـ) في تفسيره إلى معنى هذه الآية بقوله:" إن المتتبع لآراء المفسرين بهذه الآية الكريمة لا نجد أي ظل لهذا الخلاف"[3].

بمعنى أن الطبري على الرغم من أنه يعد من أهل السنة، فإنه لا يعد الاسم والمسمى شيئا واحدا، بل يفرق بينهما، ويذهب إلى أبعد ذلك حين نجده يهاجم أبا عبيدة (ت 207 هـ) في كتابه "حجاز القرآن"[4]، عندما فسر بقوله في بيت لبيد

إِلَى الحُولِ ثُمَ اسمَ السَلَامُ عَلَيكُمَا **** وَمَن يَكُ حَولًا كَامِلًا فَقَد اعتَذَر [5]

فيقول إن اسم السلام هو السلام، لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال رأيت زيد، وأكلت اسم الطعام، وشربت اسم الشراب[6]. ثم إن لفظ (السلام) الذي ورد في الشطر الأول من البيت يعين الله تبارك وتعالى وهو أيضا التحية وعليه إن أراد الشاعر الأول فلا إشكال، وبالتالي يكون المعنى أي بركة اسمه، وإن أراد الشاعر التحية فيكون المراد بالسلام المعنى المقصود وباسمه لفظة الدال عليه، والمعنى ثم اسم هذا المسمى عليكما، فيراد بالأول اللفظ وبالثاني المعنى مما يراد بأحدهما اللفظ وبالآخر المدلول فيه.

---

[1]2حنيفي بناصر ، مختار لزعر:اللسانيات منطلقاتها النظرية و تعميقاتها المنهجية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،ط 3، سنة 2003 ،ص 9

[2]سورة البقرة الآية 31 .

[3]الطبري : جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف القاهرة ، سنة 1971 ،ص 170، 178

[4]الأصفهاني :الأغاني ، دار الثقافة ، د ط، د ت ، ص 19 .

[5] لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري ، اعتنى به : حمدو طمّاس ، الناشر: دار المعرفة ، ط01 ، 1425 هـ/2004م ، الجزء 01 ، المكتبة الشاملة ، ص :51 .

[6]الطبري : جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، ص 170، 171 .

نأتي إلى الجاحظ (ت 255هـ) حين رد على متأولي هذه الآية (وَعَلَّمَ آَدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا)"[1] بقوله:" لا يجوز أن يعلمه- أي يعلّم الله آدم- الاسم ويدع المعنى، ويعلمه الدلالة ولا يضع له المدلول عليه، والاسم بلا معنى فهو كالظرف الخالي ... ولو أعطاه الأسماء بلا معاني لكان كمن وهب شيء جامدا لا حركة له، وشيئا لا حس فيه وشيئا لا منفعة عنده[2]. بمعنى أن الاسم ينبغي أن يتضمنه معنى، وإلا صار كالجسد الذي لا حياة فيه، وبالتالي فالعلاقة بين الاسم والمعنى هي ما أطلق عليها الجاحظ بمصطلح -المعنى- ثم إنه أقام التفرقة بين الاسم والمعنى، ورغم ما اعتبره الجاحظ من أن اللفظ بمثابة الجسد والمعنى بمثابة الروح، إلا أنه يفترض أن هناك معان بلا أسماء ، وهذا ما يؤكد الفاصل الحاد بينهما في ذهنية الجاحظ كما هو معلوم.

وفي هذا الإطار نجد القاضي عبد الجبار يكاد يكرر ما قاله الجاحظ في علاقة الاسم والمسمى(بالمعنى) غير أن القاضي يستعين بكلمة القصد عن كلمة – المعنى- التي استخدمها الجاحظ

يقول:" إن ظاهر الاسم إنما يسمى بذلك متى تقدمت فيه مواضعة، أو ما يجرى مجراها لأنه إنما يصير اسما للمسمى بالقصد".بمعنى أن الفكرة التي يرمي إليها القاضي هي نفسها التي طرحها وتوقف عندها الجاحظ على اعتبار أن الاسم لا يكون اسما إلا وهو مضمن بمعنى.

ثم أن الخلاف يظل قائما في تفسير معنى الآية الكريمة:" وعلم آدم الأسماء كلها " وكذلك في تحديد علاقة الاسم بالمسمى، عند كثير من المفسرين على اختلاف كلهم ومذاهبهم فصاحب الكشاف مثلا يرى أن معنى الآية الكريمة "... إنما هي

[1] سورة البقرة الآية 31 .
[2] الجاحظ :البيان والتبيين ، ص 45

أسماء المسميات"[1]. فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلول عليه يذكر الأسماء، لأن الاسم لابد له من مسمى عوض عنه بالأم[2]. إلا أننا نجد من العلماء من يرد هذا التفسير ولا يقبله، كابن المنير السني حيث يهاجم الزمخشري في هذا الرأي على أساس أن ذلك هو معتقد أهل السنة فيعمل الحيلة في إبعاده عن مقتضى الآية الكريمة.

إذا كان مفهوم (القصد) عند القاضي عبد الجبار هو نفسه عند الجاحظ(المعنى) وهو العلاقة بين الاسم والمسمى على مستوى المفردات اللغوية، وهذا القصد في حقيقة أمره ليس من صنع الفرد بحد ذاته، بل هو من صنع الجماعة عن طريق المواضعة على مسميات الأشياء، فإن مفهوم حركية القصد تتبع أكثر عند الباقلاني لتصل إلى مستوى التركيب اللغوي الواسع الشاسع، لتعبر عن الكائن والقائم في كل نفس، فالكلام لا يمكن أن تكون له معنى في هذا الوجود إلا إذا كان شرط المواضعة والقصد يسيران معا جنبا إلى جنب، ذلك أن الكلام" قد يحصل من غير قصد فلا يدل، ويقيد، فكما أن المواضعة لابد منها، فكذلك المقاصد التي بها يصير الكلام مطابقا المواضعة"[3]. بمعنى أن المواضعة لا تكتفي بمفردها لأن يقع الحدث الكلامي في خلالها يحمل دلالة وفائدة، ما لم تنفصل هذه الفائدة عن قصد المتكلم الذي يقصد بالكلام هذا دلالة معينة.

[1]سورة يونس الآية 40 .
[2]الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ،لبنان ،سنة 1986 ،ص 272
[3]القاضي عبد الجبار :المغني، ص 16

ب-رؤيته للكلام:

عرّف القاضي[1] الكلام من خلال رؤيته المنطقية ونظرته العقلية وذلك من خلال قوله :"إنّ الأصوات المقطعة لو كانت أمرا زائدا على الحروف المنظومة لصّح فيها طريقة الانفصال إذ لا علاقة ،ولأن الحروف جمع،وأقل الجمع ثلاثة ،وهذا يقتضي أن لا يكون الحرفان كلاما ،وليس كذلك ،فإن قولنا :مرْ،سسْ،وقلْ،وكلْ،حرفان مع أنه كلام"[2]فقد اتخذ القاضي من الجمع دليلا في إخراج البناء الثنائي إذ أن أقل الجمع ثلاثة ،بيد أن القاضي عبد الجبار ينتهي إلى رفع هذا التعريف إذا ما أريد به دقة التحديد إذ قال :"الأولى ,أن تقول في حدّه هو ما انتظم من حرفين فصاعدا ،أو ماله نظام من الحروف مخصوص " وهذا يعني أنه يدخل في الكلام البناء الثنائي للمفردة ،أي أنه يحدد انتظام الكلام من حرفين فصاعدا.

ج-التأويل عند القاضي عبد الجبار:

---

*هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد ابادي ولد سنة 325هـ/936م،[1]
وكانَ أشعريَّاً بادئ الأمر، ثُم تحوَّل إلى مذهبِ الاعتزال، وتتلمذَ على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عيَّاش (توفي في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي). وُصف بأنهُ هو "الذي فتق علم الكلام ونشر بروده ووضع فيه الكتب الجليلة التي بلغت المشرق والمغرب وضمَّنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحدٍ مثله "عاشَ في بغداد، ولُقِّب بقاضي القضاة. توفي بالري سنة 415هـ .و فيما يتعلّقُ بأصولِ الاعتزال الخمسةِ الرئيسة فقد ألّف القاضي عبد الجبار، فضلاً عَن" شرح الأصولِ الخمسة "، كتاباً ضخماً سماهُ "المُغني "، وهو كتابٌ يشرحُ فيه أصول الاعتزال، ويقعُ في سبعة عشر جُزءاً، وصلنا اثني عشر منها، ردَّ عليه الشريف المُرتضى (ت436هـ/1044م) في كتابهِ "الشافي في الإمامة
".
"وعن القرآن الكريم ألف القاضي عبد الجبار كتابين في التفسير أولهما: "التفسير الكبير أو المحيط

و"مُتشابه القرآن"، و"إعجاز القرآن"وثانيهما "فرائد القرآن وأدلته"، وله كذلك كتابُ "تنزيه القرآن عن المطاعن
طبقاتُ المعتزلة" وهو كتابٌ ترجم فيه لمُتكلِّمي المعتزلة، وأصبح أساساً اعتمدهُأحمد بن يحيى بن " وقد اشتهر القاضي عبد الجبار بكتابهِ
."المرتضى (ت 840هـ/ 1437م) في كتابه "طبقات المعتزلة
وفي أصول الفقه كتب القاضي عبد الجبار"الاختلاف في أصول الفقه"، و"المعتمد وله رسالة في الكيمياء بعنوان "رسالة التذكرة في الكيمياء وله كتب تُمثلُ مادتها أجوبةً عن أسئلةٍ كانت تَردُ إليهمن الآفاق، فهي: الرازيَّات، والعسكريَّات، والقاشانيَّات، ."في أصول الدين"، و"كتاب النهاية .والخوارزميَّات،والنيسابوريَّات
أما بقية كتبه فتتناول قضايا متنوعة كالجدل مع الشيعة "الإمامة وهو جزء من المغني"، والمواعظ "نصيحة المتفقهة"، والخلاف بين المعتزلي الفعل والفاعل"، "كِتابُ المبسوط"، "كتابُ المحيط ""كتابُ " :المشهور أبي علي الجبائي وابنه عبد السلام "الخلاف بين الشيخين"، فضلاً عن أماليه الحكمة والحكيم[1]

عبد الجبار بن أحمد :شرح الأصول الخمسة ، تعليق : أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهيبة ، الطبعة الثالثة ، 1996[2]، ص 528 .

لقد كان التأويل من أهم القضايا الدلالية التي اهتم بها القاضي حضر فيها حضوراً متميّزاً نتيجة لذلك السّعي للتوفيق بين العقل والنقل. فالتّأويل، لغته باعثة على تعدّد القراءات، وهي المحدّد الأساسي للتجارب التّأويلية في الثّقافة الإسلامية. لكنّ هذا التحديد لا يجعلنا أبداً نسلّم بأنّ هذه التجارب كانت تجارب لغويّة، فهي في رأينا أثرى من أن تختصرها اللغة. إذ كان النصّ القرآني دعوة صريحة لإعمال العقل، حيث يتدخّل المؤوّل باعتباره كائناً ذا عقل ليسجّل حضوره، ويعطي لهذه التجارب والتّأويلية بعدها الذّاتيّ الذي لا يمكن أن تنفكّ عنه بحال

فالتحول الدلالي يمثل عند المعتزلة جزءا من كينونة الكلام وقد يوضح القاضي عبد الجبار "أن المجاز والاستعارة يرجعان إلى ذات الكلام وثمة عبارات أخرى كالاسم الواحد قد يختلف مسماه بحسب اللغات لما اختلفت المقاصد فيه فلولا أنه يتعلق بالمسمى بحسب القصد لم يصح فيه ولذلك يصح تبديل الأسماء من مسمى إلى سواه بحسب القصد [1]".

د-الحقيقة والمجاز عند القاضي عبد الجبار:

لقد انخرط القاضي عبد الجبّار كسائر مفكّري ثقافته، في تلك المقابلة بين الحقيقة والمجاز، باعتبار الحقيقة معياراً للتجوّز والعدول. ولقد كانت المقابلة ضرورة كلامية لمفكّر، رفض القول بتوقيفية اللغة. فالمجاز مواضعة تختصّ[2]أي أنه المظهر الأرقى لتطور اللغة واتّساعها. فحرص القاضي من وراء هذه المقابلة على البعد الدلالي للمجاز، أي على ذلك البعد الوظيفي للاستدلال، لم يؤدّ به إلى القول بانفصال المجاز عن قوانين اللغة العامة. رفض لذلك القائلون بالتوقيف المجاز.

[1] القاضي عبد الجبار : المغنى :05، ص: 160

[2] أُنظر: تفرقة جلال الدين السيوطي بين المجاز في المفرد والمجاز في التركيب في كتاب: الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة ـ بيروت، بدون تاريخ، ص:47

ربما كان تبرير هذا التعثّر بأنّ المجاز المقصود في هذا الموقع بالذات، كان مجازاً في المفردات. يفترق عن نوع آخر من المجاز، سبق وأشار إليه القاضي هو المجاز في التركيب[1]بمعنى أنّه مجاز من مقتضيات النظم. وإذا كان العقل يجد حضوره في اللغة عن طريق النظم، فإنّ التجربة التأويلية وهي تعتمد بالأساس على اللغة المجازية ستكون تجربة عقلية. بهذا تصبح أسبقية الحقيقة للمجاز وجهاً آخر، لأسبقية الدلالة العقلية على الدلالة النقلية. فما المجاز في النهاية، إلاّ وسيلة لتبرير حصول تناقض في ظاهر النصّ، بين كلام الله ومعرفتنا العقلية من عدل وتوحيد.

فإذا كانت الدلالة اللغوية أمراً مركزياً في تأويل القاضي، فإنّ ذلك كان يتأكّد دائماً لصالح القرينة العقلية. لهذا كان المجاز يقوم على علاقات عقلية، في نظرية أسّست للمصالحة بين النظم والمجاز، أي بين العقل واللغة. وقد كان القاضي واعياً بالبعد السياقي للمجاز.

و يمكن حصر موضوع علم الدلالة بناء على ما تقدم في: "أنه كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز. هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات على الطريق، أو تكون إشارة باليد أو إيماءة بالرأس، كما تكون كلمات و جملا، بعبارة أخرى، قد تكون علامات أو رموزا غير لغوية تحمل معنى كما تكون علامات أو رموزا لغوية.

هـ - المجاز عند القاضي عبد الجبار :

[1] علي حرب، التأويل والحقيقة، دار التنوير، بيروت، لبنان، ط2، 2007 ص13

إن الانتقال في دلالة الألفاظ من المجاز إلى الحقيقة ، ومن الحقيقة إلى المجاز انتقال يتم بالتعارف ، وهذا التعارف هو الذي يؤدي إلى تثبيت الدلالة اللغوية ويمنحها في نظر القاضي مشروعيتها الدلالية ولو قلنا للقاضي عبد الجبار إن التحول من الحقيقة إلى المجاز إنما يبدأ في اللغة في خصوص لها طابع فردي – أولا- ثم يشيع هذا الاستخدام وينتقل من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي ، فيصبح عرفا نطلق عليه حينذاك " المجاز الميت" أو " الاستعارة الميتة" ، ولو قلنا مثل هذا الكلام فلا أظن أن القاضي عبد الجبار يمكن أن يتفق معنا ، إن رد التحول المجازي في العلامات اللغوية إلى " التعبير الفردي" من شأنه أن يشوش على القاضي مفهومه للدلالة اللغوية .

وليس معنى ذلك أن القاضي ينكر على المتكلم الفرد إنكارا تاما أن يكون له دور في الاستخدام المجازي ، بل يقصر دوره على مستوى الألفاظ في إتباع مواضعة الجماعة في استعمالاتها للألفاظ في الحقيقة أو المجاز .[1]

فيمكن له أن ينقل دلالة التركيب كلها من مستوى إلى مستوى آخر فيتحول الأمر مثلا إلى التهديد كما في قوله تعالى للشيطان : (وَاسْتَفْزِزْ مَنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَاجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلاَدِ ، وعِدْهُمْ وَمَا يَعِدهُمُ الشَيْطَانُ إِلاَ غُرُورًا)[2]

فتحولت الصيغة اللغوية ، الأمر – عن معناها الوضعي إلى معناها المجازي هو : التهديد ، وذلك أن المتكلم هنا –الله- عزّ وجل ، لا يمكن أن يقصد أمر إبليس بغواية البشر ، لأن هذا الأمر ، لو فهمنا الصيغة اللغوية على حقيقتها ، هو أمر بفعل : القبيح ، الذي يتنزه الله بصفاته عن الأمر بفعله ، وذلك الأمر لا يكون أمرا إلا بالإرادة وكذلك الخبر ، هكذا نجد أن القاضي يتعامل مع التحول المجازي في

[1] إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، ص103
[2] سورة الإسراء ، الآية 64 .

دلالة اللغة تعامله مع دلالتها الوضعية الحقيقية ، فيجعل التحول على مستوى المفردات عرفيا خاصا بالاستعمال الاجتماعي ، ويجعل التحول على مستوى التركيب فرديا خاصا بالمتكلم ومرهونا بقصده وإرادته .[1]

يتبين عند القاضي عبد الجبار في كتابه الشرعيات " أنَّ الشيء إذا جاز أن يقع على وجهين أو وجوه فإنما يختص عند وجوده بأن يقع على أحدهما بالقصد ، على مادللنا عليه في باب الإفادة عند الدلالة على أن الخبر لا يكون خبرا إلا بالإرادة ، فإذا صح ذلك فكانت الصيغة الموضوعة للعموم لصح أن توجد مفيدة للعموم مرة وللخصوص أخرى بل لضروب من الخصوص ، فيجب أن يقع عليه عامة إلا بالقصد ، كما لا تقع على سائر وجوه الخصوص إلا بالقصد .[2]

هذا ويوضح ذلك بقوله : " وقد بينا هناك بطلان القول بأن اللفظة تتعلق بما تفيده لشيء يرجع إليها ، ودللنا على فساد ذلك بوجوه ، وبينا أنه يجب على ذلك بطلان الاتساع والمجاز في الكلام فليس لأحد أن يقول : إن لفظة العموم لا يصح أن تكون مستعملة إلا فيما وضعت له فلذاتها ولجنسها تتعلق بذلك ويستغنى عن القصد ، لأن القصد هو الذي يعلقها بما وضعت له ، ولولا ذلك لحلت محل الكلام المهمل لم يوضع لفائدة ، فإن قال إذا كان بالقصد ، يصير عاما ، فما الذي أثرت المواضعة فيه ، وبماذا يفارق المجاز الذي هو استعماله في الخصوص وكلاهما يفتقر إلى القصد ؟ قيل له : إن الكل يتفق في الحاجة إلى القصد ، للعلل التي ذكرناها ، فإن كان للحقيقة من التأثير ما ليس للمجاز ، ولما يطابق المواضعة ما ليس لما يخالفها من وجهة أن ظاهره إذا تجرد دل على ما وضع له ، ولا يدل على الخصوص من حيث الذي هو مجاز فيه ، وكذلك في باب العموم يصير

[1] إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، ص 104.
[2] القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد الأبادي : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، الشرعيات ، ص 14.

للمواضعة المتقدمة طريق الاضطرار إلى القصد ، على وجه لا يحصل طريقا عليه في وجه المجاز والمواضعة .[1]

أما في ما يخص وقوع المجاز في الخصوص فهل يحتاج أيضا إلى المواضعة والقصد ؟ وفي هذا الصدد يقول القاضي عبد الجبار في المغني " فإن قال أليس إذا أراد به الخصوص أيضا فالحال هذه من أنه لابد من مواضعة وقصد وهذا يوجب أن لا فرق بين الحقيقة والمجاز .قيل له : قد بينا أنه في وجه المجاز يحتاج مع القصد إلى قرينة أو عهد ليقع به الاضطرار في الشاهد ، وليصح الاستدلال على المراد في الغائب ، وليس كذلك في باب الحقيقة .[2]

ويمثل القاضي عبد الجبار لهذا الكلام في قوله : "إن القائل لغيره : عندي عشر رجال يعلم قصده بها إلى العدد إذا أراد الحقيقة ، ومتى أراد تسعة يحتاج إلى قرينة أو عهد ليعرف قصده بها إلى العدد إذا أراد الحقيقة ، فلا بدّ من مزية للحقيقة في باب الاضطرار وفي باب الاستدلال ، وإن كان لا يمتنع في بعض الأحوال أن يتفقا في الاضطرار ، على حسب موافقة الإشارة للعبارة في هذا الباب [3]

كما ذكر القاضي في فصل أن العام قد يقع خاص والخاص قد يقع عاما في المعنى وما يتصل بذلك "اعلم أن لفظة الخاص إذا أطلقت لم يتناول اللفظ الموضوع للعموم ، وكذلك العام إذا أطلق لم يتناول ما وضع للخصوص ، وعلى هذه الطريقة نجد الفقهاء يقولون في لفظ الأمر : إنه نهي وتهديد ، وهذا توسع لأن الأمر لا يكون نهيا ولا لفظ النهي يكون لفظا للأمر ، وإنما المراد لك أن الأمر يراد به ما يراد بالنهي ، فيفيد فائدة النهي ، ويكون مستعملا ذلك على طريقة التوسع ، كما يذكر الشيء ويراد به غيره ، كقوله : " وَسْأَلْ القَرْيَةَ " إلى غير

[1] القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد الأبادي : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ص : 16.
[2] القاضي عبد الجبار : المغني ، ص 16.
[3] نفسه ، ص 16.

ذلك ، لأنه إذا جاز في اللفظ الموضوع لشيء أن يراد به غيره لم يمتنع أن يراد بالكلمة بعض ما تتناوله مع غيره على جهة المجاز وهذا موجود في اللغة ، وكتاب الله عز وجل قد ورد بمثله ، ولا خلاف في ذلك ، لأن من يقول بالعموم يجوز ذلك توسعا ، ومن لا يقول بالعموم يجوز ذلك ، ويقول إنه كالعموم في بابه ، لأنه مشترك محتمل للأمرين ، وإنما قصدنا بهذا الباب إلى أن يعرف الغرض بهذه اللفظة ، لا لأن فيما أوردناه شبهة أو خلافا .[1]

وأن الحرص على الوظيفة الانبائية للغة هي الدافع وراء حرص القاضي عبد الجبار على عدم الخلط بين الحقيقة والمجاز ، وأن : " وصف العرب للسهم إذا زال عن سمته بأنه جائز مجاز عندنا ، لأنهم لا يصفون كل مازال عن سمته بذلك ، فلا يصفون كل مازال عن سمته بذلك ، فلا يصفون كل مازال عن سمته بذلك ، فلا يصفون الحجر المرمي بذلك ولا غيره معلم أنه موطن ، وإلا كان يشبع هذه الفائدة ، ألا ترى أنه لما أفاد وقع الجور منه ، استمر في كل فعل من الجور ؟

أما وصفهم للسحاب بأنها ظالمة ... فمجاز ، لأنه لو كان حقيقة لاستمر في كل ماله حكم وحصل له ذلك أو به في غير الوقت المعتاد ، حتى يقال في الشجرة إذا تأخر نضج ثمارها ، بأنها ظالمة فعلم بذلك أنه استعمل فيها تشبيها بفاعل الظلم ، لما كان المبتغى منها المطر ، في حين ما أخطأ به كما أخطأ الظالم طريق العدل فأقدم على الظلم .[2]

وفي خاتمة هذا الفصل نذّكر بأننا تناولنا فيه الدلالة عند المعتزلة ، الجاحظ ، وابن جني ، والقاضي عبد الجبار ، فالجاحظ من خلال كتابه البيان والتبيين ، وكتاب الحيوان تعرض للمباحث الدلالية ، وقسّم العلامة إلى خمسة أشياء ، وهي : اللفظ ، والخط ، والإشارة ، والعقد ، والحال أو النصبة .

---

[1] القاضي عبد الجبار ، المغني ، ص 16 .
[2] القاضي عبد الجبار ، نفسه ، ج08 ، ص 231.

فاللفظ : وهي الكلمات الدالة ، وقد اعتبر الجاحظ البيان باللفظ كالبصر ، وأمّا الخط والتدوين فقد جعله من بين أهم الأمور ، ويعتبر القلم أبقى أثرا واللسان أكثر هذرا ، والإشارة عنده لغة من لغات البيان وقد تكون طبيعية واصطلاحية ، كإشارة الحواجب والعين والشفاه والأعناق والأيدي

والعقد عنده هو البيان بالحساب ، ويبين في كتابه قيمة الحساب وفضله ، والعقد هو الحساب دون اللفظ والخط ، وأمّا النصبة أو الحال : ويقول الجاحظ في تعريفه للنصبة في كتابه البيان والتبيين ، وأما النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ ، والمشيرة بغير اليد ، وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض وفي كل صامت وناطق ، وجامد ونام ...

كما تناول الجاحظ قضية اللفظ والمعنى فهو يقول : " وإنما الألفاظ على أقدار المعاني فكثيرها لكثيرها وقليلها لقليلها ، وشريفها لشريفها وسخيفها لسخيفها ..." فهو يحدد اللفظ بحسب معناه

وقد تناول الجاحظ هذه الظاهرة بشروط منها:

1 أن تكون الألفاظ على أقدار المعاني لا تزيد ولا تنقص .

2 أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني من حيث الدلالة .

3 أن تنسجم الألفاظ مع المعاني مع الموضوع أو المقام .

أما ابن جني فقد تعرض للمباحث الدلالية في كتابه الخصائص ، ووضع عدّة أبواب من بينها :

باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ، وباب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني ، وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني .

فاللغة عنده " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " أو هي نظام من الرموز الصوتية ، فوظيفة اللغة تكاد تنحصر في الدلالة على معنى أو فكرة تدور في ذهن المتكلم أو على إحساس يشعر به وذلك من خلال العلاقة بين الدال والمدلول ،كما أشار ابن جني في خصائصه إلى قضية الحقيقة والمجاز، وأن أكثر اللغة مع تأمله مجاز ، لكن المعتزلة أثبتوا وجود المجاز في اللغة والقرآن الكريم على نحو خاص لهدف عقيدي خالص ، الغرض منه وضع الآيات القرآنية على عدد من التأويلات المختلفة ، وأما الحقيقة عنده : ما أقّر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان ضد ذلك .كما يعد القاضي عبد الجبار من أهم الأعلام اللذين اهتموا بالعملية الدلالية ، وعلاقة الدال بالمدلول للوصول إلى القصد ، وهو يقول : " إنَّ ظاهر الاسم إنما يسمى بذلك متى تقدمت فيه مواضعة أو يجري مجراها لأنه إنما يصير اسما للمسمى بالقصد .

إضافة إلى ذلك اهتم القاضي عبد الجبار بعملية التأويل ، وبخاصة التأويل في القرآن الكريم ، وكذا نلمس في دراسة القاضي عبد الجبار بعملية التأويل في القرآن الكريم ، وكذا نلمس في دراسة القاضي عبد الجبار الدلالية اهتمامه بقضية الحقيقة والمجاز ، ويتم الانتقال في دلالة الألفاظ من المجاز إلى الحقيقة ومن الحقيقة إلى المجاز يتم بالتعارف ، وهذا التعارف هو الذي يؤدي إلى تثبيت الدلالة اللغوية

الفصل الثاني

الفصل الثاني :الدلالة عند علماء أصول الفقه .

الجهود الدلالية عند الشافعي

الجهود الدلالية عند الغزالي

الجهود الدلالية عند الرازي

04-الدلالة عند علماء أصول الفقه :

أ - تعريف : أصول الفقه : مركب تتوقف معرفته على معرفة مفرداته من حيث التركيب لا من حيث كل وجه

تعريف الأصل: فالأصول جمع أصل ، وأصل الشيء ما منه الشيء ،أي مادته ، كالوالد للولد والشجرة للغصن .

عدد الأصول التي يبنى عليها الفقه : يقول الزركشي في البحر المحيط : " ثم اختلفوا في عدد القياس فالجمهور على أنها أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ."[1] وأما الفقه : فهو في أصل اللغة ، عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه

-الفقه في الاصطلاح:

وأما في اصطلاح الأصوليين ، فالعلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية .

فالعلم جنس والمراد به الصناعة ، كما تقول علم النحو أي صناعته ، وحينئذ فيندرج فيه الظن واليقين وعلى هذا فلا يرد سؤال الفقه من باب الظنون ، ومن أورده فهو اختيار منه لاختصاص العلم بالقطعي ... وخرج بالأحكام : العلم بالذوات والصفات والأفعال ... وبالشرعية : العقلية ، والمراد بها ما يتوقف معرفتها على الشرع ... وبالعملية : عن العملية ككون الإجماع ، وخبر الواحد حجة."[2] فعلم أصول الفقه في الاصطلاح الشرعي ، هو العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، أو

---

[1] الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه ، مراجعة عمر سليمان الأشقر ، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الكويت 1413هـ ، 1992 م، ص : 17.

[2] نفسه : ص 21.

هي مجموعة القواعد أو البحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية."[1]

واعلم أن أصول الدين منه ما ثبت بالعقل وحده كوجود الباري ومنه ما ثبت بكل من العقل والسمع كالوحدانية ، وهذان خارجان بقوله : الشرعية ، ومنه ما لا يثبت إلا بالسمع كمسألة أن الصراط حق ، وهذا من الفقه ، لوجوب اعتقاده ، ولذلك يبين "الزركشي" أن "الآمدي" قد عدل عن لفظ "العملية" ومعه ابن الحاجب ، فالعدول عن لفظ " العملية" إلى الفرعية لأن النية من مسائل الفقه وليست عملا ، وليس بجيد ، لأنها عمل ، والظاهر أن لفظ "العملية" أشمل لدخول وجوب اعتقاد مسائل الديانات التي لا تثبت إلا بالسمع ."[2]

وأما موضوع البحث في علم أصول الفقه فهو الدليل الشرعي الكلي من حيث ما يثبت به الأحكام الكلية ، فالأصولي يبحث في القياس وحجيته ، والعام ما يقيده ، والأمر وما يدل عليه وهكذا وإيضاحا لهذا يضرب لنا خلاف في كتابه علم أصول الفقه المثل الآتي : " القرآن هو الدليل الشرعي الأول على الأحكام ، و نصوصه التشريعية لم ترد على حال واحدة بل منها ما ورد بصيغة الأمر ، ومنها ما ورد بصيغة النهي ، ومنها ما ورد بصيغة العموم أو بصيغة الإطلاق ، فصيغة العموم وصيغة الإطلاق وصيغة الأمر ، أنواع كلية من أنواع الدليل الشرعي العام وهو القرآن...فالأصولي يبحث في كل نوع من أنواع الدليل الشرعي ليتوصل إلى نوع الحكم الكلي الذي يدل عليه مستعينا في بحثه باستقراء الأساليب العربية والاستعمالات الشرعية."[3]

[1] خلاف عبد الوهاب : علم أصول الفقه ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، شباب الأزهر ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، ص : 17.
[2] الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه ، ص : 22.
[3] خلاف عبد الوهاب : علم أصول الفقه ، ص : 13.

شهد التأليف في أصول الفقه والدين جهوداً دلالية واضحة، وإليه يعود الفضل في إثارة الكثير من المسائل والقضايا الدلالية التي غدت علوماً مستقلة، ومن ذلك مبحث" الألفاظ الإسلامية" وهي مجموعة من المفردات غيّر دلالتها الإسلام، فأصبحت تحمل معاني غير تلك التي كانت معروفة بها في العصر الجاهلي.

وعنى المؤلفون في أصول الفقه ببحث معاني الألفاظ عناية خاصة، وأفردوا لها فصولاً فيكتبهم، لأنَّ دلالة الألفاظ من أهمّ موضوعات علم الأصول[1] .

وبرز الاهتمام بالمسائل الدلالية واضحاً في تضاعيف التفاسير التي بدأت لغوية كالغريب ومعاني البيان القرآني وسحره وما إلى ذلك، فابن عباس يصرّح بأنَّه لم يكن يدري المراد من كلمة (فَاطِر)[2] ، وأيضاً (وحَنَاناً مِنْ لَّدُنَّا)[3]، وفي رواية أنّ ابن عباس قال: كل القرآن أعلمه إلاّ أربعاً: (حَنانَاً)[4]، (غِسْلِين)[5]،(أَوّاه)[6]و (الرَّقيم)[7].

وهي البوادر الأولى التي انتهت بالتأليف في غريب القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف،فكانت نتائجها معاجم لغوية ألّفت لخدمتهما، ويذكر منها على سبيل المثال: "المفردات في غريب القرآن" للراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، و "الفائق في غريب الحديث" للزمخشري " ت 538هـ).

وهناك أيضا كتاب "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، وكتاب ابن قتيبة (ت 276هـ) في غريب القرآن، والذي أخلط فيه بين منهجي

محمد المبارك :فقه اللغة و خصائص العربية –دراسة تحليلية مقارنة و عرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد و التوليد –دار الفكر
[1] ط7 - 1971 ص 156.
[2] سورة يوسف الآية 10.
[3] سورة مريم الآية 13.
[4] سورة مريم الآية 13.
[5] الحاقة الآية 36.
[6] التوبة الآية 5. 114
[7] الكهف الآية 10

كتب اللغة وكتب التفسير، كما ألف أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت 401هـ(كتاباً في الغريبين، "غريب القرآن وغريب الحديث"[1].

و أبو حاتم أحمد حمدان الرازي (ت322 هـ) ألّف كتاباً في تطور معاني الألفاظ جمع فيه عدداً من الألفاظ الإسلامية،ودرسها دراسة تطورية تاريخية، وتتبع معانيها من العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي،وقد سماه "الزينة في الكلمات الإسلامية" ، وهو لا يختلف في بنائه عن معاجم الحقول الدلالية[2].

أمّا السيد الجرجاني (ت 810هـ) فإنَّه يورد في "تعريفاته" كلاماً جامعاً عن الدلالة في الثقافة الأصولية، قائلاً: "الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدال، والثاني هو المدلول. وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النصّ واقتضاء النص"[3].

ولما كان لعلم الفقه اصطلاحاته فقد أُلِفّت معاجم لهذا الغرض، وممن ألفوا فيه الأزهري :أبو منصور محمد بن أحمد، وله كتاب "الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي، ثمّ "المطريزي: أبو الفتح ناصر عبد السيّد"، وله كتاب" المغرب في ترتيب المغرب"، وكانت هذه المعاجم هي الأخرى خاصة بغريب القرآن وغريب الحديث[4]

يذكر ابن خلدون في مقدمته أصول الفقه، وما يتعلق به من "الجدل والخلافيات"، و ينصّ على صلة الفقه بالدلالة في مستوياتها المتعدّدة قائلاً: "... يتعين النظر في

أحمد طاهر حسنين :نظرية الاكتمال اللغوي منهج شامل لتعليم اللغة العربية (الأصوات ,الصرف ,المعاجم ,النحو –دار الفكر العربي القاهرة
[1]مصر 1987 ص 157.
[2]محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 156.
[3]الجرجاني: التعريفات، ص: 55
[44]أبو طالب زيان: المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها، مجلة المجمع العلمي العربي،سواري، يناير 1965.ص: 314-315.

دلالات الألفاظ، وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق، يتوقف على معرفة الدلالة الوضعية مفردة ومركبة، والقوانين اللسانية في ذلك هي علوم النحو والتصريف والبيان...

ولا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق، بل لا بدّ من معرفة أمور أخرى تتوقف عليها تلك الدلالات الخاصة، وبها يستفاد الأحكام بحسب ما أصّل أهل الشرع وجهابذة العلم من ذلك.

وجعلوه قوانين لهذه الاستفادة مثل: "إنَّ اللغة لا تثبت قياساً، والمشترك لا يراد به معنيان معاً، والواو لا تقتضي الترتيب، والعام إذا أخرجت أفراد الخاص منه، هل يبقى حجة فيما عداه؟ والأمر للوجوب أو الندب أو التراخي، والنهي يقتضي الفساد، أو الصحة، والمطلق هل يحمل على المقيّد؟ النص على العلّة كاف في التعدّد أم لا؟ وأمثال هذه، فكانت كلها من قواعد هذا الفن، ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية"[1].

وقسّم الفارابي الدلالة إلى: دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام، فهو يقول "إنّ اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان، فإنَّه يدل على تمام الحيوان الناطقة بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى قابلية التعلم بالالتزام"[2]

وكانت غاية علماء الأصول من دراسة المعنى هو الوصول إلى الحكم الشرعي، كدلالة لفظ القرء على الحيض وهو ما أخذ به الحنفية، وعلى الطهر وهو مذهب

[1] ابن خلدون: المقدمة، ص: 360.
[2] الفارابي: إحصاء العلوم، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان .: 1996 م .ط1-ص78

غيرهم، وذلك من قوله تعالى :(والمُطلقَاتُ يَتَربَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ)[1] لأنّ لفظ القرء يحمل المعنيين معاً[2]

وتناول علم أصول الفقه الألفاظ باعتبارات متعدّدة:

-الدلالة الحقيقية، وهي ما يقصده المتكلم بظاهر ألفاظه.

-الدلالة الإضافية (النسبية) وهي ما يفهمه السامع من رسالة المتكلم.

-وباعتبار كمال المعنى الموضوع له اللفظ هناك دلالة المطابقة والتضمّن والالتزام.

-وباعتبار شمول اللفظ لأفراده محصورين أو غير محصورين هناك العام والخاص والمشترك،ويشمل الخاص المطلق والمقّيد والأمر والنهي.

-وباعتبار الاستعمال وشيوعه وتغيّر المعنى من زمن إلى زمن ومن بيئة إلى أخرى هنا كالحقيقة والمجاز.

- ومن حيث الوضوح والغموض في المعنى تقسّم الألفاظ إلى الواضح والغامض، ويقسّم هذا الأخير إلى المتشابه والمشكل والمجمل والخفي، وينقسم الواضح إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم.

- ومن حيث طرق الدلالة هناك دلالة باعتبار النص ودلالة بإشارته وأخرى بفحواه والأخير باقتضائه[3]

[1]سورة البقرة: الاية 228.
[2]طاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997-ص12
[3]طاهر سليمان حمودة :دراسة المعنى عند الأصوليين ص 12

01- الجهود الدلالية عند الشافعي :(150هـ 204هـ) :

يعد الإمام الشافعي أول من وضع الأبواب الأولى لعلم أصول الفقه ، بحيث بين العام من الألفاظ و الخاص ،كما أشار إلى طرق تخصيص الدلالة و تعميمها باعتماد القرائن اللفظية و العقلية و كيفية استنباط الأحكام بالاعتماد على التحليل المستند على النقل يقول الشافعي :" ورسول الله عربي اللسان و الدار ، فقد يقول القول عاما يريد به العام ، و عاما يريد به الخاص "[1].

و أقدم ما وصلنا مكتوبا في علم أصول الفقه هو كتاب الرسالة للشافعي يجمع على ذلك العلماء المحدثون و الأقدمون على السواء ، و كان الكتاب محاولة لوضع قواعد لفهم النصوص القرآنية و تحديد الدلالة المقصود ة وفق منهج أظهرمافيه .

هو القياس الفقهي لتلك المصطلحات التي أعطاها الشافعي أبعاده الدلالية ، و أضحت معروفة الحدود في علم أصول الفقه إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نعطيها قدرها من الإبداع العلمي إلا إذا أخذناها في عصرنا الأول الذي ظهرت فيه ، ذلك أنه ليس من اليسير أن يتوصل عالم إلى حصر أدواته علمه النظرية في بداية تشكل بنية العقل العربي و خاصة و أن فقه القرآن و تأويل معانيه الراجحة ، كانت آنذاك تعتمد على النقل و الأثر لقرب عيدها بعصر الرسول –عليه الصلاة و السلام –وقد طرح النضج المبكر لدى الشافعي بمعرفته طرق تحديد الدلالات عدة أسئلة تحاول إيجاد التحليل الكافي لذلك النضج المعرفي المبكر ، وتقف على أصول منهج الشافعي وروافده المعرفية فمن المحققين من رد تلك القواعد الفقهية التي استنبطها الشافعي إلى تلك الإرهاصات الأولية التي تمظهرت في تعامل

[1] لشافعي :الرسالة –تحقيق أحمد محمد شاكر –دار النشر أنجاد –دت –ص 213.

جمهور الصحابة العلماء من المسائل المستنجدة بعد وفاة النبي –صلى الله عليه وسلم[1] -.

يقول ابن خلدون :ثم نظرنا في طرق استدلال الصحابة و السلف بالكتاب و السنة فإذا هم يعايشون بالأشباه منها بالأشباه ، و يناظرون الأمثال بالأمثال بالإجماع منهم ...فان كثير ا من الواقعات بعده –صلوات الله عليه و سلامه –لم تندرج في النصوص الثابتة فقايسوه بما ثبت و ألحقوها بما نص عليه

بشروط في ذلك الالتحاق تصحح تلك المساواة بين الشبيهين ،و اتفق جمهور العلماء على أن هذه هي أصول الأدلة"[2].كما عقد الإمام الشافعي بابا عن الاختلاف بين الأحاديث في رسالته مثبتا أن اتفاق العبارات لا يعني اتفاق المدلولات ، يقول الشافعي موضحا و كاشفا أسرار بلاغة الحديث الشريف : "و يسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله و يسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما احل و لا بما أحل ما حرم .[3] " إن هذا الفهم العميق لمقاصد الكلام يلم الشافعي لحس لغوي ،مطلع على سنن القول و دلالاته و مراس طويل للفصيح من لسان العرب ،بل إن رصف الألفاظ و حسن وقوعها في سياق الجملة يبين عن دلالة اللفظ الذي كان مبهما في صيغته المعجمية و هي إشارة إلى فضل تسيق اللفظ من أجل تحديد دلالته و هو ما نادت به النظرية السياقية (théorie contextuelle) حيث استقر لدى أصحابها من علماء الدلالة ، أن ليس للفظ من دلالة إلا دلالته السياقية يقول الشافعي في إشارته إلى معنى اللفظ السياقي عند العرب في كلامها بين لفظها فيه عن آخره ، وتبتدئ الشيء بين آخر لفظها منه عن أوله[4].

[1] منقور عبد الجليل : علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي –المرجع السابق –ص 112-113
[2] ابن خلدون :المقدمة ، ص -551
[3] الشافعي :الرسالة – ص -214.
[4] الشافعي :الرسالة ، ص-52.

ومن تمام المعرفة اللغوية التي ينص عليها الشافعي ، هو العلم بمعاني اللغة و اتساع لسانها .وهي الإشارة إلى وجود المجاز الذي عدَّ عند أهل العربية القدامى من طرق توسيع المعنى و كذلك ينبه الشافعي إلا أن الكلام قد يخرج عن ظاهرة كما يخرج عن عمومه و طريق معرفة ذلك هي القرينة اللفظية يقول موضحا ذلك كله و محددا طرق المعرفة و الاستدلال : "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، و كان مما تعرف من معلنيها اتساع لسانها ، وإن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر و يستغني بأول هذا منه عن آخره ، و عاما ظاهرا يراد به العام و يدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه و عاما ظاهرا يراد يه الخاص ، و ظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهرة . إن هذا التعيين الدقيق لمنافذ المعرفة ، و هذا التقسيم الواضح لأصناف اللفظ و الدلالة يؤكد أن الشافعي في الصدر الأول كان ذا وعي لغوي كبير بمستويات الكلام ، و هو ما يجعله حقيقة في طليعة العلماء الذين وضعوا منهجا بيّنا في استنباط الأحكام ،وحصر الدلالات المختلفة ، بالنظر الدقيق لظاهرة الخطاب اللغوي و باطنه ، ثم إن المادة اللغوية التي كان الشافعي يرتكز عليها أساسا لإصدار السن الدلالية المطردة هو نصوص القرآن الكريم و ما صح من الحديث الشريف ، و هذا ما يعط[1]ي لتلك الأحكام مكانتها من الدقة و صيرورتها لأن تكون شاملة لكلام العرب ، وسننها في فن القول و الكتابة ، و يكفي أن نعرض لعناوين بعض الأبواب التي بحثها الشافعي لنستكشف عمق التقسيم لمستويات الكلام عنده يقول : "باب بيان ما أنزل من الكتاب عاما يراد به العام و يدخله الخصوص "باب ما من الكتاب عام الظاهر و هو يجمع العام و الخصوص ، باب ما نزل من الكتاب عام الظاهر و هو يجمع العام و الخصوص باب ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به الخاص[2]

الشافعي :نفسه – ص -52

كما كان للشافعي رؤية دلالية للعلامة غير اللغوية إذا في معرض تفسيره للفظ "العلامات "الوارد في القرآن الكريم استند في تحديد مدلولها على العقل ، يقول الله تعالى : "و علامات و بالنجم هم يهتدون "[1] ويوضح ذلك الدكتور منقور عبد الجليل[2] في كتابه علم الدلالة قول الشافعي : "فخلق الله لهم (أي للمسلمين) علامات و نصب لهم المسجد الحرام ، و أمرهم أن يتوجهوا إليه ، إنما توجههم إليه بالعلامات التي خلق لهم ، و العقول التي ركبها فيهم التي استدلوا بها على معرفة العلامات و أثار الشافعي مسألة الترادف في اللغة و قد أثبته في معرض بحثه عن دلالة لفظ "سطر" الوارد ذكره في قوله تعالى مخاطبا نبيه –عليه الصلاة و السلام(وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَامِ)[3]لقد أحصى الشافعي ألفاظا تناظر لفظ «شطر» في الدلالة منها :وجهة –قصد –تلقاء

و قد أدرج موضوع «الترادف » ضمن مباحث الدلالة في العصر الحديث لكونه له ارتباط بتأدية المعني بأشكال لغوية مختلفة و هي مسألة أضحت مدار جدل كبير بين علماء اللغة المحدثين أثبتتها البعض و أنكرها البعض الآخر .4

و يبدو أن ما قدمه المثبتون من العلل و من التقسيم لأصناف الترادف في اللغة هو أرجح و أقوى مما قدمه المنكرون و ذلك هو ما مال إليه الشافعي بعد معاينته لتلك العلاقات التي تربط الألفاظ ببعضها في القرآن الكريم

و لا يفوتنا أن نسجل كذلك إثارة الشافعي لمسألة المشترك اللفظي في لسان العرب ففي تفسيره لقوله تعالى في حق نبيه الكريم : في القرآن الكريم ، و لا يفوتنا أن نسجل كذلك إثارة الشافعي لمسألة المشترك اللفظي في لسان العرب ففي تفسيره لقوله تعالى في حق نبيه الكريم (وَأَزْوَاجُهُ أُمَهَاتُهُمْ)[4] .و بذلك غدا

[1]سورةالنحل :الآية 16
[2]منقورعبدالجليل :علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي –المرجع السابق –ص 117.
[3]سورةالبقرة :الآية 150
[4]سورة الأحزاب: الآية 06.

الشافعي بما خطه من القواعد ووضعه من السنن ، مصدر الهام لجميع علماء الأصول ، بحيث اتخذت رسالته كأساس لأي استنباط دلالي من القرآن الكريم و الحديث الشريف ، و غدت أبوابها معروفة لدى علماء الدين الذين عكفوا عليها شرحا و تمحيصا ، فقد أعطى الشافعي دفعا قوي بالعلم و الكلام ، و ذلك أن أمنحى بفضله صنف من الأصوليين يمزجون بين طريقة المتكلمين و طريقة الفقهاء في الاستدلال آخذين بالمنهج الذي أرسى أطره الشافعي ، ومن ذلك تجريد القواعد العامة من المسائل الفقهية كما صنع صاحب الأحكام في أصول الأحكام .[1]

أ-أقسام الدلالة عند الشافعي:

لعل علماء أصول الفقه الإسلامي هم أول من اهتموا بتصنيف المعنى وتفريعه والتفريق بين أنواعه المختلفة ، ولذا كان من المناسب اختيار أبرز المحاولات التي صنّفت المعنى أصنافا مختلفة لتكون نموذجا يمثل وجهة نظر الأصوليين في تقسيم المعنى وهي محاولة الشافعي ومعنى الكلام عنده يقوم على قسمان:

القسم الأول : دلالة المنطوق: وهي ما سمّاها الغزالي "دلالة اللفظ على الحكم بصيغه ومنظومه "[2] أو في تعريف آخر فالمنطوق ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق فيكون حكما للمذكور وحالا من أحواله "[3] كقوله تعالى:(وَ لاَ تَقْرَبُوا الزِنَى)[4] وحرمة الزنا مستفادة من صيغة النهي "لا تقربوا" وهنا النهي يفيد التحريم وهذه الدلالة قسمت بدورها إلى قسمين هما :

[1] منقورعبدالجليل :علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي –المرجع السابق –ص 119
[2] .أبو المعالي الجويني: البرهان في أصول الفقه،تحقيق عبد العظيم الديب ،دون طبعة، قطر، 1299ه،ص: 448
[3] مصطفسعيدالخن: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر،ط3 ،بيروت، 1982 ،ص:138-139
[4] .سورةالإسراء :الآية 32

أ-المنطوق الصريح: دلالة صريحة على تمام المعنى وتظهر في العبارة ، أو هو "دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له ولو بطريقة التضمن "[1] فقد يكون كذلك بطريق المطابقة ، كما في قوله تعالى (وأَحَّلَ اللهُ البَيْعَ وَحَرَمَ الرِبَا) [2] فدّلت الآية على نفي المماثلة بين البيع والربا ، وهذا أمر لازم لحل البيع وحرمة الربا .

ب-المنطوق غير الصريح : دلالة غير صريحة على لازم المعنى وتكون إما باللفظ أو الإشارة كقوله تعالى: (وَرَبَائِبُكُمْ التِي فِي حُجورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ التِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ)[3] ففيها نهي من وجه المنطوق على نكاح الربيبة التي في حجر الرجل من زوجته التي دخل بها ، فهذا الأمر دل عليه اللفظ في محل النطق ونجده كذلك في قوله تعالى:(الزّانِـــيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)[4] يدل على أن الزنا علة لوجوب الجلد ، فثبت هنا أن الاقتران قريب ، والجلد سبب لوجود المسبب هو الزنا.

القسم الثاني : دلالة المفهوم:

ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق بأن يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله [5] وهي عند الآمدي " ما فهم من اللفظ في غير محل النطق "[6]وتنقسم دلالة دلالة المفهوم إلى قسمين:

أ مفهوم الموافقة: وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق المسكوت عنه لاشتراكه مع دلالة المنطوق في علة الحكم "[7]أي ما كان حكم المسكوت عنه

---

[1]محمد محمد يونس علي ،مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب،دار الكتاب الجديد المتحدة طرابلس،ط1، 2004،ص:55

[2]سورة البقرة: الآية 275.

[3].سورة النساء :الآية 23

[4]سورةالنور:الآية 02.

[5]أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2، 1988،ص: 220.

[6]. عبدالكريممجاهد: الدلالة النحوية عند العرب،دار ضياء للنشر والتوزيع،د،ت،عمان،ص : 52

[7].أبوالمعاليالجويني: البرهان في أصول الفقه،ص: 450

موافقا لحكم المنطوق به [1] وتفهم العلة عن طريق معرفة اللغة من غير احتياج إلى اجتهاد أو تأمل ، ويسمى فحوى الخطاب [2] وبعض الشافعية ، يجعل ذلك من القياس ، لأن الحكم مستفاد منه عن طريق علة أو حكم أو نحوهما كقوله تعالى : (فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ)[3] فالظاهر التأفف من الوالدين وهو محرم ، ففهم منه انطلاقا من هذا الوضع تحريم ضربهما بأي وجه من الوجوه ، كما فهم من قوله تعالى :(وَ لاَ تَقْرَبُوا مَالَ اليتِيمِ إلاَ بِالتِي هِيَ أَحْسَنُ)[4] أي تحريم أكل ماله إضافة إلى تحريم تحريم إحراقه أو تبديده.

إن الأخذ بمفهوم الموافقة محل اتفاق بين علماء الشرع ، وشرطوا لذلك طريق القياس أو طريق الدلالة اللفظية ،الأخذ بالسياق والقرائن الدالة.

ب- مفهوم المخالفة: وهو دلالة اللفظ أو الكلام على نفي الحكم الثابت للمذكور على المسكوت لانتقاء شرط أو قيد من قيود منطوق الدلالة ، ويسمى دليل الخطاب لأن ذلك من جنسه[5] ، وإن كان مساويا له فيسمى لحن الخطاب أصله في في اللغة لإفهام من غير تصريح ومنه قوله تعالى : (وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ القَوْلِ)[6] أي من فلتات الكلام من غير تصريح بالنفاق ، ومثال مفهوم المخالفة قوله تعالى : (وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَى يَتَبَيَنَ لَكُمْ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ) [7]

منطوق الآية يفيد إباحة الأكل والشرب حتى طلوع الفجر في رمضان ، والمفهوم الذي يخالف هذا المنطوق هو حرمة الأكل والشرب بعد طلوع الفجر ، أيام رمضان .

---

[1].عبدالكريممجاهد: الدلالة النحوية عند العرب،ص: 53

[2]معروف الدوالبي: المدخل إلى علم أصول الفقه، مطبعة جامعة دمشق ،ط3، 1959،ص: 506.

[3].سورةالإسراء: الآية 23

[4].سورةالإسراء :الآية 34

[5]وهبة الزحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، دار الفكر ، الجزائر ، ط1 ، 1976 ، ص 362.

[6]سورة محمد : الآية 30 .

[7]سورة البقرة : الآية 187.

ج -دلالة اللفظ من حيث الوضع:

يحدد الشافعي مغايرة الدلالة اللفظية في الاستعمال القرآني والسنّة الأساسية المستخدمة في البيئة الإسلامية ، حيث بيّن الشافعي في رسالته أنواع العموم بقوله :" وإن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ، ويستغني بأول هذا منه عن آخره "[1] وقد اعتبره الأصوليون أول نوع من قبيل العام الذي أريد به العموم قطعا كقوله تعالى : (وَ مَا مِنْ دّابةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا)[2]

والمعنى أن هذه الدواب أو كل ما يدبّ على الأرض رزقه على الله وهذا عموم لا يقبل التخصيص لأن هذه سنة الله في خلقه ، ويواصل قوله :" وعام ظاهر يراد به الخصوص "[3] فهذا النوع من العام

المراد به الخصوص.

02-الجهود الدلالية عند الغزالي: **450-505 هـ**

أ- اللغة عند الغزالي :

لقد اختلف العلماء حول اللغة أهي توقيف أو توفيق ، والغزالي شأنه شأن سائر العلماء فالتوقيف عنده " أن يخلق الله الأصوات والحروف ، بحيث يسمعها واحد أو جمع ، ويخلق لهم العلم بأنها قصدت للدلالة على المسميات ، والقدرة الأزلية لا تقتصر عن ذلك ."[4]

---

[1].عبدالكريم مجاهد :الدلالة النحوية عند العرب،ص : 37
[2].سورةهود :الآية 06
[3].عبدالكريم مجاهد،الدلالةالنحويةعندالعرب،ص:38
[4] الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، ج03، ص09.

وأما الاصطلاح ، بأن يجمع الله دواعي جمع من العقلاء للاشتغال بما هو مهم ، وحاجتهم من تعريف الأمور الغائبة التي لا يمكن الإشارة إليها ، فيبتدئ الواحد ويتبعه الآخر حتى يتم الاصطلاح.

بل العاقل الواحد ربما ينقدح له وجه الحاجة وإمكان التعريف بتأليف الحروف ، فيتولى الوضع ، ثم يعرف الآخرين بالإشارة والتكرير معها للفظ مرة بعد أخرى ، كما يفعل الوالدان بالولد الرضيع ، وكما يعرف الأخرس ما في ضميره بالإشارة ، وإذا أمكن كل واحد من القسمين ، أمكن التركيب منهما جميعا .[1]

أما الواقع من هذه الأقسام فلا مطمع في معرفته يقينا إلا ببرهان عقلي ، أو بتواتر خبر ، أو سمع قاطع ، ولا مجال لبرهان العقل في هذا ، ولم ينقل تواتر ، ولا فيه سمع قاطع ، فلا يبقى إلا رجم الظن في أمر لا يرتبط به تعبد عملي ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة ، فالخوض فيه إذا فضول لا أصل له .

فإن قيل : قال الله تعالى : (وَ عَلَّمَ آَدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَهَا) فهذا يدل على أنه كان وحي وتوقيف فيدل الوقوع ، وإن لم يدل على استحالة خلافه .

فيقول الغزالي ، وليس ذلك دليلا قاطعا على الوقوع أيضا .

إذ يتطرق إليه أربع احتمالات :

أحدها : أنه ربما ألهمه الله تعالى ، الحاجة إلى الوضع فوضع بتدبيره وفكره ، ونسب ذلك إلى تعليم اللغة –تعالى- لأنه الهادي والملهم ومحرك الداعية كما تنسب جميع أفعالنا إلى الله تعالى .

الثاني: أن الأسماء ربما كانت موضوعة باصطلاح من خلق خلقه الله تعالى ، قبل آدم من الجن أو فريق من الملائكة ، فعلمه الله تعالى ، ما تواضع عليه غيره .

[1] نفسه ، ص 09

الثالث: أن الأسماء صيغة عموم ، فلعله أراد به أسماء السماء والأرض وما في الجنة والنار ، دون الأسامي التي حدثت مسمياتها بعد – آدم – عليه السلام من الحرف والصناعات والآلات .

وتخصيص قوله تعالى :(كلها) كتخصيص قوله تعالى :(وأوتيت من كل شيء)وقوله تعالى (تدمر كل شيء بأمر ربها)وقوله تعالى (وهو على كل شيء قدير) إذ يخرج عنه ذاته وصفاته .[1]

الرابع : أنه ربما علمه ثم نسيه أو لم يعلم غيره ، ثم اصطلح بعده أولاده على هذه اللغات المعهودة الآن ، والغالب أكثرها حادثة بعده .

يعد الغزالي من أهم الأعلام اللذين تعرضوا لدراسة للعملية الدلالية ، وباعتباره أصوليا فقد نظر إلى الدرس الدلالي من ناحية أصولية وكان الغرض من هذه الدراسة الإفهام والوصول إلى المعنى الذي في النفس ،كما تعرض الغزالي إلى العلامة فقال: " لا متكلم إلاَّ وهو محتاج إلى نصب علامة لتعريف ما في ضميره"[2] ، وأورد -أيضاً-: "إنّ للشيء وجوداً في الأعيان، ثمّ في الأذهان، ثمّ في الألفاظ، ثمّ في الكتابة، فالكتابة دالّة على اللفظ، واللفظ دالّ على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الوجود في الأعيان"[3].

وهو يشير في نصّه إلى العلاقة المتبادلة بين الألفاظ ومدلولاتها مع تركيزه على أنّ المعاني أساسها الذهن وليس اللفظ في حدّ ذاته، كما يقول أيضاً: "فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، ومن قرر المعاني أولاً في عقله ثمّ أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى[4].

[1] أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول ،ص 10.
[2] الغزالي :المستصفى من علم الاصول تح محمد مصطفى أبو العلا ,الناشر مكتبة الجندي ط2 القاهرة 1971 –ص 148.
[3] الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط: 4، سنة 1983.ص: 46-47.
[4] أبو حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج: 1، ص: 201 .

فهو يؤكّد على أهمية استعمال الألفاظ في التركيب الذي به تفهم الدلالات أمّا تلك الخارجة عنه فتحمل المعاني في نفسها، أو يمكن تكون معانيها في درجات الصفر.

ولعل علماء أصول الفقه " الإسلامي هم أول من اهتم بتصنيف المعنى وتفريعه ، والتفريق بين أنواعه المختلفة ، وأن المعاني تدخل في نطاق المنطوق الصريح أو غير الصريح ، إلا مفهومي الموافقة والمخالفة فهما يدخلان في نطاق المفهوم ، ويقصد بالمنطوق الصريح المعنى الوضعي الذي يشمل دلالتي المطابقة ، التضمن ، أما المنطوق غير الصريح فيقتصر على ضرب من دلالة الالتزام ."[1]

يحدد لنا الغزالي عدّة تقسيمات في دلالة الألفاظ على المعاني :

التقسيم الأول : أنَّ دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه وهي : المطابقة ، التضمن ، الالتزام .

فإن لفظ "البيت" يدل على معنى البيت بطريق المطابقة ، وعلى السقف وحده بطريق التضمن ، لأن البيت يتضمن السقف – لا لأن البيت عبارة عن السقف – وأما طريق الالتزام فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط ، فإنه غير موضوع للحائط ، وضع لفظ الحائط - للحائط – حتى يكون مطابقا ، ولا هو متضمن ، إذ ليس الحائط جزءاً من السقف ، كما كان السقف جزءاً من نفس البيت ، وكما كان الحائط جزءاً من نفس البيت ، لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه .[2]

ويقول أيضا :" وإياك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام ، لكن اقتصر

[1] محمد محمد يونس علي :مقدمة علمي الدلالة والتخاطب ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط01 ،بيروت لبنان ،2004، ص 44.
[2] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ،نفسه ، دراسة وتحقيق : حمزة بن زهير حافظ ، الجزء الأول ، ص 93.

على ما يدل بطريق المطابقة والتضمن لأن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد ، إذ السقف يلزم الحائط ، والحائط الأس ، والأس الأرض ، وذلك لا ينحصر "[1]

التقسيم الثاني:

إنَّ الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى :

لفظ يدل على عين واحدة ، ونسميه " معينا" كقولك : " زيد " ، و "هذه الشجرة " و"هذا الفرس" و" هذا السواد" .

وإلى ما يدل على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد ونسميه " مطلقا"

والأول : حده " اللفظ الذي لا يمكن أن يكون مفهومه إلا ذلك الواحد بعينه " فلو قصد اشتراك غيره فيه منع نفس مفهوم اللفظ منه .

وأما المطلق فهو : " فهو الذي لا يمنع نفس مفهومه من الاشتراك في معناه ، كقولك : "السواد" و" الحركة" و" الفرس" و "الإنسان" .

وبالجملة : الاسم المفرد ، في لغة العرب، إذ أدخل عليه الألف واللام فهو : للعموم . فإن قلت وكيف يستقيم هذا ، وقولك " الإله" و" الشمس" و" الأرض" لا يدل -كل – إلا على شيء واحد مفرد مع دخول الألف واللام .[2]

[1] أبو حامد الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، ص 93.
[2] أبو حامد الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، ص 94.

و يبرهن الغزالي ما ورد في حديثه قائلا : " اعلم أنّ هذا غلط ، فإن امتناع الشركة –هاهنا- ليس لنفس مفهوم اللفظ بل الذي وضع اللغة لجوز –في الإله عددا، لكان يرى – هذا اللفظ عاما في الآلهة كلها ، فإن امتنع الشمول لم يكن لوضع اللفظ ، بل لاستحالة وجود إله ثان فلم يكن المانع نفسه "[1]

والمانع في " الشمس" أنّ الشمس في الوجود واحدة ، فلو فرضنا عوالم ، في كل واحد شمس وأرض كان قولنا " الشمس والأرض " شاملا للكل ، فتأمل هذا ، فإنه مزلة قدم في جملة من الأمور النظرية فإن من لا يفرق بين قوله : " السواد " وبين قوله " هذا السواد" وبين قوله :"الشمس" عظم سهوه في النظريات من حيث لا يدري .

التقسيم الثالث: أن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل ، وهي:

المترادفة ، المتباينة ، المتواطئة ، والمشتركة .

أما المترادفة : فنعني بها :" الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمى واحد " كالخمر والعقار والليث والأسد .

وبالجملة : كل اسمين لمسمى واحد يتناوله أحدهما من حيث يناوله الآخر ، من غير فرق .

وأما المتباينة : فيعني بها الغزالي " الأسامي المختلفة للمعاني المختلفة ، كالسواد ، والقدرة ، والأسد ، والمفتاح والسماء ، والأرض وسائر الأسامي وهي الأكثر.

وأما المتواطئة عنده "فهي التي تنطلق على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم له عليها ، كاسم : الرجل ، فإنه يطلق على زيد وعمرو

[1] نفسه ، ص 94.

وبكر و خالد ، واسم الجسم يطلق على السماء والأرض والإنسان ، لاشتراك هذه الأسماء في معنى الجسمية ، التي وضع اسم الجنس بإزائها ، وكل اسم مطلق ليس بمعين –كما سبق- فإنه ينطلق على آحاد مسمياته الكثيرة بطريق التواطؤ ، كاسم اللون ، السواد ، البياض ، والحمرة ، فإنها متفقة في المعنى الذي به سمي اللون لونا .وليس بطريق الاشتراك ."[1]

وأما المشتركة : فهي الأسامي التي تنطلق على مسميات مختلفة ، لا تشترك في الحد والحقيقة –البتة- كاسم العين للعضو الباصر ، وللميزان ، وللموضع الذي يتفجر منه الماء ، وهي العين الفوارة ، وللذهب ، وللشمس ، وكاسم "المشتري" لقابل عقد البيع ، وللكوكب المعروف .

والاسم المشترك قد يدل على المختلفين ، وقد يدل على المتضادين "كالجلل" للحقير والخطير ، و"الناهل" للعطشان والريان ، و"الجون" للسواد والبياض ، و"القرء" للطهر والحيض .[2]

وقد قسّم الغزالي الأسماء اللغوية إلى : وضعية وعرفية ، والاسم يسمى عرفيا باعتبارين :

أحدهما : أن يوضع الاسم لمعنى عام ، ثم يُخَصص عرف الاستعمال –من أهل اللغة- ذلك الاسم ببعض مسمياته .كاختصاص اسم "الدابة" بذوات الأربع من أن الوضع لكل ما يدب.

واختصاص اسم "المتكلم " بالعالم بعلم الكلام مع أن كل قائل ومتلفظ متكلم ، وكاختصاص اسم الفقيه والمتعلم ، ببعض العلماء وبعض المتعلمين ، مع أن الوضع عام ، قال الله تعالى : (وعلّم آدَمَ الأَسْمَاء كُلهَا) .

[1] أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، ص 96.
[2] أبو حامد الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، ص 97.

الاعتبار الثاني: أن يصير الاسم شائعا في غير ما وضع له أولا ، بل فيما هو مجاز فيه ، فصار أصل الوضع منسيا ، والمجاز معروفا سابقا إلى الفهم بعرف الاستعمال ، فيسمى هذا عرفيا وهو من اللغة ، إلا أنه ثبت هذا بعرف الاستعمال ، وذلك بالوضع الأول .

فالأسامي اللغوية ، إما وضعية وإما عرفية .[1]

ب-الحقيقة والمجاز عند الغزالي:

لقد اهتم الغزالي بقضية الحقيقة والمجاز وقد وضّح ذلك بقوله :" اعلم أن اسم الحقيقة مشترك ، إذ ليراد به ذات الشيء وحده ، ويراد به حقيقة الكلام ، ولكن إذا استعمل في الإلفاظ أريد به : ما استعمل في موضوعه .

والمجاز " ما استعمله العرب في غير موضوعه وهو ثلاثة أنواع :

الأول: ما استعير الشيء بسبب المشابهة في خاصية مشهورة ، كقولهم للشجاع " أسد" ، وللبليد حمار ، فلو سمي الأبخر أسدا لم يجز لأن البخر ليس مشهورا في حق الأسد

الثاني : الزيادة ، كقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ)[2] فإن الكاف وضعت للإفادة ، فإذا استعملت على وجه لا يفيد ، كان على خلاف الوضع .

الثالث: النقصان الذي لا يبطل التفهيم ، كقوله تعالى :(واسْئَلِ القرية) [3] والمعنى : واسأل أهل القرية ، وهذا النقصان اعتادته العرب فهو توسع وتجوز ، وقد يعرف المجاز بإحدى علامات أربع الأولى أن الحقيقة جارية على العموم في نظائره ،

[1] أبو حامد الغزالي : نفسه ، ج3 ، ص 16 .
[2] سورة الشورى ، الآية 11 .
[3] سورة يوسف : الآية 82 .

إذ قولنا عالم لما عني به ذو علم صدق على كل ذي علم ، وقوله واسأل القرية يصح في بعض الجمادات لإرادة صاحب القرية ، ولا يقال : سل البساط والكوز وإن كان قد يقال سل الطلل لقربه من المجاز [1]

المستعمل الثانية أن يعرف بامتناع الاشتقاق عليه إذ الأمر إذا استعمل في حقيقته اشتق منه اسم الآمر وإذا استعمل في الشأن مجازا لم يشتق منه آمر والشأن هو المراد بقوله تعالى : (وَ مَا أَمْرُ فِرْعَونَ بِرَشِيدٍ)[2] .

الثالثة : أن تختلف صيغة الجمع على الاسم فيعلم أنه مجاز في أحدهما إذ الأمر الحقيقي يجمع على أوامر وإذا أريد به الشأن يجمع على الأمور .

الرابعة : أن الحقيقي إذا كان له تعلق بالغير فإذا استعمل فيما لا تعلق له به لم يكن له متعلق كالقدرة إذا أريد بها الصفة كان لها مقدور ، وإن أريد بها المقدور كالنبات الحسن العجيب إذ يقال : أنظر إلى قدرة الله تعالى أي إلى عجائب مقدوراته لم يكن له متعلق إذ النبات لا مقدور له .[3]

ويركز الغزالي على التفريق بين الحقيقة والمجاز في كتابه المستصفى ، فيقول : " واعلم أن كل مجاز فله حقيقة ، وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز ، بل ضربان من الأسماء لا يدخلهما مجاز ، الأول: أسماء الأعلام ، نحو : زيد ، وعمرو ، لأنها أسام وضعت للفرق بين الذوات ، لا للفرق بين الصفات ...نعم : الموضوع للصفات ، فقد يجعل علما فيكون مجازا - كالأسود بن الحرث - إذ لا يراد به الدلالة على الصفة مع أنه وضع له ، فهو مجاز ، أما إذا قال : قرأت المزني وسيبويه ، وهو يريد كتابيهما فليس ذلك إلا كقوله تعالى :(واسأل القرية) يوسف ، فهو على طريق حذف

[1] أبو حامد الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، الجزء 01 ، ص 186 .
[2] سورة هود ، الآية 97
[3] أبو حامد الغزالي : المستصفى ، ص 186.

اسم الكتاب معناه قرأت كتاب المزني فيكون في الكلام مجاز بالمعنى الثالث المذكور للمجاز الثاني الأسماء التي لا أعم منها ولا أعم منها ولا أبعد كالمعلوم والمجهول والمدلول والمذكور إذ لا شيء إلا وهو حقيقة فيه ، فكيف يكون مجازا عن شيء .[1]

03-الدلالة عند الرازي :

إن من بين المباحث الدلالية العلاقة بين اللفظ والمعنى ، و الرازي من بين أهم الأعلام المهتمين بقضية الدال والمدلول وهذا جلي من خلال قوله :" يعرف كون اللفظ موضوعا لمعناه ، لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، كان العلم بهذه الأمور وما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا للمكلف ف هو واجب ، ثم الطريق إلى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم إما بالعقل ، وإما النقل أو ما يتركب منهما ...أما العقل فلا مجال له في هذه الأشياء لما بيّنا أنها أمور وضعية ، والأمور الوضعية لا يستقل العقل بإدراكها ... و أما النقل فهو إما تواتر أو آحاد ، والأول يفيد العلم والثاني يفيد الظّن ...وأما ما يتركب من العقل والنقل فهو كما عرفنا بالنقل أنهم جوّزوا الاستثناء عن صيغ الجمع وعرفنا بالنقل أنهم وضعوا الاستثناء لإخراج ما لولاه لدخل تحت اللفظ ، فحينئذ نعلم بالعقل بواسطة هاتين المقدمتين النقليتين أن صيغة الجمع تفيد الاستغراق ."[2] فالدلالة إذن فهم أمر من أمر ، أي فهمه منه بالفعل ، فهو أخص مما قبله والمراد بالأمر الأول : المدلول ، وبالتالي : الدال على عكس ما قبله

[1] أبو حامد الغزالي : نفسه ، ص 187 .
[2] فخر الدين الرازي : المحصول في علم الأصول ، تحقيق : جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، الجزء الأول ، ص :203-204 .

ومقصود الأصوليين بالدراسة الدلالة اللفظية الوضعية وهي بدورها تنقسم أقساما ثلاثة :

أ- مطابقية : وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق

ب- تضمنية : وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن المعنى.

ت- التزامية : وهي دلالة اللفظ على لازم معناه ، أو دلالته على خارج معناه ."[1]

وقد قسّم الرازي الألفاظ إلى : " التقسيم الأول: اللفظ إما أن تعتبر دلالته بالنسبة إلى تمام مسماه .

أو بالنسبة إلى ما يكون داخلك في المسمى ، من حيث هو كذلك أو بالنسبة إلى ما يكون خارجا عن المسّمى من حيث هو كذلك ... فالأول : هو المطابقة والثاني التضمن والثالث الالتزام "[2]

الأول : الدلالة الوضعية : هي دلالة المطابقة وأما الباقيتان ، فعقليتان لأن اللفظ إذا وُ ضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه. ولازمه إن كان داخلا في المسمى فهو التضمن وإن كان خارجا فهو الالتزام . والثاني: إنما قلنا في التضمن : إنه دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو كذلك احترازا عن دلالة اللفظ على جزء المسمى بالمطابقة على سبيل الاشتراك وكذلك القول في الالتزام ، والثالث : دلالة الالتزام : لا يعتبر فيها اللزوم الخارجي لأن الجوهر والغرض متلازمان ، ولا يستعمل اللفظ الدال على أحدهما في الآخر .[3]

[1] السيّد الكفراوي : الاستدلال عند الأصوليين ، دار السلام ، الطبعة الأولى ، 2002 هـ ، مصر ، القاهرة ، ص 20.
[2] فخر الدين الرازي : المحصول في علم الأصول ، ص :219.
[3] نفسه: ص 220.

وقد وضح الرازي أن المعنى المستفاد من معاني الألفاظ المفردة أو من حال تركيبها ، والأول : قسمان لأن المعنى المدلول عليه بالالتزام إما أن يكون شرطا للمعنى المدلول عليه بالمطابقة أو تابعا له "فإن كان الأول فهو المسمى ب دلالة الاقتضاء ، ثم تلك الشرطية قد تكون عقلية كقوله صلى الله عليه وسلم : رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، فإن هذا العقل دل على أن هذا المعنى لا يصّح إلا إذا أضمرنا فيه الحكم الشرعي ، وقد تكون شرعية كقوله : والله لأعتقن هذا العبد فإنه يلزَمُهُ تحصيل الملك ، لأنه لا يمكنه الوفاء بقوله ، شرعا إلا بعد ذلك... وأما إن كان تابعا لتركيبها ، فإما أن يكون من مكملات ذلك المعنى أو لا يكون" [1]

هذا فيما يخص التقسيم الذي أورده الرازي للدلالة ، وهو بذلك لا يخرج عن التقسيم الذي تداوله علماء أصول الفقه .

وخلاصة القول أن لعلماء الأصول أثر واضح في طرحهم للدرس الدلالي واخترت في هذا الفصل الشافعي ، والغزالي ، والرازي لدراسة الدلالة عندهم ،والفقه في أصل اللغة عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه ، وأما في اصطلاح الأصوليين ، فالعلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وغاية علماء الأصول من دراسة المعنى هو الوصول إلى الحكم الشرعي .

كما عرضت في هذا الفصل الدلالة عند الشافعي الذي يعد أوّل من وضع الأبواب الأولى لعلم أصول الفقه بحيث بيّن العام من الألفاظ والخاص كما أشار إلى طرق تخصيص الدلالة وتعميمها .

[1] فخر الدين الرازي : المحصول في علم الأصول : ص 233.

وكتاب الرسالة للشافعي من بين أهم الكتب التي تحدثت عن الدلالة في النصوص القرآنية وهذا ما يميز دراسته الدلالية عن سائر الدراسات الأخرى ، وقد اهتم الشافعي بظاهرة الترادف ، وجعله من أهم المباحث الدلالية التي ينبغي دراستها . إضافة إلى دراسة المشترك اللفظي ، كما قسّم الدلالة إلى : دلالة المنطوق ودلالة المفهوم ، فدلالة المنطوق : و هو ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق . أمّا دلالة المفهوم : ما فهم من اللفظ في غير محل النطق .

أمّا الغزالي فقد درس الدلالة من ناحية أصولية ، وكان الغرض من هذه الدراسة الإفهام والوصول إلى المعنى الذي في النفس ، ويقول الغزالي : " إنَّ للشيء وجودا في الأعيان ثم في الأذهان ، ثم في الألفاظ ثم في الكتابة ، فالكتابة دالّة على اللفظ ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس ، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان "ودلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه وهي : المطابقة ، التضمن ، الالتزام .

كما درس الغزالي قضية الحقيقة والمجاز : حيث وضح ذلك بقوله :" اعلم أن اسم الحقيقة مشترك ، إذ يراد به ذات الشيء وحده ، ويراد به حقيقة الكلام ، ولكن إذا استعمل في الألفاظ أريد به ، ما استعمل في موضوعه ، والمجاز ما استعمله العرب في غير موضوعه .

أمّا الرازي فهو من أهم الأعلام تناولا لقضية الدال والمدلول ، وهذا من خلال قوله :" يعرف اللفظ موضوعا لمعناه ، لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار " ثم الطريق إلى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم إما بالعقل وإما بالنقل ، وقد قسم الدلالة إلى : مطابقة وتضمن والتزام .

الفصل الثالث

الفصل الثالث: التغير الدلالي وأقسامه عند البصري

أ ـ تخصيص الدلالة

ب ـ توسيع الدلالة

ج ـ نقل الدلالة

د ـ رقي الدلالة

ه ـ انحطاط الدلالة

-التطور لغة :

ورد في معجم مقاييس اللغة " الطاء و الواو و الراء ، أصل صحيح يدل على معنى واحد ، وهو الامتداد في الشيء من مكان أو زمان ، في ذلك طوار الدار و هو الذي يمتد معها من فنائها ، ولذلك يمتد يقال عدا طور أي جاز الحدّ الذي هو له من داره ، ثم استعير ذلك في كل شيء يتعدى ، ومن الباب قولهم :فعل ذلك طورا بعد طور ، فهذا هو الذي ذكرناه من الزمان كأنه فعله مدة بعد مده "[1]. وورد في كتاب العين للفراهيدي « و الطور :التارة ،يقال طورا بعد طور أي تارة بعد تارة و الناس أطوار أي أصناف ، على حالات شيء ، قال :و المرء يخلق طورا بعد أطوار .»

و الطوار: ما كان على حذو الشيء ،أو بحذائه ، يقال :هذه الدار على طوار هذه الدار ، أي حائطها متصل بحائطها على نسق واحد، و تقول :معه حبل بطوار هذا الحائط ، أي بطوله ، و طار فلان يطور ، طوارا أي كأنه يحوم حواليه و يدنو منه[2]. و التطور ما عاكس الجمود و السكون ، بل هو التحول إلى الأفضل"[3].

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم :(وَ قَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارَا)[4]

أما في معناه البسيط فهو التغير الذي يطرأ على اللغة سواء في أصواتها أو دلالة مفرادتها أو في الزيادة التي تكتسبها اللغة أو النقصان الذي يصيبها وذلك كله نتيجة عوامل مختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الأمم في كافة مجالاتها [5] و ظاهرة التطور لا تقتصر على لغة دون الأخرى بل هي ظاهرة عامة لا تكاد

---

[1] ابن فارس: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الجليل، بيروت، ط1، 1991م، ص 82.
[2] .الخليل ابن احمد الفراهيدي :كتاب العين ص 64
[3] .محمد ناصرالدين الألباني :الجامع الصغير –المكتبة الاسلامية –دت ص 207
[4] .سورة نوح الآية 14
[5] .مصطفى رضوان :نظرات في اللغة –منشورات جامعة فاريونس –المغرب –ط1 -1976 –ص 1415

تشمل جميع اللغات في العالم ، وسبب ذلك يعود إلى كون اللغة ظاهرة اجتماعية ،تخضع لما تخضع له الظواهر الاجتماعية من عوامل التطور ، فجميع اللغات مشمولة بهذا القانون ،وقد لاحظنا ذلك واضحا عند مجيء الإسلام .

01-التطور الدلالي اصطلاحا :

تعد فكرة التطور الدلالي من أهم الأفكار التي استولت بشكل لافت للانتباه في النظريات الغربية الحديثة و قد تحققت هذه الفكرة منذ ظهور النزعة المثالية التي تريد أن تبحث في الذات و أسرارها ، و ما دامت اللغة جزءا من الذات بل هي الذات نفسها ، وما دام الإنسان يعيش داخلها فلا يتنفسها إلا هي ، فقد نزع هؤلاء للبحث عن أصول اللغة ، ومن أين خرجت و ما هي الرّحم التي ولّدت هذه اللغة و هكذا و قد سبق العرب في هذا التفكير ، وكان النص القرآني العامل الحاسم في وجود هذه الظاهرة فاستلهم العرب معانيه من خلال الرجوع إلى المعاني المستعملة و محاولة تأوّل أصولها و قد بدأت الإشارة إلى ذلك من خلال الصراع العقدي إن أمكن التصريح و الآخرون يقرّون باصطلاحيتها و الأقلية بطبيعتها ، وعلى هذا الاختلاف تأسست مقولة التغيير اللغوي بصفة خاصة"[1]

يجمع الباحثون على أن هذا المصطلح و ليد الثقافة اللسانية الغربية الحديثة ، وقد نشأ في محاضن علم الدلالة (semantics) .الذي ظهر مع بداية القرن العشرين , فالمصطلح –أي التغير –من مصطلحات علم الدلالة الحديث ، الزمان ، ويطلق هذا المصطلح على تغير الكلمة على مر الزمن بفعل أعلاه"[2] أو

[1] صلاح الدين زرال :الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري –الدار العربية –لبنان –ط1 -2008-ص 288.
[2] .فريدعوض حيدر :علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية –مكتبة الآداب –ط1-2005-ص 71

الانحطاط أو توسع أو انحصار أو مجاز أو نحو ذلك و هذا الجانب من الدراسة الدلالية ينتمي إلى علم الدلالة التاريخي historicalsemantics[1]

و يضيف الباحث أحمد محمد قدور مؤكدا نسبة هذا المبحث للدراسات اللسانية الغربية ،يقول :تعد دراسة التطور الدلالي المحور الرئيسي لعلم الدلالة الحديث الذي تركزت جهود الباحثين فيه على جوانب التغيرات المتعاقبة التي تحدث للمعنى أو ما يدعى بعلم الدلالة التاريخي "[2]

و يقول الباحث محمود سليمان ياقوت متصورا مفهومه للمصطلح :" و يدل النص على أن علم تطور الكلمات و معرفة تاريخها من حيث الاستعمال يهتم بالنصوص أكثر من غيرها ،لأنه يغوص في أعماقها ,محاولا الوصول إلى أقدمها ،بل يتجاوز ذلك إلى البحث في العائلات المتشابهة من اللغات لملاحقة معنى الكلمة و استعماله لأنه –بكل بساطة –لا يضيف جديدا سوى الحصر ، إن كان في الحصر جدة ، ومن هنا فإنه من الأهمية حين صناعة المعجم الاتصال بالنصوص في أقدم مظانها "[3]

و يقول الباحث إبراهيم أنيس في المعنى نفسه :" فتطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة و أطوارها التاريخية ... ودارس التطور الدلالي في لغة من اللغات يستعرض أمامه (فيلما) من الأحداث التاريخية لتلك الأمة التي تتكلم بهذه اللغة وتلقي دراسة ضوءا قويا على تطور حياتها الاجتماعية لأن دلالات ما ننطق به من ألفاظ تتضمن كلّ ما لدينا من فنون و علوم و حرف و مهن و كل مظاهر حياتنا العامة و الخاصة "[4] و نلمح الباحث رمضان عبد التواب يستخدم في هذا الصدد مصطلحا جديدا و

---

[1] فريدعوض حيدر :علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية ، ص71

[2].أحمد محمد قدور :مصنفات اللحن و التشقيف –وزارة الثقافة دمشق -1996 –ص 295

[3]محمود سليمان ياقوت :معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث دار المعرفة الجامعية ص 33.

[4].ابراهيم انيس :دلالة الالفاظ –مكتبة الأنجلو مصرية –القاهرة –ط2-1997 –ص123-124

يربطه بمفهوم التطور الدلالي ،ويقول :سياحة الألفاظ :هو أن تخرج كلمة من الكلمات من موطنها الأصلي ، فتستعيرها أمة من الأمم ، وعندئذ تغير هناك جلدها بمعنى أن أصواتها تتبدل و بناءها يتحول ليتلاءم مع أبنيه لغة الأمة التي استعارها ثم تعود بعد فترة من الفترات ، قد تطول و قد تقصر ،إلى موطنها الأصلي في ثوبها الجديد , فيبدو كما لو كانت كلمة أجنبية[1]

و يعتقد الباحث منذر عياشي أن مصطلح التطورية يعني من منظور لساني ما يلي :

1-إن لكل لغة تطورها الدائم ، وإن لكل لغة تاريخها .

2-ينقسم التاريخ اللغوي في إطار مفهوم التطورية إلى قسمين :داخلي و خارجي .

3-يدرس التاريخ الداخلي لتطور اللغة التغيرات التي تتعرض لها بنية ما أثناء تطورها .

4-يدرس التاريخ الخارجي لتطور اللغة التغييرات التي تحدث في المجتمع اللغوي و في حاجاته[2]

و هكذا يحدد لنا الباحث الجهاز المفاهيمي لمصطلح التطور في الإطار الحضاري ،بل يرفض فكرة مابيه القائلة بإمكانية مقارنة اللغات انطلاقا من مبدأ المشابهة فى البنى اللغوية ،وكأن الباحث يقرّ أن مجرد هذا التشابه لا يعني شيئا للباحث في التطور بل سيجد صعوبة إذا عزل النص عن واقعه إذا كانت طبيعة البحث منحصرة في التطور طبعا ، ولذلك نراه يرفض مبدأ مابيه قائلا :« و لكن يجب أن نلاحظ.. أنت التطور إذا كان حدثا لسانيا فهو خاص و فريد » و هذا يعني أن

[1] منذر عياشي :اللسانيات و الدلالة –مركز الانماء الحضاري –ط1-1991، ص 57.
[2] نفسه : ص57.

لكل لغة تطوّرها الخاص ، و هو لا يتم إلا وفق قوانين معينة و أسباب معينة تتعلق بالظروف الحضارية للناطقين بهذه اللغة أو تلك ...

وردّا على (Meillet) نقول انه قد تلقي أسباب التطور الدلالي و قد لا تلتقي. قد تلتقي إذا كنت عدة لغات تعيش في ظل حضارة واحدة، وقد لا تلتقي إذا كانت واحدة تعيش في ظل حضارة مختلفة عن الأخرى[1]

و يمثل التطور الدلالي الذي هو تغيير معاني الكلمات ظاهرة شائعة في جميع اللغات فقد أكد الدارسون هذه الحقيقة إذ يشبهون اللغة بالكائن الحي الذي ينمو و يتطور[2]

و تطور دلالات الكلمات ضرب من ألوان التطور عموما و هو ما يعتري مدلول الكلمة من تغير سواء كان بنقل معناها إلى معنى آخر أو بتخصيصه أو تعميمه أو نقله من الحقيقة إلى المجاز أو من المحسوس إلى المعقول والعكس أو نقل المعنى من الكل إلى الجزء أو العكس .

هذا النوع من التطور طرأ على بعض كلمات العربية إلا أنه ليس بالشكل الذي نراه في سائر اللغات , فللعربية خاصية انفردت بها عن بقية لغات العالم ، هذه الخاصية هي ارتباطها بالقرآن الكريم الذي حفظها لنا منذ عدة قرون وهو –لا ريب –محفوظ من قبل الله عز وجل ،حيث وعد بحفظه و صونه ، قال تعالى :(إِنَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرً وَ إِنَا لَهُ لَحَافِظُونْ)[3]

فالعربية لسان القرآن وبها نزل و من أجله نشأ التراث العربي جميعه فهو محوره و سبب نشأته أما بقية اللغات فليست لها الخاصية المذكورة فاللغة

[1] منذر عياشي :اللسانيات و الدلالة –مركز الإنماء الحضاري –ط1-1991، ص 57.
محمد المبارك :فقه اللغة و خصائص العربية –دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية و عرض لمنهج العربية الاصيل في التجديد و التوليد –دار
[2] الفكر بيروت ط5 -1972 ص 32.
[3] سورة الحجر الآية 09

الانجليزية –مثلا-بعد عهد تشوسر لا تكاد تفهم بعد أن مرّ عليها قرنان و نصف من الزمان ،كما أن ما ورد في أدب شكسبير من دلالات لبعض الألفاظ لا يكاد يفهمها إلا أرباب التخصص[1] كذلك فإن ارتباط العربية الفصحي القديمة ، و دعوتنا إلى دراستها دراسة مستيقظة لكي نفهم بها القرآن الكريم ، وما دار حوله من دراسات[2]

02- خواص التطور الدلالي:

1)-من سماته أنه يسير ببطء ، وتدرج ، ويعني أن الكلمة لا تتغير بشكل سريع بل تستغرق وقتا طويلا ويحدث عادة في صورة تدريجية ، لينتقل إلى معنى آخر قريب منه ، حتى تصل الكلمة أحيانا إلى معنى بعيد كل البعد عن معناها الأول[3]، فكلمة (bureau) مثلا كانت تطلق في المبدأ على صنف خاص من الأقمشة (etaffe du bure) ،ثم تطلق على غطاء مائدة المكتب لاتخاذه غالبا منه ، ثم أطلقت على مائدة المكتب نفسها ، ثم أطلقت على مقر العمل و الإدارة لملازمة المكتب لهما[4]

2)-التطور يحدث بطريقة غير مباشرة (تلقائية) و الآلية مثل:علامات الإعراب و سقوطها من اللهجات العربية أما الإرادة الإنسانية لا تتدخل في هذا التطور[5]

3)أنه جبري الظواهر لأنه يخضع في سيره لقوانين صارمة لا بد لأحد في وقفها أو تعريفها أو تغيير ما تؤدي إليه[6]

---

[1]ابراهيم أنيس :دلالة الألفاظ –ص122.
[2]رمضان عبد التواب :التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه –ص 09
[3]ابراهيم السامراني : التطور اللغوي التاريخي –دار الأندلس –بيروت –ط3 1983 ص 27.
[4]نور الهدى لوشن :مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي –ص 207
[5]علي عبد الواحد وافي :علم اللغة –دار النهضة مصر –القاهرة –ط7 ص315.
[6]فوزي –رانيا فوزي عيسى :علم الدلالة النظرية و التطبيق-دار المعرفة الجامعية –الاسكندرية –ط1-2008- ص 236

4)وجود الشبه بين الدلالة الجديدة للكلمة و ما كانت عليه من دلالة قبل أن يعرض لها التطور[1].

5) إن التطور الدلالي في غالب أحواله مقيد بالزمان و المكان فمعظم ظواهره يقتصر أثرها على بيئة معينة و عصر خاص و لا نكاد نعثر على التطور دلالي لحق جميع اللغات الإنسانية في صورة واحدة ووقت واحد[2]

6) أنه إذا حدث في بيئة ما ظهر أثره عند جميع الأفراد الذين تشملهم هذه البيئة[3] ، فسقوط علامات الإعراب في لغة المحادثة المصرية مثل لم يفلت من أثره أي فرد من المصريين

7)إن الحالة التي تنتقل إليها الدلالة ترتبط غالبا بالحالة التي انتقلت منها بإحدى العلاقتين اللتين يعتمد عليهما تداعي المعاني[4]

8)ارتباط التطور الدلالي باللهجات العربية ، وقد عدّ بعضهم هذه الخاصية من أهم خواص التطور الدلالي[5]

9)ارتباط التطور باللحن لأنه باب من أبواب رصد الحيوية التطورية للغة ، إلا أنها تساق على نحو خاص بحسب الرؤية التي تتكون لدراستها فثمة قوانين الاحتجاج و الاحترازات الفصيحة ، وهناك أيضا أفكار محدثة تجعل بعضا مما عدّ ضمن الأخطاء ضروبا من التغييرات الدلالية المعترف بها[6]

---

[1]أحمدالحصاد :عوامل التطور اللغوي –دار الأندلس –ط1-1983 ص 130

[2].علي وافي :علم اللغة –ص 317

[3]فايز الداية :علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق –دار الفكر –دمشق-ط2-1996-ص 164.

[4] .فوزي –رانيا فوزي عيسى :علم الدلالة النظرية و التطبيق ص 236

[5]ابراهيم السامراني :التطور اللغوي التاريخي –ص 29.

[6]فايز الداية :علم الدلالة العربي :النظرية و التطبيق ص 204

فالتطور واقع في لغتنا العربية ، خاصة بعد ظهور الإسلام ،و انفصال العصر ين الجاهلي و الإسلامي عن بعضهما ففي هذه الفترة حدث تطور في الألفاظ و في مدلولاتها ،حيث جاء الإسلام فأبطل استعمال العديد من الألفاظ الجاهلية ، ولم يعد لها ذكر في الاستعمال اللغوي ،على حين أننا نجد في الجانب الآخر نشأة كثيرة من الألفاظ الإسلامية التي لم تكن موجودة بمدلولاتها في العصر الجاهلي ،كما أن من بين هذه الألفاظ ما انتقلت دلالته ، أو عممت ،أو خصصت[1] .

إن التغير الذي يطرأ على بنية اللغة ، لا يحدث إلا إذا توفرت عوامل موضوعية و أخرى ذاتية تدفع العناصر اللغوية إلى تغير دلالاتها ، وقد حصر علماء الدلالة هذه العوامل في :عوامل اجتماعية ثقافية وأخرى نفسية و عوامل لغوية[2]

03-أسباب التطور الدلالي :

1-كثرة استعمال الكلمات :

فمدلول الكلمة المستخدمة يتغير نظرا لكثرة استعمالها و تداولها ، فاللغة وجدت ليتداولها الناس و يتبادلوا بها في حياتهم الاجتماعية كما يتبادلون بالعملة و السلع غير أن هذا التبادل بها يكون عن طريق الأذهان و النفوس تلك التي تتباين بين أفراد الجيل الواحد و البيئة الواحدة[3] .

[1] عزالدينإسماعيل:المصادرالأدبية واللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ص215
[2] .منقورعبدالجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي،ص 69
[3] إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ ، ص :134.

فإذا كان استعمال الناس في عصر من العصور لدلالة الكلمة على نمط معين فربما كان التطور لها سلبيا أو ايجابيا بما يوافق وجه الدلالة المتعارف عليه في ذلك العصر فألفاظ اللغة لا تبقى على حالة واحدة على مر العصور بل لا بد أن يعتري بعضها التطور ، سواء كان كليا أو جزئيا .

و في اللغة العربية كثير من هذه الأمثلة التي عمم معناها أو خصص ،أو نقل إلى معنى آخر ،ومن ذلك على سبيل المثال –ألفاظ العبادات ، كالصلاة والزكاة والحج وغيرها هذه الألفاظ لم تبق على حال واحدة من الجاهلية إلى العصر الإسلامي ، بل اعترى مدلولاتها بعض التغيير حيث خصص مدلول كل لفظة منها بعد أن كان عاما , كما قد يعمم مدلول اللفظة بعد أن كان خاصًا[1] .

ككلمة البأس-مثل- فهي أصل معناها تدل على الحرب ثم اتسع مدلولها بكثرة استخدامها ،حتى أطلقت على كل شدة[2]. كما يمكننا تلخيص عناصر هذه العامل الرئيسي فيما يلي:

- **سوء الفهم**: و تلك تجربة قد يمر بها كل منا حين يسمع اللفظ للمرة الأولى فيسئ فهمه ، و يحي إلى ذهنه دلالة غريبة لا تكاد تمت إلى ما في ذهن المتكلم بأية صلة ،ثم قد لا تتاح لهذا السامع فرص أخرى لتصحيح خطئه و يبقى اللفظ في ذهنه مرتبطا بتلك الدلالة الجديدة ، و ليس من غير الشائع أن تتم هذه الظاهرة بين عدد من الأفراد كلهم يسيئون فهم الدلالة بطريقة واحدة ، و يتجهون في فهمها اتجاها واحدا ، مما يساعد على تطور اللفظ تطورا مفاجئا[3]

[1] علي عبد الواحد وافي :علم اللغة، ص 319.
[2] على عبد الواحد وافي: علم اللغة ص 36.
[3] فوزي – رانيا فوزي عيسى: علمالدلالةالنظريةوالتطبيقص237

- **بلى الألفاظ:** أما العنصر الثاني للاستعمال فتراه حين يصيب اللفظ بمعنى التغيير في الصورة ويصادف بعد ذلك أن يشبه لفظ آخر في صورته، فتختلط الدلالتان ، و يصبح اللفظ بما يسمى بالمشترك اللفظي مثل كلمة الخيشوم التي تعني الأنف إلى أن تتطور فتصير في لهجات الكلام الآن بمعنى الفم أن صورتها قد أصابها بعض البلى فاختصرت إلى الخشم[1].

الابتذال: العنصر الثالث للاستعمال هو الابتذال الذي يصيب بعض الألفاظ في كل لغة من اللغات لأسباب منها السياسي، و الاجتماعي، و العاطفي[2].

أ- **الأسباب السياسية:** و يعني بها أن المدلول قد طقه التغير و لكن اللفظ الدال عليه قد بقي على داله و معناه كذلك أن التماثل الأساسي في الوظيفتين القديمة و الجديدة للمدلول كان سببا في إعاقة اللغة عن ملاحظة التقدم الحضاري[3].

ب- **الأسباب الاجتماعية:** و هذا السبب يظهر في صور مختلفة منها:

1- فقد يكون في شكل الانتقال من الدلالات الحديثة إلى الدلالات التجريدية نتيجة لتطور العقل الإنساني و رقيه.

2-و انتقال الدلالات من المجال المحسوس إلى المجال المجرد يتم عادة في صورة تدريجية، ثم قد تنزوي الدلالات المحسوسة و قد تندثر و قد تظل مستعملة مع الدلالات التجريدية لفترة تطول أو تقصر.

---

[1] ابراهيم أنيس: دلالة الألفاظ- ص 138

[2] .ابراهيم أنيس :دلالة الألفاظ ص 139

[3] .فوزي –رانيا عيسى –علمالدلالةالنظريةوالتطبيقص240

3-و قد يكون في شكل اتفاق مجموعة فرعية ذات ثقافة مختلفة على استخدام ألفاظ معينة في دلالات تحددها تماشيا مع الأشياء و التجارب و المفاهيم المناسبة لمهنها و ثقافتها، و قد يؤدي هذا إلى نشوء لغة خاصة و لا شك أن شدة الاتصال بين أفراد هذه الجماعة، و بينها وبين أفراد الجماعات الأخرى من المجتمع الكبير سيقضى على[1] صعوبة إفهام الآخرين و تعاملهم مع المدلول الجديد. و قد حدث هذا مثل بالنسبة للكلمات الدينية كالصلاة و الحج و الزكاة و الوضوء و التيمم.

و يمكن القول على وجه العموم إن الاتجاه في مثل هذه الحالات يميل نحو التصنيف في نعنى الكلمة حين تنتقل من الاستعمال العام إلى المجالات المتخصصة.

4-و قد يكون في شكل استمرار استخدام اللفظ ذي المدلول القديم و إطلاقه على مدلول حديث للإحساس باستمرار الوظيفة رغم الاختلاف في الشكل.

و من ذلك كلمة –بيت- في العربية التي ما تزال تطلق على الشكل الحديث رغم تغيره عن القديم[2]

ج- **الأسباب العاطفية النفسية**: و لعل أوضح الأسباب في الابتذال تلك التي تتصل بالناحية النفسية العاطفية، و ذلك كان يكون اللفظ قبيح الدلالة، أو يتصل بالقذارة و الدنس أو يرتبط بالغريزة الجنسية ، فهنا نلحظ أن كل اللغات تفقد بعضها من ألفاظها التي تعبر عن هذه النواحي، فتندثر تلك الألفاظ و يحل محلها لفظ أخر اقل و وضوحا في دلالته و أكثر غموضا أو تسمية.

2-انتقال مدلول الكلمة إلى مدلول مجازي :

[1] ايوبسجرجس:الدلالة عند اللغويين العرب-كتاب اللغة العربية- اليمن -2006- ص 103.
[2] ايوب سجرجس:الدلالة عند اللغويين العرب ص 106

كذلك يؤدي انتقال مدلول الكلمة من معناها الحقيقي إلى معنى مجازي إلى تغيير ، وربما انقرض المعني المجازي محله ، فأصبح كالحقيقي[1] ومثال ذلك كلمتا «الوغي » و «عقيقة » فمدلول كلمة الوغي في الأصل هو اختلاط الأصوات في الحرب ,ثم انتقل إلى الحرب نفسها ،كما انتقل مدلول العقيقة من الشعر الذي يخرج على المولود إلى ما يذبح عند حلق الشعر[2] و ككلمة العين مثلا :التي تفيد الدلالة على عضو الإبصار في الإنسان و الحيوان بدليل المقارنة بين العربية و اللغات السامية الأخرى ،فهي من الأسماء القديمة ، ولكنها تدل في العربية على معان و دلالات أخرى كثيرة على سبيل الاستعمال المجازي ، في مثل :الجاسوس ، وعين الشمس ،و نحوها ،وذلك في إطار علاقات المشابهة الاستعمارية أو الكنائية[3]

3-انتقال اللغة من السلف إلى الخلف :

و قد يتغير معنى بعض المفردات عند انتقال اللغة من السلف إلى الخلف ، ومن أمثلة هذا النوع كلمة البهلول التي كانت تعني السَّيِد ، وأصبحت الآن تعني الرجل الأبله أو المعتوه[4]

-إعطاء ألفاظ قديمة دلالات إسلامية جديدة ،وتخصيص اللفظ بمعنى الشرعي على سبيل الاصطلاح ، وهذا النوع يمثل اكبر جزء من الألفاظ الإسلامية ،و هو القسم الذي عبر عنه الرازي بقوله : «ومنها أسام دلّ عليها النبي صلى الله عليه و سلم في هذه الشريعة و نزل بها القرآن فصارت أصول في الدين و فروعا في

---

[1] .ابراهيم أنيس :في لهجات العربية –مكتبة الأنجلو مصرية –القاهرةط3 -1965-ص 193-194

[2] خليل أبوعودة :التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن –مكتبة المنار –الأردن ط1 -1975 ص 53-54

[3] حسام البهنساوي:التوليد الدلالي ،مكتبة زهرة الشرق القاهرة ،2003، ص:41-43.

[4] .رمضان عبد التواب :لحن العامة والتطور اللغوي –دار المعارف –القاهرة –ط1 -1967-ص 58

الشريعة لم تكن تعرف من قبل ذلك ،وهي مشتقة من ألفاظ العرب »[1]و مثل لها بالمسلم و المؤمن و الكافر [2] و هو القسم الذي أشار إليه أبو هلال العسكري حين قال : « و قد حدثت في الإسلام معان ،و سميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعان أخرى ،فأول ذلك :القرآن و السورة و الآية و التيمم...."[3]

-استحداث ألفاظ للتعبير عن معان جديدة، وهي نوعان:

1-ألفاظ مشتقة من كلام العرب مثل :المنافق والجاهلية ، يقول الرازي : «أما المنافق فإنه لا ذكر له في كلام العرب وقد مرّ الحديث عن المنافق والجاهلية و كونها اسمان حدثا في الإسلام »

2-ألفاظ قيل أن أصولها غير عربية كنسيم و سلسبيل وهو القسم الذي قال عنه الرازي :و أمام جاءت في القرآن لم تكن العرب تعرفها و لا غيرهم من الأمم مثل :نسيم و سلسبيل و غسلين

وسجِّين و الرَّقيم و غير ذلك[4] إهمال ألفاظ كانت مستعملة ،و هذا مظهر أمثلته غير واردة في القرآن و بعيد الصلة عن المفسرين ، وقد أشار إليه ابن فارس[5] .

4-التطور الصوتي :

كأن تكون كلمتان ،كانتا في الأصل مختلفتي الصورة و المعنى ،ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها و هكذا أصبحت الصورة التي اتحدت أخيرا مختلفة المعنى ، أي صارت لفظة واحدة مشتركة بين

[1]حاتم الرازي الزينة في الكلمات الاسلامية العربية : تح حسين بن فيض الله الهمداني –دارالكتاب العربي مصر ، ط2 1957-ص134.
[2]المصدر نفسه ص 140.
[3]أبو هلال العسكري :الأوائل –تح :وليد قصاب و محمد المصري دار العلوم للطباعة و النشر ص 77.
[4].أبوهلال العسكري :الأوائل ص 141-134
[5].ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة،تحقيق أحمد صقر،القاهرة،دط،دت،ص 103- 105

معنيين أو أكثر[1]و مثال ذلك ما روي عن أن مرد :أقدم و عنا ، ومرد: الخبز – لينة بالماء[2]

و أصل الكلمة بالمعنى الثاني هو :مرث ففي المعاجم مرت الشيء في الماء :أي أنفعه فيه ،حتى صارت مثل الحساء ، فقد أبدل صوت التاء تاءا فصارت الكلمة :مرت و قد رويت هكذا في كتب اللغة ثم بهرت التاء لمجاورتها للواء فصارت :مرد و بذلك ما ثلث كلمة :مرد :بمعنى :أقدم و عنا[3]

5-**وضوح الكلمة** في الذهن يقلل من تعرض مدلولها للتغيير كما أن عدم الوضوح ينتج عنه انحراف مدلول الكلمة وتكون عرضة للانحراف و التغيير[4]

6-**عامل الحاجة** إلى الكلمات ،حينما يملك المجتمع اللغوي فكرة أو شيئا يريد أن يتحدث عنه فإنه يمثله بمجموعة من الأصوات في معجم اللغة و قد يكون هذا التمثيل عن طريق الاقتراض من مصدر خارجي أو عن طريق وضع لفظ جديد على طريقة كلمات هذه اللغة ، وهذان النوعان ليس لهما صلة بتغيير المعنى ،و لكن هناك وسيلة ثالثة تعد من هذا الباب و هي أن يلجأ أبناء اللغة إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالة المندثرة فيحيوا بعضها و يطلقوه على مستحدثاتها ملتمسين في هذا أدنى ملابسة ، وهكذا نجد أنفسنا أمام كم هائل من الألفاظ القديمة في صورة جديدة الدلالة

ومن أمثلة ذلك الكلمات :"مدفع –دبابة –سيارة –قاطرة –ثلاجة –سخانة –مذياع –ذبذبات –جرائد"[1] و غير ذلك من الألفاظ التي أحياها الناس أو اشتقوها وخلعوا وخلعوا عليها دلالات جديدة تطلبتها حياتهم الجديدة ككومبيوتر فيديو[2] .

---

[1] رمضان عبد التواب :فصول في فقه العربية –القاهرة -1983 ص 332.
[2] .الفيروزالأبادي :القاموس المحيط –المطبعة الأميرية- دمشق- ج 03- سنة 1399ه- 1979مص 1254
[3] حسام البهنساوي :التوليد الدلالي –ص 165.
[4] ابراهيم أنيس :دلالة الألفاظ –ص 145.

7-العامل النفسي :

قد تدل اللغة بإشراف المجتمع عن استعمال بعض الكلمات لمل لها من دلالات مكروهة، أو يمجها الذوق الإنساني و هو ما يعرف بالامساس ، و يخضع ذلك لثقافة المجتمع و نمط تفكيره و حسه التربوي، فيلجا المجتمع اللغوي إلى تغيير ذلك اللفظ ذي الدلالة المكروهة بلفظ أخر في دلالة يستحسنها الذوق، فكان الامساس يؤدي إلى تحايل في التعبير أو ما يسمى بالتلطف.

و هو في حقيقته إبدال الكلمة الحادة بالكلمة الأقل حدة، و هذا النزوع نحو التماس التلطف في استعمال الدلالات اللغوية و هو السبب في تغير المعنى[3].

8- اختصار العبارة:

يؤدي اختصار العبارة إلى تغير دلالة الكلمة فتشيع الدلالة الجديدة، و بعد عدة أجيال تصبح الصلة بينها و بين المعنى الجديد غير واضحة مثال ذلك قولنا في العامية المصرية «فلان من الذوات« أو من أولاد الذوات" أي من الأغنياء، فهذه الكلمة مختصرة بلا شك من عبارة ذوات الأملاك"[4]

9-اقتراض الألفاظ من اللغات الأجنبية :

التأثير اللغوي الأجنبي يتضمن الكلمة العربية معنى أجنبيا لم يكن معهودا في الاستعمال الغربي مثل :كلمة وسط للبيئة و المحيط[5] .

---

[1].أيوب جرجس :الدلالة عند اللغويين العرب - ص 106

[2]فوزي –رانيا فوزي عيسى –علم الدلالة النظرية و التطبيق ص 236.

[3]منقورعبدالجليل :علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ص 71

[4].فوزي –رانيا فوزي عيسى :علم الدلالة النظرية والتطبيق ص 239

[5]فريد عوض حيدر :علم الدلالة ص 75.

تغير مدلول الكلمة تبعا لتغيير طبيعة الشيء ،أو عناصره أو وظائفه أو ما يتصل به و أمثلة ذلك :الريشة و القطار فالريشة كانت تتعلق بآلة الكتابة عندما أخذت من ريش الطيور و أصبحت الآن تطلق على الآلة المعدنية المعروفة كما إن القطار السابق كان عبارة عن مجموعة من الإبل تسير في السفر أما في العصر الحاضر فقد أطلقت على الآلة المعروفة[1].

انشغل اللغويين بهذه الظاهرة منذ الثلاثيات و حتى عصرنا الحاضر فلا يكاد يخلو بحث من أبحاث علم اللغة أو الدلالة –على وجهة الخصوص –إلا وفيه ذكر لهذه الظاهرة وذلك بسبب أهميتها في الدرس اللغوي .

وقد تناول بعض اللغويين المحدثين عوامل و خصائص التطور الدلالي إلا انه لم يكن هناك اتفاق في وضع المصطلحات فيما بينهم .

10 -العامل الديني:

للعامل الديني أثر كبير في التغير الدلالي لأنه يمثل مجالا تستعمل في سواه ويظهر ذلك بوضوح في العلاقة التي يقيمها الدين بين الفرد و معبوده و تتسم هذه العلاقة بان لها لغتها لا في كلام المعبود وحده بل في كل كلام متعلق بأي شان من شؤونها"[2]

و يعد القرآن الكريم المثل الأعلى في الروعة و البيان ،وقد طور العربية و جعلها خليفة بان تكون معربة عن دين جديد هو في حقيقة حضارة جديدة[3] إذا لا مشاحة في إن الإسلام قد أثر في اللغة تأثير ا كبيرا ،وقد فرض الانتماء إلى الدين الجديد على المسلمين من عرب و غيرهم الاهتمام باللغة العربية بل و تعليمها ،لان

[1] رمضان عبد التواب :التطور اللغوي ص 122
[2] .محمودالسعران :اللغة والمجتمع –ط2 دار المعارف –مصر 1963 ص 109
[3] ابراهيم السمراني :التطور اللغوي التاريخي –ط2-دار الأندلس –بيروت -1982-ص 49.

المسلم يلجأ إليها في قراءاته لكتاب الله –جل شأنه –و في صلواته و أدعيته و الأمور الأخرى كالآذن و الأوراد و الأذكار و الطواف و غيرها "[1]

وخير شاهد على تأثير الدين الإسلامي الحنيف في تغيير دلالات الألفاظ التي عرفت فيما بعد بـ (الألفاظ الإسلامية) ,فضلا عن إحداثه لألفاظ جديدة للتعبير عن معاني جديدة للتعبير عن معان جديدة اقتضاها الشرع الحنيف و الواقع الجديد , وهي ألفاظ قديمة ذهبت بذهاب بعض الاعتقادات القديمة .فمن جملة الدلالات التي أضافها الإسلام ,دلالة (عاشوراء) ,قال ابن الجني في (باب التطوع) :عاشوراء :اليوم العاشر من المحرم .....و قال القاضي عياض في (المشارق) :عاشوراء :اسم إسلامي ,لا يعرف في الجاهلية ، قاله ابن دريد"[2]

و نقل ابن الجني عن أبي السعادات ما أبطله الإسلام من عبارات ،مثل (أبيت اللعن) و (أنجم صباحا) فقال في بيان دلالة (التحيات) :قال أبو السعادات :و إنما جمع التحية لان ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة ،فيقال لبعضهم (أبيت اللعن) ولبعضهم :(انعم صباحا) ولبعضهم :(اسلم كثيرا) ولبعضهم :(عش إلف سنة) فقيل للمسلمين :قولوا التحيات لله أي :الألفاظ التي تدل على السلام ، والملك و البقاء هي لله عز وعلي[3] و منها أيضا ما أورده الفيومي في بيان (المرباع) إذا قال :المرباع :بكسر الميم ،ربع الغنيمة ،كان رئيس القوم يأخذه لنفسه في الجاهلية ,ثم صار خُمُسا في الإسلام وربعْتُ القوم أربعهم بفتحتين ،إذا أخذت من غنيمتهم المرباع ، أو ربع مالهم إذا صرت رابعهم أيضا[4].

04- مظاهر التطور الدلالي :

[1] جرجي زيدان :تأريخ اللغة العربية –ط1 – دار الحداثة –بيروت -1985م ص 228.
[2] ابن الجني :المطلع على أبواب المقنع –ت محمد بشير الأدلبي المكتب الإسلامي –بيروت -1981-ص 153
[3] ابن الجني :المطلع على أبواب المقنع ص 183
[4] الفيومي :المصباح المنير في غريب الشرح الكبير –ت عبد العظيم الشناوي –دار المعارف –القاهرة -1977ص131

إنَّ التطور حينما يصيب الدلالة إنما يؤثر في أحد وجهيها أو كليهما (دال و مدلول) ولدلك فهو يتخذ مظاهر مختلفة رصدها دارسوا تاريخ الألفاظ وتطور الدلالات واهم هده المظاهر نوجزها فيما يلي :

1- **تخصيص الدلالة:** و يسمى أيضا تخصيص العام أو تضييق المعنى[1] .و هو أن تقتصر دلالة اللفظ العام على بعض ما كانت تدل عليه, بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصورا على أشياء أقل عددا مما كانت عليه الكلمة في الأصل. و من حالات التخصيص الدلالي[2]إطلاق الاسم العام على طائفة خاصة تمثل نوعها خير تمثيل في نظر المتكلم لان الإنسان إذا وثق من أن محدثه قادر على فهمه أعفى نفسه من استعمال اللفظ الدقيق المحدد و اكتفى بالتقريب العام ، مثل كلمة شجرة التي تطلق على كل ما في الكون من الأشجار ، فإذا تحددت الدلالة أو ضاق مجالها قيل أن اللفظ أصبح جزئيا و قيل إن الدلالة قد تخصصت ، فقولنا شجرة البرتقال يستبعد آلاف أو ملايين من أنواع الشجار الأخرى ، فهي لذلك أخص في دلالتها من كلمة شجرة ، و قولنا شجرة البرتقال المصرية أخص في الدلالة من شجرة البرتقال و لا تزال الدلالة تتخصص حتى تصل إلى العامية أو ما يشبهها فقولنا شجرة البرتقال في حديقتنا يصل بالدلالة إلى أضيق الحدود ، و إدراك الدلالة الخاصة أو الشبه بالخاصة أيسر من إدراك الدلالة الكلية ، التي يقل التعامل بها في الحياة العامة و بين جمهور الناس ، فالفلاسفة و أصحاب العقول الكبيرة هم وحدهم الشغوفون بتلك الألفاظ الكلية في تفكيرهم و تأملاتهم[3] .

[1]ستيفن أولمان :دور الكلمة في اللغة –ترجمة كمال بشر –القاهرة -1975. ص 162
[2]جوزيف قندريس :اللغة –مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة -1950 ص 275.
[3]ابراهيم أنيس :دلالة الألفاظ –ص 154.

و الناس في تعاملهم اللغوي يميلون إلى الدلالات الخاصة لسهولة التعامل بها ، و يعمدون أحيانا إلى الألفاظ ذات الدلالة العامة و يستعملونها استعمالا خاصا ، مثل كلمة (العيال) التي أصبحت تدل على الزوجة ، و لكنها أخذت تتجه حاليا لتتخصص في الدلالة على الأولاد أنفسهم ، ومع أنها كانت تدل في الأصل على ما يعال في الأسرة[1].

و يفسر علم اللغة الحديث سبب التخصيص بأنه نتيجة إضافة بعض الملامح لشيء ما قل عدد

أفراده[2] .

و قد نبه اللغويون العرب القدامى إلى ظاهرة تخصيص الدلالة في العربية و عرفوا علتها كذلك و في ذلك يقول أحمد بن فارس (ت 395هـ) مشيرا إلى التطور الاجتماعي و الثقافي الذي يؤدي إلى التطور اللغوي :« كانت العرب في جاهليتها على ارث من ارث آباءهم في لغاتهم و آدابهم و نسائكم و قرابينهم فلما جاء الله عز وجل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ، و نسخت ديانات ،

و أبطلت أمور و نقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت ، و شرائح شرعت ، و شرائط شرطت ... ومما جاء في الشرع:(الصلاة) و أصلها في لغتهم الدعاء...و كذلك

(الصيام) أصله عندهم الإمساك ثم زادت الشريعة النية وغير ذلك »[3]

ذلك من شرائع الصوم و كذلك (الحج) لم يكن عندهم فيه غير القصد وكذلك الزكاة لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية النماء ، و زاده فيها[1]

---

[1]ابراهيم أنيس :دلالة الألفاظ –ص 153-154.
[2]أحمد مختار عمر :علم الدلالة - -ص 246.
[3]ابن فارس :الصاحبي –ص 78-86.

و قد تحدث السيوطي (ت 911هـ) أيضا عن هذا المظهر من مظاهر التطور الدلالي ،أي (تخصيص الدلالة) ضمن باب في كتابه (المزهر) سماه : (معرفة العام و الخاص) ذكره فيه اللفظ (العام المخصوص) و هو عنده اللفظ الذي : « وضع في الأصل عاما ، ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده ...وقد ذكر ابن دريد أن الحج أصله :قصدك البيت و تجريدك له .ثم خص بقصد البيت ، فإن كان هذا التخصيص من اللغة صلح أن يكون مثالا فيه ، وان كان من الشرع لم يصلح ، لان الكلام فيما خصته اللغة لا الشرع ، ثم رأيت له مثالا في غاية الحسن ، وهو لفظ (البيت) ،فإنه في اللغة (الدهر) ،ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع وهو فرد من أفراد الدهر ، و كذلك رث كل شيء في الجمهرة بمعني خسيسة و أكثر ما يستعمل فيما يلبس أو يفترش[2]

-تعميم الدلالة :

و يسمى أيضا توسيع المعنى[3] ، ويصل عند الانتقال من المعنى خاص إلى معنى عام[4] و مثلما يصيب التخصص دلالة بعض الألفاظ فقد يصيب التعميم دلالة بعضها الآخر ، فنجد أن معنى الكلمة يصبح ممكن التطبيق على مدى أوسع و أشمل[5] ، ويصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق[6] .

و غير أن تعميم الدلالات أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها ، و يشبه تعميم الدلالات ما نلاحظه لدى الأطفال حين يطلقون اسم الشيء على كل ما يشبهه لأدنى ملابسة أو مماثلة ، وذلك لقصور محصولهم اللغوي وقلة تجاربهم مع الألفاظ فقد يطلق لفظ الأب على كل رجل يشبه أباه في زيه أو قامته أو لحيته أو

---

[1]ابن فارس ::الصاحبي -ص 86.
[2]السيوطي :المزهر في علوم اللغة و أنواعها –ص 427
[3].ستفن أولمان :دور الكلمة في اللغة ص 162
[4] .السعران :علم اللغة –ص248
[5]ابراهيم أنيس :دلالة الألفاظ –ص 154
[6]أحمد مختارعمر :علم الدلالة –ص 243

شاربه ، وقد يطلق لفظ الأم على كل امرأة تشبه أمه في ثيابها و شعرها و صورتها وتبدو هذه الظاهرة واضحة جلية حين يعبر الطفل عن أنواع الحيوانات و الطيور ، فقد يسمى كل طائر دجاجة و كل حيوان كبير حمارا أو حصانا[1]

وينحصر تعميم الدلالة في إطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على الجنس كله ، وهذه حال الأطفال الذين يسمون جميع الأنهار باسم النهر الذي يروي البلدة التي يعيشون فيها[2] .

و كذلك الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات و تحديدها و يقتنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام و التخاطب ، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي ،وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثارا للتسيير على أنفسهم، و التماسا لأيسر السبل في خطابهم[3] و من الأمثلة التعميم أن الناس في خطابهم اليوم يطلقون اسم (الورد) على كل الزهر ، و (البحر)على النهر و البحر[4]

و الذي نلاحظه من خلال أمثلة تعميم الدلالة هذه أن ثمة علاقة معينة بين المعنى القديم و المعنى الجديد للكلمة، أحيانا تكون هذه العلاقة علاقة مشابهة أو علاقة مجاورة أو بعض علاقات المجاز المرسل.

و من هذا التعميم الناتج عن التشبيه تحويل بعض الأعلام المشهورة إلى صفات فيقال:(حاتم) للكريم المضياف و (عرقوب) لمن عرف باختلاف الوعود...الخ و

---

[1].ابراهيم انيس :دلالة الألفاظ –ص 155

[2]جوزيف فندريس :اللغة –ص 258.

[3]ابراهيم أنيس : دلالة الألفاظ –ص 155.

[4]رمضان عبد التواب : التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه –القاهرة -1983-ص 117.

يرى بعض الباحثين أن تعميم الدلالات اقل شيوعا في اللغات من تخصيصها وأقل أثرا في تطور الدلالات و تغيرها[1] .

و يفسر علم اللغة الحديث ظاهرة التعميم هذه بأنها ناتجة عن إسقاط بعض الملامح التمييزية للفظ :

أ-فالطفل الذي يستخدم كلمة (عم) مع كل رجل قد أسقط الملامح التمييزية للفظ كالقرابة و اكتفى بملمح الذكورة و البلوغ .

ب-و الذي يستخدم العبارة « صحيفة الهواء » قد راعى فقط ملامح مثل نقل الأخبار –و الدورية ...و أسقط ملمح الطبع على ورق و مثل هذا يقال عن (مسرح الهواء) الذي لاحظ فقط ملمح التمثيل و اسقط « بناء المسرح»[2]

05-مظاهر التطور الدلالي عند البصري:

قسم أبو الحسين ـ مجاراة لما تقرر عند الأصوليين في هذا الشأن ـ الحقيقة بحسب المواضع التي تكون حقيقة فيها وبحسب إطلاق فائدتها وكونها مشروطة وبحسب كيفية دلالتها "فأما الأول فهو أن الحقيقة إما أن تكون لغوية وإما عرفية وإما شرعية لأن اللفظ إذا أفاد المعنى على سبيل الحقيقة ،فإما أن يفيد بمواضعة شرعية ،أو غير شرعية بل لغوية ،واللغوية ضربان: إما أصلية أو طارئة – العرفية- والمجاز أيضا قد يكون مجازا في اللغة أو في العرف أو في الشرع[3] وأما القسمة الثانية ،فهي أن اللفظة إذا أفادت فائدة على الحقيقة ،فإما أن تفيدها على الإطلاق ،"فالأول كقولنا -طويل – يفيد ما اختص بالطول في أي جسم كان

[1] ابراهيم انيس: دلالة الالفاظ –ص 154.
[2] أحمد مختارعمر :علمالدلالة –ص 245
[3] المعتمدفي أصول الفقه/ص/19 .

وهذا ضربان :أحدهما يفيد فائدة واحدة ،والآخر يفيد أكثر من فائدة واحدة والثاني نحو قولنا

-أبلق- يفيد اجتماع البياض والسواد بشرط أن يكون في الخيل[1] وأما القسمة الثالثة فهي أن الحقيقة إما أن تكون "اسما أو فعلا أو حرفا . وذلك أنها إما أن تستقل إفادتها بنفسها ولا تفيد على طريق التبع ،وإما أن تفيد على طريق التبع كالحرف فإنه يفيد فائدة ما دخل عليه نحو الواو المفيدة للجمع[2].

والأول :ضربان "أحدهما يفيد ما يفيده مع زمان وهو الفعل ،والآخر يفيد بلا زمان وهو الاسم فيقول "واعلم أنا قد نصف الكلام بأنه مفيد ،ونعني أنه موضوع لفائدة وأنه مستعمل فيها وهذا حاصل في اللفظ المفرد وقد نعني بذلك أنه يفيد اتصال بعض المعاني ببعض ولا يفيد تصوره معناه لأن معناه متصور لنا قبل اللفظ ،والكلام المفيد إيصال بعض المعاني ببعض ،وتعلق بعضها ببعض إما أن يكون اسما مع اسم ،وإما أن يكون اسما مع فعل"[3]

أما الأسماء فإنه لا يمتنع أن يكون فوائد بعضها صفاتا لبعض ،فيفهم من اتصالها فوائدها بعضها ببعض ،كقولنا :زيد أحول ،وزيد طويل "[4] وأما الفعل مع الاسم فإنه لا يمتنع أن يكون فائدة الفعل مستندة إلى فائدة الاسم ،فيستفاد من اتصال الفعل بالاسم إسناد الفعل المسمى بذلك الاسم تقدم الاسم أو تأخر كقولك :زيد يضرب أو يضرب زيد .

01-تغيير الدلالة بالنقل :

[1] المعتمد/ص:19 .
[2] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه /ص :20.
[3] أبو الحسين البصري : المعتمد ، ج1 ،ص:20 .
[4] البصري: المعتمد ، ص 21.

الاسم اللغوي يجوز أن ينقله الشرع إلى معنى آخر والاسم الشرعي" ينبغي أن يجمع شرطين

أحدهما: أن يكون معناه ثابتا بالشرع ،والآخر أن يكون الاسم موضوعا له بالشرع ،وينبغي أن يقال :"الاسم الشرعي هو ما استفيد بالشرع وضعه للمعنى ،وقد دخل إلى تحت ذلك أن يكون المعنى والاسم لا يعرفها أهل اللغة ،وأن يكونوا يعرفونها ،غير أنهم لم يضعوا الاسم لذلك المعنى وأن يكونوا عرفوا المعنى ،ولم يعرفوا الاسم "[1] فأما الدلالة على حسن نقل الاسم عن معناه إلى معنى آخر بالشرع ،فهي أنه لا يمتنع تعلق مصلحة بذلك كما لا يمتنع ثبوتها في جميع العبادات ولا يكون فيه" وجه (قُبح) وإذا لم يمتنع ذلك ،لم يمتنع حُسنه إذ المصلحة وجه حُسن ،وأيضا فقد جاءت الشريعة بعبادات لم تكن معروفة في اللغة، إنما قبح نقل الاسم عن معناه إلى معنى آخر لأنه يقتضي بغير الأحكام المتعلقة به، نحو: أن يأمرنا الله سبحانه بالصلاة ،ونعني به الدعاء فإذا نقل الاسم إلى هذه الأركان بغير الغرض ،قيل هذا يمنع من نقل اسم عن معناه إذا كان قد تعلق به فرض ،ولا يمنع من نقل اسم لم يتعلق به فرض ،وأيضا فلو نقل الله سبحانه اسم الصلاة عن الدعاء لم يسقط فرض الدعاء على المكلفين ،ولو أوجب ذلك سقوط الدعاء عنهم لأمكن أن يدلنا الله على بقاء الفرض بأن يقول :ما كنت أوجبته عليكم فوجوبه باق عليكم"[2] .ومثال ذلك لفظة "صوم" كان يفيد في اللغة الإمساك وهو مفيد في الشريعة إمساكا مخصوصا ،وقولنا "زكاة" يفيد الطهرة والنماء ويفيد في الشرع طهرة مخصوصة وما يؤدي إلى النماء ،إذ قالوا :"لو كان قولنا –صلاة- منقولا إلى معنى شرعي لوجب كونه محصلا مفهوما ،وليس الأمر كذلك ،وليس لكم أن تقولوا :إنه يفيد التحريم والقراءة والركوع والسجود

[1] المعتمد :ص24 .
[2] المعتمد :ص 25 .

،لأن صلاة الأخرس لا قراءة فيها وصلاة المريض لا ركوع فيها ولا سجود .والصحيح أن يقال :إن قولنا صلاة نُقل إلى معانٍ مختلفة[1] .

وأما الحقيقة الشرعية : فهي استعمال الاسم الشرعي فيما كان موضوعا له أولا في الشرع ، وسواء كان الاسم الشرعي ومسماه لا يعرفهما أهل اللغة أو هما معروفان لهم ، غير أنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى ، أو عرفوا المعنى ولم يعرفوا الاسم أو عرفوا الاسم ولم يعرفوا ذلك المعنى ، كاسم الصلاة ، والحج ، والزكاة ، ونحوه..."[2]

فالحقيقة إذن يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : لغوية ، وعرفية ، وشرعية . والسبب في انقسامها هذا هو أن الحقيقة لا بد لها من وضع ، والوضع لا بد له من واضع فمتى تعين نسبت إليه الحقيقة ، فقيل لغوية إن كان صاحب وضعها واضع اللغة كالإنسان المستعمل في الحيوان الناطق ، وقيل شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع كالصلاة المستعملة في العبادة المخصوصة ومتى لم يتعين قيل عرفية سواء كان عرفا عاما ، كالدابة لذوات الأربع أو خاصا لكل طائفة من الاصطلاحات التي تخصهم كالنّقض والقلب والجمع والفرق للفقهاء والجوهر والعرض والكون للمتكلمين والرفع والنصب والجر للنحاة ." [3]

وكما قسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام فلا" يُستراب في انقسام المجاز إلى نحو هذه الثلاثة فإن الانسان المستعمل في الناطق مجاز لغوي والصلاة المستعملة في الدعاء مجاز شرعي وإن كانت حقيقة لغوية والدابة المستعملة في كل ما يدب مجاز عرفي وإن كانت حقيقة لغوية "[4]

---

[1] المعتمد :ص 26

الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ،ص : 47.

البزدوي علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية

[3] الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، 1418ه ،1997م، بيروت لبنان ، ص : 96.

[4] البزدوي: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ، ص : 96.

وأما المجاز فمأخوذ في اللغة من "الجواز ، وهو الانتقال من حال إلى حال ، ومنه يقال جاز فلان من جهة كذا إلى جهة كذا .وهو مخصوص في اصطلاح الأصوليين بانتقال اللفظ من الجهة الحقيقية إلى غيرها ، وقيل النظر في تحديده يجب أن تعلم أن المجاز قد يكون لصرف اللفظ عن الحقيقة الوضعية وعن العرفية والشرعية إلى غيرها ، كما كانت الحقيقة منقسمة إلى وضعية وعرفية وشرعية "[1]

ويوضح البصري في كتابه المعتمد أنه لو لم يكن في اللغة حقيقة لم يكن فيها مجاز ، لأن المجاز حسبه هو ما أفيد به غير ما وضع له ، وفي ذلك كونه موضوعا لشيء لو عُبر به عنه ، لكان حقيقة فيه ، ولو لم يكن في اللغة حقيقة ولا مجاز ، لكان الكلام قد خلا منهما ، وقد قسم المجاز إلى أقسام وذلك جلي في قوله:" لأن الغرض بالمواضعة تمييز المعاني بالأسماء ليقع بها الافهام ، فلو وضعوا لفظة واحدة لشيء ولخلافه على البدل ، لم يفهم بها أحدهما ، وفي ذلك نقص الغرض بالمواضعة ، ودليل ذلك أنه لا يمتنع أن تضع قبيلة اسم _القرء_ للحيض ، وتضعه أخرى للطُهر ، ويشيع ذلك ويخفى كون الاسم موضوعا لهما من جهة قبيلتين ، فيُفهم من إطلاقه الحيض والطُهر على البدل ، وأيضا فإن المواضعة تابعة للأغراض ، وقد يكون للإنسان غرض في تعريف غيره شيئا مفصلا ، وقد يكون غرضه بأن يعرفه مجملا "[2]

وقد ورد في الإحكام للآمدي :" هو اللفظ المتواضع على استعماله ، أو المستعمل في غير ما وضع له أولا في الاصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق "[3]

---

[1] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ،ص : 47.
[2] الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه ، ص : 22.
[3] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام :ص : 48.

ويعني بالتعلق بين محل الحقيقة والمجاز أن يكون محل التجوز مشابها لمحل الحقيقة في شكله وصورته ، كإطلاق اسم الإنسان على المصور على الحائط ، أو في صفة ظاهرة في محل الحقيقة ، كإطلاق اسم الأسد على الإنسان لاشتراكهما في صفة الشجاعة، أو لأنه كان حقيقة كإطلاق اسم العبد على المعتق ، أو لأنه يؤول إليه في الغالب ، كتسمية العصير خمرا وأنه مجاور له في القالب ، كقولهم : جرى النهر والميزاب ،ونحوه"[1].وقد عنى الآمدي بهذا الكلام المجاز اللفظي وهو المتواضع على استعماله أو المستعمل في غير ما وضع له.

02-الدلالة العرفية:

لقد تناول الحسن البصري في المعتمد الدلالة العرفية وهي نوع من أنواع الدلالة عنده ، والاسم العرفي عنده هو " فهم ما انتقل عن بابه بعرف الاستعمال وغلبته عليه ، لا من جهة الشرع ، أو ما أفاد ظاهره لاستعمال طارئ من أهل اللغة ، مالم يكن يفيده من قبل ، إن قيل : أليس قولنا_ دابة _

يفيد في العرف _الفرس_ وهو يفيد في اللغة أيضا لأنه يفيد في اللغة ما يدب ، وهو من الأسماء العرفية "[2]

وأما إمكان نقل الاسم بالعرف "فقد بان بما بان به إمكان نقله بالشرع ، وأما حسن ذلك فالذي يبينه أنه قد يحصل في انتقال الاسم غرض صحيح ، وما يحصل فيه ذلك فهو حسن ، لأنه لو قبح ما قبح إلا لأنه لا غرض فيه ، ومعلوم أنه قد تنفر الطباع بعض عن بعض المعاني ، وتتجافى الناس التصريح بذلك فيَكْنون عنه باسم ما انتقل عنه. وقد سّموا ما يدب دابة ، فلما كان الدبيب في بعض الحيوان أشد وأسرع ، أو كانوا له أكثر مشاهدة ، وكان اهتمامهم به أشد ، كثُر استعمال

[1] أبو الحسين البصري :المعتمد ، ص 48.
[2] الحسن البصري : المعتمد ، ص : 28.

قولهم دابة فيه فيصير هو المفهوم عند إطلاقه لكثرة استعمالهم الاسم فيه وذلك هو الفرس"[1]

وأما التعبير بلفظ الأسد عن الإنسان تعظيما له فليس لتقدير مسمى الأسد الحقيقي فيه ، بل لمشاركته له في صفة الشجاعة ، والحقيقة العرفية وإن كانت حقيقة بالنظر إلى تواضع أهل العرف عليها فلا تخرج عن كونها مجازا بالنسبة إلى استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولا ، ولا تناقض وإذا عرف معنى الحقيقة والمجاز ، فمهما ورد لفظ في معنى وتردد بين القسمين فقد يعرف كونه حقيقة ومجازا بالنقل عن أهل اللغة ، وإن لم يكن نقل فقد يعرف كونه مجازا بصحة نفيه في نفس الأمر ويعرف كونه حقيقة بعدم ذلك ، ولهذا فإنه يصح أن يقال لمن سمي من الناس حمارا لبلادته "[2] أنه ليس بحمار ولا يصح أن يقال أنه ليس بإنسان في نفس الأمر لما كان حقيقة فيه .

ويوضح لنا الحسن البصري في كتابه المعتمد كيفية انتقال الاسم بالعرف قائلا: " وأما كيفية انتقال الاسم بالعرف فهو أنه يتعذر مع كثرة أهل اللغة أن يتواطؤوا على ذلك ، ولكنه لا يمتنع أن ينقل الاسم طائفة من الطوائف ، ويستفيض فيها ويتعدى إلى غيرها فيشيع في الكل على طول الزمان ، ثم ينشأ القرن الثاني فلا يعرفون من أطلق ذلك الاسم إلى ذلك المعنى الذي نقل إليه"[3]

وللإنسان قدرة في فهمه للمعنى العرفي واللغوي معا "وأمارة انتقال الاسم فهو أن يسبق إلى الأفهام عند سماعه معنى غير ما وضع له في الأصل ، فإن كان السامع للاسم يتردد في فهمه المعنى العرفي واللغوي معا ، كان الاسم مشتركا فيهما على سبيل الحقيقة " وقد بين الآمدي في الإحكام أن الدلالة العرفية تتبادر إلى مفهوم الإنسان وذلك من خلال قوله :" ومنها أن يكون المدلول مما يتبادر إلى الفهم من

[1] المعتمد ، ص : 28.
[2] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام .
[3] الحسن البصري: المعتمد ، ص :28.

إطلاق اللفظ من غير قرينة مع عدم العلم بكونه مجازا بخلاف غيره من المدلولات ، فالمتبادر إلى الفهم هو الحقيقة وغيره هو المجاز"[1]

فأما قسمة الأسماء العرفية فقد تناولها الحسن في كتابه وهي :" أن العرف إما أن يجعل الاسم مستعملا في غير ما كان مستعملا في اللغة ، إما أن لا يجعله مستعملا في غيره وهذا الأخير لا يكون إلا بأن يستعمله في بعض ما كان يفيده في اللغة ، كقولنا دابة ، وأما المستعمل في غير ما كان يفيده في اللغة فضربان: أحدهما أن يكون الاسم قد صار مجازا فيما كان حقيقة في اللغة ، والآخر أن تبقى حقيقة فيه حتى يكون مشتركا بين المعنى اللغوي والمعنى العرفي ."[2]

لما: "ذهب أكثر الناس إلى ذلك ،وحُكي عن قوم المنع منه ،وليس يخلو خلافهم في ذلك إما أن يكون خلافا في معنى ،أو في عبارة ،والخلاف في المعنى ضربان :"أحدهما أن يقولوا :إنّ أهل اللغة لم يستعملوا الأسماء فيما نقول إنها مجاز فيه نحو: اسم الحمار في البليد ،وهذا مكابرة لا يرتكبها أحد، والآخر أن يقولوا :إن أهل اللغة وضعوا في الأصل اسم الحمار للرجل البليد ،كما وضعوه للبهيمة وهذا باطل، لأنها كما نعلم باضطرار أنهم يستعملون ذلك في البليد ،فإننا أنهم استعملوا ذلك على طريق التبع والتشبيه للبهيمة ،وأن استحقاق البليد لذلك ليس كاستحقاق البهيمة"[3] ولذلك يسبق إلى الأفهام من قول القائل :رأيت الحمار "البهيمة" دون البليد، ولو كان موضوعا لهما على السواء ،لم يسبق إلى الأفهام أحدهما ،فإن قيل :فإذا كان الحقائق تعم المسميات فلماذا تجوز بالأسماء عن ما وضعت له ؟قيل: لأن في المجاز من المبالغة والحذف ما ليس في الحقيقة ،ولهذا وصفنا البليد بأنه

[1] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ص 50
[2] الحسن البصري : المعتمد ، ص : 28.
[3] المعتمد: ص 29

حمار كان أبلغ في الإبانة عن بلادته من قولنا بليد ،وقد يحصل الكلام مجازا بضرب من الحذف فيستعمل ذلك طلبا للتخفيف.[1]

وأما الخلاف في الاسم فبأن يسلم المخالف أن استعمال اسم الحمار في البليد ليس بموضوع له في الأصل وأنه بالبهيمة أخص ،لكنه يقول: "لا أسميه مجازا إذا عني به البليد لأن أهل اللغة لم يسموه بذلك –بل أسميه ،مع قرينته، حقيقة- فيقال له :إن أردت أن العرب لم تسّمه بذلك ،فصحيح ،وإن أردت أن الناقلين عنهم لم يسموه بذلك ،فباطل بتلقيبهم كتُبهَم بالمجاز، وبأنهم يقولون في كتبهم هذا الاسم مجاز وهذا الاسم حقيقة"[2]

ذهب الجمهور إلى أن الله سبحانه قد خاطبنا في القرآن بالمجاز ،ونفى بعض أهل الظاهر ذلك والدليل على حُسن ذلك أن إنزال الله عز وجل القرآن بلغة العرب يقتضي حُسن خطابه إياها فيه بلغتها ما لم يكن فيه تنفير وليس هذه سبيل المجاز "لأن أكثر الفصاحة إنما تظهر بالمجاز والاستعارة

وأما الدلالة على أن في القرآن مجازا فقول الله عز وجل :(...جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَض فَأَقَامَهُ...)[3]وقوله (وَجَاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفاً صَفاً)[4] وقوله (إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)[5] وليس يخلو المخالف إما أن يقول :إن هذه الألفاظ وُضعت في الأصل للمعاني التي أرادها الله"[6] و إما أن يقول :إن هذا الكلام كان مجازا في اللغة لهذه المعاني ،ثم نُقل إليها بالشرع فصار من الحقائق الشرعية –وهذا باطل- لأنه لو كان كذلك ،لسبق إلى أفهام أهل الشرع معانيها التي أرادها الله، كما سبق إلى

---

[1] المعتمد: ص 29.
[2] المعتمد: ص 30 .
[3] سورة الكهف ، الآية 77 .
[4] سورة الفجر ، الآية 22.
[5] سورة القيامة ، الآية 23.
[6] المعتمد:ص 30 .

أفهامهم الصلاة الشرعية عند سماعهم اسم ص"(الصلاة)ومعلوم أنه لا يسبق إلى الأفهام عند سماع قول الله عزّ وجّل (إِلَى رَبِهَا نَاظِرَة) إلى "ثواب ربها ناظرة"[1]

لقد تعرضت في هذا الفصل إلى ظاهرة التغير أو التطور الدلالي الذي يطرأ على الكلمات ، ومن مظاهره : تخصيص الدلالة ، توسيع الدلالة ، نقل الدلالة ، رقي الدلالة ، انحطاط الدلالة .

[1]المعتمد:ص 31

والتغير الذي يطرأ على اللغة سواء في أصواتها أو دلالة مفرداتها أو في الزيادة التي تكتسبها اللغة أو نقصان نتيجة لعوامل مختلفة ترتبط بالحياة الاجتماعية للأفراد .

وقد يكون تغيير الدلالة بالنقل : و ذلك بنقل الاسم اللغوي الذي ينقله الشرع إلى معنى آخر ، وينبغي أن يجمع شرطين : أحدهما : أن يكون معناه ثابتا بالشرع والآخر أن يكون الاسم موضوعا له بالشرع .ويمكن أيضا نقل الدلالة بالعرف ، بما بان به إمكان نقله بالشرع وهذا ما وضحه البصري في قوله : " وأما كيفية انتقال الاسم بالعرف فهو أنه يتعذر مع كثرة أهل اللغة أن يتواطؤوا على ذلك ، ولكنه لا يمتنع أن ينقل الاسم طائفة من الطوائف ويستفيض فيها ويتعدى إلى غيرها فيشيع في الكل على طول الزمان ثم ينشأ القرن الثاني ، فلا يعرفون من أطلق ذلك الاسم إلى ذلك المعنى الذي نقل إليه .

ومن مظاهر التغيير الدلالي :تخصيص الدلالة ، وهو أن تقتصر دلالة اللفظ العام على بعض ما كانت تدل عليه ، بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصورا على أشياء أقل عددا مما كانت عليه الكلمة في الأصل وعكس التخصيص تعميم الدلالة : الذي يسمى بتوسيع المعنى ، ويصل عند الانتقال المعنى الخاص إلى المعنى العام .

الفصل الرابع

الفصل الرابع: المباحث الدلالية عند البصري

المبحث الأول :اللغة عند البصري

ـالمبحث الثاني: الحقيقة والمجاز

المبحث الثالث: الترادف والاشتراك

المبحث الرابع :الإحكام والاشتباه

01 -اللغة عند البصري :

تؤدي اللغة وظيفة بشرية ، فهي عبارة عن أفكار نعبر عنها بأصوات ناتجة بفعل الكلام وهذا الجمع بين مضامين فكر وبين أصوات يحدد "المعنى الضيق والدقيق لكلمة لغة ، وباعتبارها وسيلة تواصل فهي تندرج حينئذ ضمن مجموعة الأدلة التي تبلّغ بإتقان نسبي دلالات تمس كل حواسنا ، فكل حاسة يمكن أن يقابلها نوع من اللغة ، فهي سمعية إذا كانت موجهة للأذن وهي بصرية إذا كانت موجهة للعين ...إلخ [1]واللغة صوت ومعنى ، وعلى النظرية اللغوية أن ترصد المبادئ والقواعد التي تتحكم في الربط بين الأصوات والمعاني ولهذا تفترض النظرية اللغوية أنَّ المتكلم حين ينتج متواليات لغته ، ينطلق من تمثيلين تمثيل صوتي وتمثيل دلالي ، ويعكس التمثيل الصوتي الكيفية التي تؤدي بها الجملة صوتيا ويعكس التمثيل الدلالي ما تفيده من معنى.[2]

واللغة كما عرفها عبد "الصبور شاهين" في كتابه علم اللغة العام ، أنها تطلق على تلك الأصوات التي ينتجها جهاز النطق في الإنسان معبرا بها عما يحس

[1] جان بيرو ، اللسانيات ،ترجمة: الحواس مسعودي ،مفتاح بن عروس ، دار الآفاق ، الجزائر ،2001، ص 01.
[2] عبد المجيد جحفة : علم الدلالة الحديث ، سلسلة المعرفة اللسانية ، الطبعة الأولى ،2000 ، ص 09

به من حاجات يريد بيانها والإيضاح عنها ."[1] وهي عند ابن جني :" أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم "[2]

واللغة قدرة ذهنية تتكون من مجموع المعارف اللغوية بما فيها المعاني والمفردات والأصوات والقواعد التي تنظمها جميعا ، تتولد وتنمو في ذهن الفرد ناطق اللغة أو مستعملها ، فتمكنه من إنتاج عبارات لغته كلاماً أو كتابة ،كما تمكنه من فهم مضامين ما ينتجه أفراد مجموعته من هذه العبارات ، وبذلك توجد الصلة بين فكره وأفكار الآخرين ."[3]

من أهم المباحث التي تطرق إليها علماء الأصول العلاقة التي تربط الدال بالمدلول وأنَّ هذه المعاني قائمة في" النفس تعبر عنها ألفاظ اللغة ، فهي ترجمة للفكر وما يجري فيه ، ولا نستطيع الحكم على صحة هذا الفكر وسلامته إلا من خلال تلك الألفاظ .[4]واللغة من أعظم النعم التي خص الله تعالى بها الإنسان ، وميزه بها على الحيوان ، فهي إحدى وسائل الاتصال بين الأفراد بعضهم البعض .[5] ونظرة الأصوليين لوظيفة اللغة تنطلق أساسا من مبدأ القصد الذي قالوا به في الألفاظ والعبارات المركبة ، فقد ذهب الأصوليون إلى أنَّ القصد من المواضعة في المفردات تمييز المعاني بالأسماء ليقع بها الإفهام ، ويرون أيضا أنَّ المواضعة تابعة للأغراض ، كما أنَّ العبارات لا بدَّ فيها من مبدأ القصد ، لأن العبارة إذا لم تتضمن هذا المبدأ

[1] عبد الصبور شاهين : علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة ، 1416،1996 م ،ص 22.
[2] ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الجزء الأول ، ص33.
[3] محمد علي عبد الكريم الرديني : فصول في علم اللغة العام، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ص 11.
[4] السيد أحمد عبد الغفار : التصور اللغوي عند علماء وأصول الفقه ،دار المعرفة الجامعية ، 1996، الإسكندرية ، ص40.
[5] فيوليت فؤاد ابراهيم ،سعاد بسيوني ، عبد الرحمن سليمان ،محمد محمود النخاس ، مكتبة زهراء الشرق الطبعة الأولى ،2001 ،القاهرة ،ص183.

لم تتم عملية الاتصال بين المتكلم والمتلقي وهذا نابع من قناعتهم بأن العبارات إنما وضعت دلالات على المعاني المقصودة ليقع العلم لغيره ،أي : المتلقي ، بما في ضميره ، أي : المتكلم ، وباشتراط الأصوليين لمبدأ القصد في المواضعة والعبارات نراهم قد وضعوا حدا فاصلا بين اللغة الطبيعية وغيرها من الأصوات الأخرى وبين مستعملها ومهملها .[1] فلا يمكن أن تكون هناك عبارات دون أن يكون لها معاني خاصة بها ومتعارف عليها ومن هنا نقول أنه لا يمكن أن تتم عملية التواصل دون مبدأ القصد، لأنه يعتبر الهدف الرئيسي الذي لهذه العملية .ولقد ربط المعتزلة دلالة الكلام بالمتكلم وحاله ابتداءً من إتقان عملية المواضعة وانتهاءً بقانون القصد الذي ارتبط بعملية التواضع اللغوية في بادئ الأمر بمعنى أن الكلام وجد ليكون دالا فالذي يتقن المواضعة يستطيع بالإضافة إلى قصده أن يدل .[2]

بمعنى أنَّ على المتكلم أن يعي بشروط المواضعة حتى يكون كلامه دالا .

01-مسألة التوقيف والتوفيق :

يعتبر الحسين البصري مثل سائر الأعلام اللذين تحدثوا عن قضية اللغة أهي توقيف أم توفيق واللغة عنده توقيف وتوفيق و يقول في المعتمد :" وليس يمنع من اطراد الحقائق قول الله سبحانه : (وَعَلَّم آدَم الأسْمَاء كُلَهَا)[3] لأن ذلك إنما يقتضي تعليمه أسماء ما حضره ، دون ما يحدث ، وأن نص الله سبحانه له على الأسماء لا يمنع من لم ينص له أن يقيس على أنه إذا لم يجز أن تكون

[1] موسى بن مصطفى العبيدان : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، الأوائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002 ، دمشق ، ص 26- 27
[2] البحث الدلالي عند المعتزلة ،ص 30.
[3] سورة البقرة :الآية 31.

الأسماء كلها توقيفا ، وجب تخصيص قول الله عز وجل : (وَعَلَّم آدَم الأسْمَاء كُلَهَا) .[1]

إذن لإثبات أن اللغة توقيف استند على قوله عز وجل :(وَعَلَّم آدَم الأسْمَاء كُلَهَا) ، كما نجد أن هناك العديد من العلماء من اعتبر قوله عز وجل دليلا قاطعا لتوقيف اللغة ، والوجه الآخر أن يطرد المخالِفُ الاسم في معناه ، إلا أنه يقول : إنما فعلت ذلك لعلمي باضطرار من قصْد واضعي اللغة أنهم سّموا بقولهم –طويل- كل ما اختص بالطول ، مما حدث ومما سيحدث ، ويمكن أن يقال له في ذلك : إنما علمتَ ذلك لعلمك أنهم سموا الطويل _طويلا _ لاختصاصه بالطول ، وأنه إذا كان هذا غرضهم وجب طرده ، ويقال له ، فهَبْ أنك علمت ذلك ضرورة أليس لو لم تعلم ذلك ضرورة وعلمت أنهم سموا الطويل طويلا لاختصاصه بالطول لا غير" [2]

وهذا ما يبين الوجه الآخر للغة أنها توفيق وليس توقيف ، ومن هنا نلاحظ أنه وقف على كلا الموقفين (التوفيق والتوقيف).وفي المحصول ورد أنّه لابدّ في أوّل الأمر من التوقيف ، ثم بعد ذلك لا يمتنع أن تحدُث لغاتٌ كثيرة بسبب الاصطلاح ، بل ذلك معلوم بالضرورة ،ألا ترى أن الناس يُحْدثُون في كل زمان ألفاظا ما كانوا يستعملونها قبل ذلك .[3]

وفي هذا الصدد يقول سيد قطب في ظلال القرآن :"ها نحن، نشهد ما شهده الملائكة في الملأ الأعلى ، ها نحن نشهد طرفا من ذلك السّر الإلهي العظيم الذي أودعه الله هذا الكائن البشري وهو يسلمه مقاليد الخلافة ، سر القدرة على الرمز بالأسماء للمسميات ، سر القدرة على تسمية الأشخاص والأشياء

[1] أبو الحسين البصري: المعتمد ،ص : 37.
[2] أبو الحسين البصري: المعتمد : ص 37.
[3] فخر الدين الرّازي :المحصول في علم أصول الفقه ، الجزء الأول ، ص 189.

بأسماء يجعلها ، وهي ألفاظ منطوقة ، رموزا لتلك الأشخاص والأشياء المحسوسة ، وهي قدرة ذات قيمة كبرى في حياة الإنسان على الأرض ، ندرك قيمتها حين نتصور الصعوبة الكبرى ،لو لم يوهب الإنسان القدرة على الرمز بالأسماء للمسميات ،والمشقة في التعامل والتفاهم ، حين يحتاج كل فرد لكي يتفاهم مع الآخرين على شيء أن يستحضر هذا الشيء بذاته أمامهم ليتفاهموا بشأنه ...الشأن شأن "نخلة" فلا سبيل إلى التفاهم عليه إلا باستحضار جسم النخلة .[1] ومن خلال هذا القول يمكننا أن نتصور المشقّة الهائلة في حياتنا اليومية لولا تسمية الأسماء للمسميات ، ولولا فضل الله على عباده لما أودع في حياتهم رموزا دالّة تعينهم على الفهم ومعرفة القصد .والظاهر أن الأسماء التي عُلمها "آدم"[2] هي " ألفاظ تدل على ذوات أشياء التي يحتاج نوع الإنسان إلى التعبير عنها لحاجته إلى ندائها ، أو استحضارها ، أو إفادة حصول بعضها مع بعض ،فيظهر أن المراد بالأسماء ابتداءً أسماءُ الذوات من الموجودات مثل الأعلام الشخصية وأسماء الأجناس من الحيوان والنبات والحجر والكواكب مما يقع عليه نظر الإنسان [3]

02 الحقيقة و المجاز:

خضعت فكرة الحقيقة والمجاز عند البصري إلى عملية كشف دقيقة جعلت الحكم المترتب على عملية الكشف تلك، حكما يشوبه الغموض لا سيما للقارئ غير المتأمل ،إذ إنّ البصري أكدّ على نحو واضح وقوع الحقيقة

---

[1] السيد قطب : في ظلال القرآن ، الجزء الأول ، ص 57.

[2] آدم: اسم الإنسان الأول أبي البشر في لغة العرب وقيل منقول من العبرانية لأن آداما بالعبرانية بمعنى الأرض وهو قريب لأن التوراة تحدثت على خلق آدم وأطالت في أحواله ،ووقع في دائرة المعارف العربية أن آدم سمي نفسه "إيش" ، وللإنسان الأول أسماء أخرى في لغات الأمم ، وقد سماه الفرس القدماء "كيومرت" بفتح الكاف في أوله وبتاء مثناة فوقية في آخره ، ويسمى أيضا "كيامَرِتن" ، قالوا إنه مكث في الجنة ثلاثة آلاف سنة ثم هبط إلى الأرض فعاش في الأرض ثلاثة آلاف سنة أخرى ، واسمه في العبرانية "آدم" كما سمي في التوراة وانتقل هذا الاسم في اللغات الأفرنجية من كتب الديانة المسيحية فسموه "آدام" بإشباع الدال .(الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير ،الجزء الأول ، ص 408.)

[3] محمد الطاهر بن عاشور :التحرير والتنوير ، الجزء 01 ،ص 409.

والمجاز في اللغة لقول أهل اللغة أنفسهم لهذا الاسم حقيقة ،وهذا الاسم مجاز [1] كما أنه بيّن أن الحقيقة ما أُفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع فيها التخاطب به وقد دخل في هذا الحد الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية .فالمجاز *هو المقوم التعبيري الحقيقي الذي يبث الحياة في اللغة من خلال حركة امتدادية بين تركيباتها التي تخضع إلى تغيرات لا حدود لها.[2] وهو عند البصري :"ما أفيد معنى مصطلحا عليه ،غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب فيها ،وقد حدّ الشيخ أبو عبد الله الحقيقة بأنه ما انتظم لفظها معناها من غير زيادة ولا نقصان ولانقل بأنه ما لا ينتظم لفظه معناه لأجل زيادة ،هو الذي ينتظم المعنى إذا أسقطت الزيادة نحو قوله سبحانه (لَيْسَ كَمِثْله شيء) فإن الكاف زائدة.فمتى أسقطناها صار *ليس مثله شيء* وأما الذي لا ينتظم المعنى لأجل النقصان فهو الذي ينتظمه إذا زدنا في الكلام ما نقص منه نحو قوله عزّ وجل (وسْئَل القرْيـة...)[3]لأنه قد أسقط من الكلام "أهل القرية [4]وقد حدّ الشيخ أبو عبد الله أخيرا الحقيقة بأنها ما أفيد بها ما وضعت له .وحدّ المجاز بأنه أفيد به غير ما وضع له .وهذا يلزم عليه أن يكون من استعمل اسم *السماء*في *الأرض* قد يجوّز به ،لأنه قد أفاد به غير ما وضع له[5]وكذلك من استعمل اسم الأسد في الشجاع ،فإن قلتم :يفهم ذلك إذا دّلنا على أنه أراد به الرجل الشجاع"

فالمجاز هو ما أفيد به معنى مصطلحا عليه غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب فيها ومنه قال "البصري" :" فإذا قال الواضع :سموا هذا حائطا ،أو قال قد سميت هذا حائطا ،أن لا يكون قوله-

[1] الحسين البصري :المعتمد في أصول الفقه،ج1 ،ص 18
[2] حاتم حسن : البحث الدلالي عند المعتزلة ،ص:104
[3] سورة يوسف : الآية 82.
[4] الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه:ص 18
[5] نفس المصدر:المعتمد،ص :17

حائط – في تلك الحال حقيقة للحائط قيل كذلك نقول لأنه لم يتقدم على ذلك مواضعة ،فيكون قد أفاد بقوله –حائط- ما اقتضته تلك المواضعة ،ولا يكون أيضا مجازا لأنه لم يتقدمه مواضعة بخلاف ما أفاد به الآن فيكون مجازا. فإن قيل: فيجب إذا أفاد المتكلم بكلامه معناه العرفي أو الشرعي أن يكون مجازا ،لأنه غير المواضعة الأصلية ،قيل هو مجاز بالإضافة إلى المواضعة الأصلية وليس مجاز بالإضافة إلى المواضعة العرفية ،لأنه لم يفد به في الاصطلاح معنى غير ما وضع له ،وكذلك القول في الاسم الشرعي.[1]

وقد ورد في الإحكام في أصول الأحكام "للآمدي" قوله:" أما في اصطلاح الأصوليين ، فاعلم أن الأسماء الحقيقية قد يطلقها الأصوليون على لغوية وشرعية ، واللغوية تنقسم إلى وضعية وعرفية ، والحقيقة الوضعية هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في اللغة كالأسد المستعمل في الحيوان الشجاع العريض الأعالي ، والإنسان في الحيوان الناطق .

وأما الحقيقة العرفية اللغوية ، فهي اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي وهي قسمان :

الأول: أن يكون الاسم قد وضع لمعنى عام ، ثم يخصص بعرف استعمال أهل اللغة ببعض مسمياته ، كاختصاص لفظ الدابة بذوات الأربع عرفا ،وإن في أصل اللغة لكل ما دب ، وذلك إما لسرعة دبيبه أو كثرة مشاهدته ، أو كثرة استعماله ، أو غير ذلك [2].

[1]. الحسين البصري : المعتمدفيأصولالفقه:ص 17
[2]الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ، ص : 46.

الثاني: أن يكون الاسم في أصل اللغة بمعنى ، ثم يشتهر في عرف استعمالهم بالمجاز الخارج عن الموضوع اللغوي ، بحيث أنه لا يفهم من اللفظ عند إطلاقه غيره ."[1]

لقد ورد في كتاب المعتمد ما يبين الفصل بين الحقيقة والمجاز وإنما يكون هذا الفصل من جهة اللغة ،إما بنص من أهل اللغة ،وإما بالاستدلال بعاداتهم ،والأسبق إلى أفهامهم وبما يجب للحقيقة والمجاز

أما الأول: فنحو أن "يقولوا هذه حقيقة وهذا مجاز ،أو يقولوا :هذا الكلام إذا عُني به ما وضع له ،أو يقولوا :إذا عُني به كذا لم ينتظم لفظه معناه من غير زيادة ولا نقصان ولا نقل،وقد فرق بينهما بالاطراد ونفيه ،فمتى اطّرد الاسم في معنى الحد الذي استعمل في معنى على الحد الذي استعمل فيه من غير منع شرعي كان حقيقة فيه،ومتى لم يطرّد فيه من غير منع كان مجازا لأن المجاز لا يطرّد"[2] ويمثل لذلك بقوله :"ألا ترى أن وصفنا للرجل الطويل بأنه نخلة لما كان مجازا ،لم يطرد في كل طويل ...وما ذكروه من التمثيل بالنخلة فهو مثال واحد"[3]وقد فرق بينهما بأن اللفظة إذا أفادت الشيء على الحقيقة ،يصرف فيها بجمع وتثنية واشتقاق وتعلق بالغير ،نحو:اسم الأمر إذا وقع على القول فإنه يتعلق بالمأمور به فيقال هو أمر بكذا ،وإذا لم يُجمع الاسم ولم يُثن ولم يشتق منه ،لم يكن حقيقة...فمثلا "قولنا رائحة تقع على الرائحة حقيقة ولا يشتق منه ،وقيل أيضا :إذا علمنا استعمال أهل اللغة اللفظة في شيء ،ولم يدل دلالة على أنها مجاز فيه ،كانت حقيقة فيه ولقائل أن يقول إنما علمنا أنها غير مجاز ،لنفى أدلة المجاز عنها ،وقيل أيضا إن الشيء إذا سمي باسم ما

[1] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام :ص 46.
[2] أبو الحسين البصري: المعتمد:ص 32
[3] نفس المصدر:ص 33 .

هو جزاء عنه ،كقول الله عزّ وجّل (وَجَزَاءُ سَيِئَةٍ سَيِئَةٌ مِثْلُهَا)[1] ولقائل أن يقول :"إن للتشبيه والجزاء وغير ذلك وجوه لأجلها تجوزوا وليست أمارات للمجاز ،لأنه لا يمتنع أن يستعملوا الاسم في الشيء ،وفيما يشبهه وفيما هو جزاء عنه وفيما يؤدي إليه أصل الوضع ،فينبغي أن يعلم أن الاسم مجاز فيما هو جزاء عنه" [2]

وقد ذكر "أبو الحسين" أنه إذا علقت الكلمة بما يستحيل تعلقها به فاعلم أنها مجاز فيه،نحو قول الله عزّ وجّل (وَسْئَلْ القَرْيَة ...)[3] وهذا الوجه" لا يصّح لأنّا إنما علمنا بالعقول أنّ القرية لم تُرَدْ ،فأما أن اسم القرية مجاز في أهلها فيحتاج إلى دلالة ،لأنه لا يجب إذا لم يُرِدْ المتكلم معنى من المعاني بكلامه وأراد غيره أن يكون الكلام مجازا في ذلك الغير ،ألا ترى أن الكلمة لو كانت مشتركة بين حقيقتين ،وعلمنا أن استحالة إرادة الحكيم لأحدهما وأنه قد أراد الأخرى ،لم تكن الكلمة مجازا فيه"[4] .كما تطلق الحقيقة "ويراد بها ذات الشيء وماهيته ،كما يقال حقيقة العالِم من قام به العلم وحقيقة الجوهر المتحيز ،وهذا محل نظر المتكلمين ،وتطلق بمعنى اليقين ،وفي الحديث –لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان- ويراد بها :المستعمل في أصل ما وضعت له في اللغة ،وحكم الحقيقة وجوب العمل بها عند استعمال اللفظ في حقيقته من غير بحث عن المجاز"[5] .

وتنقسم الحقيقة إلى لغوية وعرفية وشرعية ،لأن الوضع المعتبر فيه إما وضع اللغة وهي اللغوية كالأسد للحيوان المفترس أولا ،وهو إما وضع

---

[1] سورة الشورى :الآية 40 .
[2] الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه ، ص:33.
[3] . سورة يوسف: الآية182.
[4] أبو الحسين البصري: المعتمد ، ص: 34.
[5] الزركشي :البحر المحيط ،ج2/ص:152 .

الشارع وهي الشرعية كالصلاة ،للأركان وقد كانت في اللغة للدعاء أولا وهي العرفية المنقولة عن موضوعها الأصلي إلى غيره بعرف الاستعمال .

وقد حصرهما "الزركشي" في أمرين:" أحدهما :أن اللغوية أصل الكل ،فالعرف نقلها عن اللغة إلى العرف والشرع نقلها عن اللغة إلى العرف والشرع نقلها عن اللغة والعرف .والثاني:إن الوضع في اللغوية غير الوضع في الشرعية والعرفية ،فإنه في اللغة تعليق اللفظ بإزاء معنى لم يعرف به غير ذلك الوضع"[1].

أ-أحكام الحقيقة والمجاز:

يورد "البصري" مجموعة من الأحكام المعرفية المتعلقة بالحقيقة والمجاز فيقول: "اعلم أن من أحكام الحقيقة والمجاز أنهما لا يدخلان أسماء الألقاب ،لأن الحقيقة هي ما أفيد بها ما وُضعت له والمجاز هو ما أفيد به معنى غير ما وُضع له، على تقدم أي: ما وضعت له وضع أهل اللغة ،وكون اللفظ حقيقة ومجازا تبعا لكونها موضوعة لشيء قبل استعمال المستعمل فيما وضعت له ،كانت حقيقة وإن استعملها في معنى آخر كانت مجازاً"[2]

فمن أحكام الحقيقة والمجاز :أنه لا يخلو منهما كلام وضعه أهل اللغة لشيء ،واستعمله المستعمل فيما استعملوه لأن المتكلم به إذا عَنَى به ما عناه أهل اللغة فإما أن يعنى به ما عنوه في الأصل فيكون حقيقة أو على سبيل التبع فيكون مجازاً ومن أحكام الحقيقة والمجاز أنه "لا يجوز أن يكون اللفظ مجازاً في شيء ولا يكون حقيقة في غيره ،ومن حكم اللفظ أن يُحمل على حقيقته إذا

[1] الزركشي: البحر المحيط،ج154/2.
[2] أبو الحسين البصري: المعتمد، ص 35.

تجرد ولا يحمل على مجازه إلا لدلالة لأن واضع الكلام للمعنى إنما يضعه ليكتفي به في الدلالة عليه وليستعمله فيه ،نحو: إذا سمعتموني أتكلم "[1]

إن المجاز هو" المقوم التعبيري الحقيقي الذي يبثُّ الحياة في اللغة من خلال حركة امتدادية بين تركيباتها التي تخضع إلى تغيرات لا حدود لها"[2]

03-المشترك اللفظي:

لقد أدرك العرب هذه الظاهرة قديما وتتبعوا ألفاظها دون الاهتمام بأصل نشوئها أو تطورها واختلف العلماء في إمكان وقوعه ، وذهب بعضهم إلى أنه ممكن الوقوع ، ويدللون على صحة وجهتهم بالسماع عند العرب ، ويؤكدون هذا السماع ، بأننا نجد الحرف مشتركا بين عدة معان كمن للابتداء وللتبعيض ، وغيرها من المعاني ، ونجد هذا الفعل مشتركا بين الحال والاستقبال والماضي مشتركا بين الخبر والدعاء : كعافاه الله ، كما أنكر بعض اللغويين القدامى وجود المشترك اللفظي بين الكلمات ، "كابن درستويه" (ت 347ه) "[3].

أهم عوامل نشوء المشترك :

[1] نفسه أبو الحسين البصري: المعتمد :ص 35 .
[2] علي حاتم حسن :البحث الدلالي عند المعتزلة :ص 104
[3] محمد الرديني: فصول في علم اللغة العام ، ص 246.

01- اختلاف القبائل: بأن يضع اللفظ لأحد المعاني حي من أحياء العرب ، وللمعنى الآخر حي آخر ، ويعلم كل فريق بوضع الآخر ، ويشيع الاستعمالان .

02- شيوع الاستعمال المجازي التي تشتهر وتصبح في درجة الحقائق (كالحوت) فهو في الأصل (السمك) ، ثم أطلق على أحد بروج السماء تجوزا وشاع حتى صار حقيقة فيه .

03- اختلاف الاشتقاق: وذلك بأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى جعلها من المشترك مثل (وجد ، يجيء ماضيا مثل "الوجدان "، بمعنى : العلم بالشيء والعثور عليه فيقال: وجدت الضالة إذا عثرت عليها ، ومن "الموجدة " بمعنى: الغضب فيقال :وجدت عليه إذا غضبت ، ومن "الوجد" بمعنى : الحب ، فيقال: وجد به وجدا إذا هويه وأخلص في حبه "[1].

كما تخضع فكرة الاشتراك اللفظي إلى مجموعة من التفسيرات التي خضع لها المعتزلة ،ولابد أن نستطلع آراء المعتزلة في هذه القضية مبتدئين بأبي الحسين البصري إذ قال:" اعلم أن الاسم الواحد إذا كان اسما لأشياء فأما أن يفيد فيها فائدة واحدة ،أو أكثر من فائدة واحدة ،فالأول لا خلاف في جوازها كلّها في حالة واحدة بالاسم ،واختلف الناس في الثاني[2] أي أن الخلاف يدور حول الاسم المشترك ،فثمة من يؤيد وقوعه في اللغة حين يمنع ذلك آخرون لأن الغرض بالمواضعة عندهم " تمييز المعاني بالأسماء ليقع بها الافهام ،فلو وضعوا لفظة واحدة لشيء ولخلافه على البدل لم يفهم بها أحدهما ،وفي ذلك

[1] السيوطي : المزهر ، الجزء الأول ، ص 184.
[2] أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه ، ص 324 ،325 .

نقض الغرض بالمواضعة "[1] فكان الاشتراك اللفظي عندهم أمر لا يستقيم مع تلك المواضعة ،وقد ذهب القاضي عبد الجبار إلى أن "المواضعة على الكلام إنما تعني الإبانة والكشف والتخصيص ،إذ أن هدف المواضعة هو أن تكون الألفاظ دليلا على مدلولاتها لتتحقق الفائدة الكلامية ،ولذلك ينفي القاضي أن أصل الوضع قد خرج عن التخصص إلى الاشتراك ،إما أن يكون المتكلم قد تصرف بالألفاظ فخرج بها عن أصل وضعها المتخصص إلى الاشتراك فإن الأمر بذلك الوصف يكون مختلفا ،إذ أن الاشتراك قد حصل بعد المواضعة"[2] ويذهب الآمدي في الإحكام إلى اختلاف الناس في اللفظ المشترك ،هل له وجود في اللغة فأثبته قوم ونفاه آخرون والمختار جوازه ووقوعه فيقول :"أما الجواز العقلي فهو أنه فهو أنه لا يمتنع عقلا ،أن يضع واحدا من أهل اللغة لفظا واحدا على معنيين مختلفين بالوضع الأول على طريق البدل و يوافق عليه الباقون أو أن يتفق وضع إحدى القبيلتين للاسم على معنى حقيقة ووضع الأخرى له بإزاء معنى آخر ،من غير شعور لكل واحدة بما وضعته الأخرى ،ثم يشتهر الوضعان ويخفى سببه وهو الأشبه ولو قدر ذلك لما لزم من فرض وقوعه محال عقلا ،كيف وإن وضع اللفظ تابع لغرض الواضع ،كما أنه قد يقصد تعريف الشيء لغيره مفصلا ،فقد يقصد تعريفه مجملا غير مفصل ،إما لأنه علمه كذلك ولم يعلمه مفصلا ،أو لمحذور يتعلق بالتفصيل دون الإجمال فلا يبعد لهذه الفائدة منهم وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل [3]"

وأما بيان الوقوع :"فإنه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة مع أن المسميات غير متناهية والأسماء المتناهية ضرورة تركبها من الحروف

[1] المصدرنفسه :ص 22-23
[2] علي حاتم حسن :البحث الدلالي عند المعتزلة ،ص 122-123
[3] الآمدي :الإحكام في أصول الأحكام ،ص 38

المتناهية ...وإن كانت الأسماء متناهية فلا نسلم أن المسميات المتضادة والمختلفة وهي التي يكون اللفظ مشتركا بالنسبة إليها غير متناهية"[1]

وقد اهتم البصري بهذه القضية مستدلا بذلك على أن أهل اللغة أطلقوا "اسم - القرء- على الطهر والحيض .

ولأجل اشتراط كون المتكلم واحدا نحو أن يتكلم الإنسان بالقرء ويريد به الحيض ، ويتكلم به آخر ويريد به الطهر ، ولأجل اشتراط الفائدتين جاز أن يريد الله عز وجل بقوله : (فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَمُوا) الماء القراح النبيذ ، لأنه يجمعهما فائدة واحدة عنده وهي المائية ، ولهذا الوجه لم يُسَمَّ ماء ، ولأجل اشتراط الوقت جوّز أن يتكلم الله سبحانه بالقرء فيريد به الطهر ، ويتكلم به في وقت آخر فيريد به الحيض ، ولأجل اشتراط كون ما يريده بالمعنيين المختلفين عبارة واحدة جوّز أن يريد النبي صلى الله عليه وسلم عليه -الفخذَ- وبعض الركبة عند قوله (الفخذ عورة)

لأنه إنما أراد الفخذ بهذه الكلمة وأراد بعض الركبة لمّا تعذر عند العقل من أن ستر الفخذ لا يمكن إلا بستر بعض الركبة لما تعذر عند العقل من أن ستر الفخذ لا يمكن إلا بستر بعض الركبة أن الشيء يجب إذا لم يتم الواجب إلا به .[2]

وقد ورد في كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري باب إثبات الحقائق المفردة والمشتركة وهو يقول فيه :" اعلم أن في اللغة ألفاظا مفيدة للشيء الواحد على الحقيقة ، وألفاظا مفيدة للشيء ولخلافه وضده حقيقة على طريق الاشتراك ، أما الأول فلا شبهة فيه ، وأما الثاني فقد ذهب إليه أكثر الناس ، ومنع منه

[1] نفس المصدر :ص 38.
[2] الحسن البصري : المعتمد في أصول الفقه ، ص 325 .

قوم ، قالوا لأن الغرض بالمواضعة تمييز المعاني بالأسماء ليقع بها الإفهام فلو وضعوا لفظة واحدة لشيء ولخلافه على البدل ، لم يُفهم بها أحدهُما ، وفي ذلك نقض الغرض بالمواضة ، ودليل جواز ذلك أنه لا يمتنع أن تضع قبيلة اسم "القرء" للحيض وتضعه أخرى " للطهر" ويشيع ذلك ويخفى كون الاسم موضوعا لهما من جهة قبيلتين ، فيُفهم من إطلاقه الحيض والطهر على البدل ...[1]

إضافة إلى ذلك يوضخ البصري في كلامه أن : " المواضعة تابعة للأغراض وقد يكون للإنسان غرض في تعريف غيره شيئا مفصلا ، وقد يكون غرضه بأن يعرف مجملا ، مثال الأول :أن يشاهد زيد سوادا ، ويريد أن يعرف عمرا أنه شاهد سوادا . ومثال الثاني : أنه يريد تعريفه أنه شاهد لونا ولا يفصله له ، فجاز أن يضعوا اسما تطابق كل واحد من الغرضين ، وهذا الوجه والذي قبله جواب عما تعلق به المخالف ، وقول أهل اللغة " سفق" و"قرء" من أسماء الأضداد ، وأنه مشترك ، يدل على ثبوت الأسماء المشتركة في اللغة ، وليس لأحد أن يتعسف التأويل فيجعل قولنا " قرء" مفيد للطهر والحيض فائدة واجدة ، لأن ذلك إنما يسوغ لو امتنع كون ذلك في اللغة .[2]

المشترك لا بد له من مفهومين فصاعدا ، فمفهوماه إما أن يتباينا أو يتواصلا .

[1] نفسه ، ص 23 .
[2] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ، ج01 ، ص 23 .

القسم الأول: أن يتباينا ،أي لا يمكن اجتماعهما في الصدق على شيء واحد كالحيض والطهر فإنهما مدلولا القرء ، ولا يجوز اجتماعهما أبدا في زمن واحد .

والثاني: أن يتواصلا ،فإما أن يكون أحد المعنيين جزءا للآخر أو لازما له ، وأن يكون لازما له ومثال ذلك ، الشمس ، فإنه موضوع لجرم الكوكب ولضوئه وضوء الكوكب لازم لجرمه [1]

-فكان أبا الحسين البصري يرغب في القول بأن اللفظ المشترك بمفهوم الدلالة على شيئين مختلفين . قد يكون في الوضع الآول اذ حصر أسباب وقوعه بنقطتين حسب ألاولى تتمثل في أن تضع قبيلة اسما ليدل على شييء معين ، و يصادف أن تكون ثمة قبيلة أخرى وضعت الاسم نفسه للدلالة على أمر أخر ممايؤدي بعد مرور الزمان و اختلاط القبيلتين الى اشتراك المعنين في لفظ واحد ليدل على كليهما ، أما السبب الثاني ، فقد تمثل بتبعية المواضعة الى الأغراض ، الامر الذي يشير بطريقة ما الى نزوع البصري الى القول بوقوع المشترك بهذا المفهوم في أسصل الوضع ، اذ أن غرض الواضح قد يكون لأجل الاجمال كأن يشاهد زيد لونا ولا يريد تفصيله مما يدفع الى ان يوضع اسم يراد به طرف الاجمال .[2]

-ولا بد من الاشارة ههنا الى أن رغبة البصري في إثبات وقوع الاشتراك خارج ما يمليه مظهر اللغة تظهر في قوله :" وليس لأحد أن يتعسف التأويل فيجعل قولنا * قرء* مفيدا للطهر و الحيض فائدة واحدة ، لأن ذلك إنما يسوغ لو امتنع كون ذلك في اللغة " .

---

[1] علي عبد الكافي السبكي ، تحقيق وتعليق : شعبان محمد اسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ،الطبعة الأولى، القاهرة ، 1401 هـ ،1981 م ص254 .

[2] علي حاتم حسن : البحث الدلالي عند المعتزلة ، ص 127 .

قد يكون هذا النص دالا على أن البصري يرفض وقوع الاشتراك في الوضع الاول ، بيد أن السبب الثاني الذي وضعه لوقوع الاشتراك يشير الى رغبته في أن يكون الاشتراك في الوضع الأول . وهذا ما أشار إليه بالاجمال مرة و بالاسكان مرة أخرى ليلقى بالملائمة على منطق اللغة . نفسه الذي يمنع وقوع الاشتراك في أصل الوضع، و من أجل ذلك يذهب الظن الى ان اشارة البصري نفسه في ألا يتعسف أحد في التأويل ليجعل *قرء* دالا على الطهر و الحيض دفعة واحدة ، إنما تأتي نتيجة أنه قد نزع غير مرة الى القول بوقوع الاشتراك بمعنى إرادة المعنين في وقت واحد ، لذلك رجع محترزا لينبه مما أسماه * تعسف التأويل *

ثمة اتفاق بين اللسانين – سواء القدامى منهم أو المعاصرين- حول تعريف المشترك اللفظي، حيث جاء في تعريفاتهم أنه: "هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "[1]أو"هو اللفظ الواحد الدال على أكثر من معنى"[2]

أو هو ما وضع لمعنى "كثير بوضع كثير كالعين لاشتراكه بين المعاني و معنى الكثرة ما يقابل القلة فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط كالقرء و الشفق. فإن كان الاشتراك في النوع سمي مماثلة كاشتراك زيد و عمرو في

[1] السيوطي :المزهر369/1
[2] أحمد مختار عمر: علم الدلالة ، صـ 145.

الإنسانية، و إن كان في الجنس سمي مجانسة كاشتراك إنسان و فرس في الحيوانية، و إن كان بالكم سمي مادة كاشتراك ذراع من خشب و ذراع من ثوب في الطول، و إن كان بالكيف سمي مشابهة كاشتراك الإنسان و الحجر في السواد، ، و إن كان بالشكل سمي مشاكلة، كاشتراك الأرض و الهواء في الكريِّة .

إن كان بالوضع المخصوص سمي موازنةو هو ألا يختلف البعد بينهما كسطح كل فلك و إن كان بالأطراف سمي مطابقة كاشتراك الإجانتين في الأطراف، و الإجانة هي الخشبة التي يدق بها القصَّار"[1]

و مع ذلك فقد اختلف العلماء العرب حول وجود الظاهرة و عدم وجودها، فذهب فريق من اللغويين، و على رأسهم ابن درستويه[2] الذي أنكرها تماماً بدعوى أن إطلاق اللفظ الواحد على معنيين مختلفين أو أكثر، يؤدي إلى الإبهام و التعمية، و من ثم ذهبوا إلى تأويل الألفاظ التي تكون مظنة الاشتراك في اللغة إلى اعتبار دلالتها على أحد المعاني، على جهة الحقيقة، و دلالتها على المعاني الأخرى على جهة المجاز"[3]

كما "ذهب فريق آخر إلى كثرة وروده و ضرب له عدداً كبيراً من الأمثلة. و من هؤلاء الأصمعي و الخليل و سيبويه و أبو عبيدة و أبو زيد الأنصاري و ابن فارس و ابن مسعدة

[1]أنظر: صابر الحباشة: مجلة حوليات التراث،العدد السابع 2007

هو عبد الله بن جعفر، ولد ببلاد فارس سنة 871 م، و هو من أئمة اللغة و النحو، له تصانيف كثيرة منها: الكتاب، و الإرشاد، و معاني الشعر، و نقد كتاب (العين) للخليل، و توفي في عام 347هـ ببغداد، و لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: صلاح روّاى: فقه اللغة و خصائص العربية و [2]طرائق نموها، ط1، 1413هـ - 1993م، صـ185

[3]فقه اللغة و خصائص العربية و طرائق نموها، ط1، 1413هـ - 1993م، صـ185

و الثعالبي و المبرد و السيوطي. و قد وقف بعض أفراد هذا الفريق على سرد أمثلة المشترك مؤلفات على حدة"[1]

وختاما نقول إن أبا الحسين البصري تحدث عن قضية اللغة أهي توقيف أم توفيق وذلك في قوله : " وليس يمنع من اطراد الحقائق قول الله سبحانه (وعَلَمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَهَا) لأن ذلك إنما يقتضي تعليمه أسماء ما حضره ، دون ما يحدث ، وأن نص الله سبحانه له على الأسماء لا يمنع من لم ينص له أن يقيس على أنه إذا لم يجز أن تكون الأسماء كلها توقيفا ، وجب تخصيص قوله تعالى :(و َعَلَمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا)[2] .

[1] علي عبد الواحد وافى: فقه اللغة، القاهرة، 1945م، صـ189.
[2] سورة البقرة ، الآية 31.

و أكّد البصري على نحو واضح وقوع الحقيقة والمجاز في اللغة وهو يقول :" أن الحقيقة ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع فيها التخاطب وقد دخل في هذا الحد الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية ، والمجاز عند البصري :" ما أفيد معنى مصطلحا عليه ، غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع فيها التخاطب .

كما تناولت أيضا ظاهرة المشترك اللفظي ، ولو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة مع أن المسميات غير متناهية ، والأسماء المتناهية ضرورة تركبها من الحروف المتناهية .

الفصل الخامس

الفـصل الخامس: الموجهات الدلالية للنص القرآني عند أبي الحسين البصري

01 الخصوص والعموم

02 المطلق والمقيد

03 المجمل والمبين

العموم والخصوص:

العموم في اللغة هو الشمول ،والخصوص في اللغة هو الانفراد ،جاء في اللسان "وعمّهم الأمر يعُمهم عموماً"[1] أمّا خصّه بالشيء يخصّه خصا وخصوصا ...أفرده به دون غيره ،ويقال :اختص فلان بالأمر وتخصص له، إذا انفرد"[2] .

إذن: العموم في اللغة :الشمول ، يقال :مطر عام إذا شمل الأمكنة ، والخصب إذا شمل البلدان والأعيان ،يقال له خصب عام ،والقرابة إذا زادت شمولا واتسعت ، بحيث جاوزت الأبوة ،انتهت إلى صفة العمومة .[3] فالعموم في تعريفه اللغوي يقصد به الشمول.

وفي اصطلاح الأصوليين :" كلمة تستغرق الصالح لها بلا حصر ".

فلفظ "كلمة" جنس في التعريف يشمل العام وغيره ، والتعبير بها في تعريف العام أولى من التعبير ب "لفظ" لأنها جنس قريب للعام، أما اللفظ فجنس بعيد له والحد بالجنس القريب أولى.

و"يستغرق" أي يتناول بحسب الدلالة ما يمكن أن يفيده دفعة بحيث لا يخرج عما يفيده شيء بل يندرج تحته كل ما يصدق من المعاني ، والمراد بالاستغراق ،الاستغراق اللغوي ، ولهذا لا يكون مرادفا للفظ العام فلا بأس في ورده قيدا في التعريف ، ولا يرد عليه أنه تعريف الشيء بما يرادفه .

---

[1] لسان العرب :(عمم)الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق 1308هـ)عمم 321/15

[2] خصص:290/8 .

[3] عمر بن عبد العزيز الشيلخاني :مباحث التخصيص عند الأصوليين ،دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2000م ص08.

و" الصالح لها" ف"ال" في الصالح للاستغراق وهو صفة لموصوف محذوف أي: المعنى الصالح ، ومعنى كون الشيء صالحا للكلمة أن يكون مقصودا منها وتصدق عليه في اللغة .

و" بلا حصر " أي أن تخلو الكلمة مما يدل على انحصارها في عدد معين ، فعدم الانحصار بالنسبة إلى اللفظ ودلالة العبارة ، لا بالنسبة إلى الواقع في الخارج ، لأن أفراد العام مهما كثرت محصورة في الواقع ما دامت متحققة في الخارج ، إلا أنّ لفظ العام ، لا بد أن لا يدل على هذا الانحصار ،ثم أن من ألفاظ العام ، ماله أفراد محصورة ومعروفة ، إلا أن اللفظ ليس فيه ما يدل على ذلك كلفظ السموات ، فإنها لفظ عام بالاتفاق مع أن أفراد محصورة في عدد معين ،لكن هذا الانحصار ثابت في الخارج .[1]

كما اهتم علماء الأصول بدراسة العام والخاص ،بحيث كانت بحوثهم أكثر عمقا وتفصيلا من العرب ، فاللغوي يهدف إلى "بيان حدود دلالات الألفاظ بينها يهدف الأصولي إلى تأسيس الأحكام في إطار تلك الحدود نصا واستنباطا ،كما أن الأصوليين يعنون بوسائل التعميم والتخصيص الإضافية من نعت واستثناء وغيرهما ،في حين أن اللغويين يصبون اهتمامهم على عموم معنى اللفظ في ذاته أي اتساع معنى اللفظ نفسه أو خصوصه ،أي يتناوله أمرا أو أموراً خاصة ،ولا تدخل المعممات أو المخصصات الإضافية في دائرة اهتمامهم "[2] .

لقد درس الأصوليون دلالة العام والخاص ،ووقفوا على صيغ العموم كالمفرد والجمع المعرفين بأل الجنسية ولفظي كل وجميع وغيرهما وبحثوا ما يتعلق

[1] مباحث التخصيص عند الأصوليين ، ص10.
[2] عبد الكريم محمد حسن جبل :في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية جامعة طنطا 1997 /ص:29.

بالخاص من مسائل الأمر والنهي ،وناقشوا سبل تخصيص العام ووقفوا على أدلة هذا التخصيص ما كان منها متصلا كالاستثناء والوصف وغيرهما وما كان منها منفصلا كالأدلة العقلية والنقلية وغيرهما"[1].

إنّ الكلام في العموم عند أبي الحسين البصري فإنه يقع في الألفاظ العامة ،التي هي عامة الحقيقة والتي يظن قوم أنها عامة ،فأما الألفاظ العامة على الحقيقة ،فيتكلم فيها من وجوه منها: "اسم العموم ،هل يتناول المعاني على الحقيقة أم لا ،ومنها اسم العموم إذا وقع على القول ،ومنها قسمة الأدلة الشرعية ،ومنها إقامة الدلالة على إثبات العموم في اللغة ،ومنها إدخال ما خرج من العموم كالجمع المعّرف ،فأما ما ظُن أنه من جملة العموم وليس منه ،فيشتمل أيضا على أبواب ،منها: الاسم المفرد المعرف ،ومنها :الجمع المنّكر ،ومنها: اسم المذكر لا يشتمل المؤنث ،وإنما لم نذكر العمومين إذا تعارضا"[2] وأما الكلام في الخصوص فمن وجوه ،منها: ما الخصوص ،وما العموم المخصوص ،وما الخاص وما التخصيص ...و منها ما الذي يجوز تخصيصه وما الذي لا يجوز تخصيصه ومنها جواز استعمال الله سبحانه العام في الخاص"[3].وقد قسّم البصري دراسته في العموم إلى أبواب منها: باب في أن قولنا "عام" و"عموم " لا يتناول على سبيل الحقيقة إلا القول دون غيره فيوضح ذلك من خلال قوله: "اعلم أنه لا شبهة في وصف الكلام الشامل بأنه عام وعموم على الحقيقة ،لأنه لا وجه نعلم به كون الاسم حقيقة ،من اطّراد وغيره ،إلا وهو حاصل فيه ،فأما وصف ما ليس بلفظ بأنه عام ،نحو قولهم "عمّهم المطر والخصب "فمجاز ،لأن حقيقة عموم المطر للناس أن يكون بجملته حاصلا لكل واحد منهم ،وذلك مستحيل لأن جملة المطر

[1] الغزالي :المستصفى من علم الأصول ، دارصادربيروت
[2] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ، ج01، ص:201.
[3] المصدر نفسه:ج01/ص 203 .

تحصل لجملة الناس وأجزاؤه لأجزائهم"[1]وهناك مجموعة من الألفاظ العامة التي يستدل بها البصري في باب العموم نحو قوله "المشركين " فإن تناوله لهذا الشخص ولهذا الشخص على حدّ سواء ،وليس يتناول جزء منه لشخص ،وجزء منه لشخص آخر ،كما ذكرناه في المطر ،وقد قيل إن وصف المعاني بأنها عامة لا يطّرد ،ألا ترى أنه لا يوصف "الأكل" بأنه عموم ،فإن وصف بذلك فبتقييد ،لا على طريق الإطلاق نحو أن نقول "الأكل عموم في الناس" فأما أن نُطلق القول "بأن الأكل عموم" كما نقول "هذا اللفظ عموم فلا" .

وقد عرّف الحسين البصري في كتابه المعتمد اللفظ العام قائلا :" اعلم أن الكلام العام ،فهو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له هذا هو المعقول من كون الكلام عاما ألا ترى أن قولنا "الرجال" مستغرق لجميع ما يصلح له ،لأنه استغرق الرجال دون غيرهم ،إذ كان لا يصلح لغيرهم .وكذلك لفظ "من "في الاستفهام ،نحو قولك: "من عندك" لأنها تستغرق كل عاقل عنده، ولا تتعرض لغير العقلاء ،ولا لعقلاء ليسوا عنده ،لأنها لا تصلح في هذا الموضع لهم ،وقولنا "كل" يستغرق كل جنس يدخل عليه دون ما لا يدخل عليه ،ولا يلزم عليه لفظ التثنية كقولك "رجلان" ولفظ العدد كقولك ثلاثة رجال ، وعشرة ، لأنَّ ذلك لا يستغرق كل ما يصلح له ."[2]

وقد عقّب الآمدي في الإحكام ، على ما قاله البصري في تعريفه للعام ، ووصفه بأنه فاسد من وجهين:

[1]أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه :ج01/ص 203 .
[2]أبو الحسين البصري : المعتمد :ج01/ص 204 .

الأوّل: أنه عرّف "العام " بالمستغرق ، وهما لفظان مترادفان ، وليس المقصود هنا من التحديد شرح اسم العام حتى يكون الحد لفظيا ، بل شرح المسمى إما بالحد "الحقيقي" أو "الرسمي"[1] وما ذكره خارج عن القسمين.

الثاني: أنّه غير مانع ،لأنه يدخل فيه قول القائل "ضرب زيداً عمراً" فإنه لفظ مستغرق لجميع ما هو صالح له وليس بعام .

والحق في ذلك أن يقال : العام هو : اللفظ الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً ."[2]

ألفاظ العموم:

لقد ورد في كتاب علم أصول الفقه "لخلاف " أنَّ هناك ألفاظا في اللغة العربية تدل بوضعها على العموم وهي [3]:

01 – لفظ "كل" ولفظ "جميع" (كل راع مسؤول عن رعيته)، (خلق لكم ما في الأرض جميعا).

02- المفرد المعرف بأل تعريف الجنس (الزاني والزانية) ،(والسارق والسارقة).

03 – الجمع المعرف بأل تعريف الجنس (والمطلقات يتربصن ...)،(والمحصنات من النساء...)

---

[1]التعريف اللفظي : تبديل لفظ واضح بلفظ أوضح منه عند السامع في الدلالة على معناه ، كتعريف البُر بالقمح ، والهزبر بالأسد ، والقرء بالطهر أو الحيض ، وهذا هو المعروف عند علماء اللغة ، والحد: فتعريف الشيء بذكر ذاتياته ، أي أجزائه التي تتألف منها حقيقته ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق : أي مفكر . والرسم : تعريف الشيء بنعوته وصفاته التي لا تتألف منها حقيقته ، ولكنها قائمة بها كتعريف =الإنسان بالضاحك ، وذلك عند الاجتماع في التعريف بالذاتي وغير الذاتي .(الإحكام، ص 240-241)

[2]الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ، ص 241.

[3]عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه ،مكتبة الدعوة الإسلامية ، دار القلم ، الطبعة الثامنة ، ص 183.

والجمع المعرف بالإضافة :(خذ من أموالهم صدقة)،(حرمت عليكم أمهاتكم).

04 – الأسماء الموصولة :(واللذين يرمون المحصنات)،(واللائي يئسن من المحيض).

05 – أسماء الشرط: (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ،(ومن ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له) .

06 – النكرة في سياق النفي :أي النكرة المنفية :(لا ضرر ولا ضرار)، (لا جناح عليكم)

تعتبر هذه الألفاظ الدالة بوضعها على العموم .

في العموم إذا تعقبه تقييد بشرط ،أو استثناء أو صفة أو حكم :

يستند البصري في باب الاستثناء على قوله تعالى:(لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمْ النِسَاء مَا لَمْ تَمَسُوهُنَ أو تفرضوا لهن فريضة)[1]

(وإِنْ طلقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلُ أَنْ تمسوهّن وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَ فَرِيضَة،فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَا أَنْ يعْفُون) [2]"فاستثنى العفو ،وعلقه بكناية راجعة إلى النساء ،ومعلوم أن العفو لا يصح إلا في المالكات لأمورهن دون الصغيرة

[1]سورة البقرة : الآية 236.
[2]سورة البقرة : الآية 237.

والمجنونة ،ولا يوجب ذلك عنده ألا أن لا يكون المراد بالنساء في أول الكلام الصغيرة والمجنونة"[1].

ومثال التقييد بالصفة ،قول الله سبحانه :(يَا أَيُهَا النَبِيْ إِذَا طَّلَقْتُمْ النِسَاء فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ...)[2] ثم قال عز وجّل :(لاَ تَدْرِي لَعَلَ الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)[3]يعني الرغبة في مراجعتهن ومعلوم أن ذلك لا يتأتى في البائنة .

ومثال التقييد بحكم آخر ،قول الله عزّ وجل :(والمُطَلَقَات يَتَرَبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ ثَلاثَة قُروء)[4] ثم قال عز وجل:(...وَبُعُولَتِهِنَ أَحَقُ بِرَدِهِنَ)[5] وهذا لا يتأتى في البائن.

أ-تخصيص العام:

[1]أبو الحسين البصري : المعتمد:ج01 ،ص 306 .
[2]القرآن: سورة الطلاق :الآية 01.
[3]القرآن: سورة الطلاق : الآية 01.
[4]القرآن: سورة البقرة : الآية 228.
[5]القرآن : سورة البقرة : الآية 228.

تخصيص العام في اصطلاح الأصوليين هو تبيين أنَّ مراد الشارع من العام ابتداءً بعض أفراده لا جميعها ، أو هو تبيين أنَّ الحكم المتعلق بالعام هو من ابتداء تشريعه حكم لبعض أفراده . فحديث :" لا قطع في أقل من ربع دينار " تخصيص للعام في قوله تعالى:(وَ السَّارِقُ وَ السَارِقةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[1] ، لأنه تبيين لأن حكم القطع ما شرع لكل سارق وسارقة .[2]

فتخصيص العام هو بيان أنّ المراد بالعام بعض أفراده لا كلها "فهو عبارة عن قصر حكم العام على بعض أفراده بإخراج بعض ما تناوله العام ، ومثاله قوله تعالى: (وَهُوَ الذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ)[3] ، هذا لفظ عام مقتضاه أنّ كل توبة من عباد الله تقبل ، وهذه دائرة واسعة جدا ، وردت أدلة أخرى تدل على أنّ التوبة لا تقبل في بعض الأحوال ، كحين الموت ، ورؤية الآيات الكبرى للساعة ، وممن يموتون وهم كفار ، ونحو ذلك ، فهذا تخصيص ، فلو تصورنا مدلول اللفظ العام دائرة واسعة ، ينطبق عليها الحكم فالمخصص يمنع انطباق الحكم على مدلوله ."[4]

[1] سورة المائدة ، الآية 38.
[2] عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، ص 186.
[3] سورة الشورى : الآية 25.
[4] محمد سليمان عبد الله الأشقر : الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ، دار السلام ، ط02 ، 1425هـ ،2004م ، عمان الأردن ، ص 201.

وقد يرد على العام مخصِصان أو أكثر كما في المثال السابق ، ومثاله أيضا : (وَأَحَلَ اللهُ البَيْعَ)[1]فأخرج منها " البيوع الربوية ، وبيوع الغرر ، وحال كون البائع طفلا أو مجنونا ، وبيع الإنسان ما لا يملك ، وبيع المحرمات ، والبيع بعد نداء الجمعة ...

وقليلة جدا النصوص الشرعية العامة في الكتاب والسنة التي لم يدخلها التخصيص ، حتى لقد قال بعض الأصوليين ، ليس في القرآن عام غير مخصوص إلا أربعة مواضع"[2] هي:

قوله تعالى: (واللهُ بِكُلِ شيء عَلِيم)[3]

وقوله : (حُرِمَتْ عَلَيكُمْ أُمَهَاتُكُمْ)[4]

(وَمَا مِنْ دَابَةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا)[5]

(كلٌ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)[6]وما يماثلها من الآيات .

و جاء في المعتمد أنَّ " اللفظ العام يجب إجراؤه على عمومه إلا أن يضطر ناشئ إلى تخصيصه وكون آخر الكلام مخصوصا لا يضطر إلى تخصيص أوله والجواب أن هذا التخصيص يقتضي تخصيص أول الكلام ،لأن الكناية رجعت إلى جميع ما تقدم لأن قول الله عز وجل :(إِلاَ أَنْ يعفون)[7] معناه : إلا إلا أن يعفو النساء اللواتي طلقتموهن ،ولو أن الله سبحانه صرح بذلك ،لدل ذلك على أن النساء المذكورات في أول الكلام هن اللواتي يصّح منهن العفو

---

[1]سورة البقرة : الآية : 275.
[2]محمد سليمان عبد الله الأشقر : الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ، ص 202.
[3]سورة التغابن : الآية 11.
[4]سورة النساء : الآية 23.
[5]سورة هود : الآية 06.
[6]سورة الرحمن : الآية 26.
[7]القرآن:سورة البقرة : الآية 237.

والذي يبين أن الظاهر يفيد رجوع ذلك إلى جميع النساء ،هو أن العفو معلق بكناية ،والكناية يجب رجوعها إلى المذكور المتقدم والمذكور المتقدم هنّ، المطلقات ،لا بعضهن فقط"[1]

في العموم إذا خُصَّ ،هل يصير مجازا أم لا:

ذهب قوم إلى أنه لا يصير مجازا بالتخصيص متصلا كان المخصص أو منفصلا لفظا كان أو غير لفظ ،وقال آخرون :يصير مجازا في كل هذه الحالات ،وقال آخرون يصير مجازا في حال دون حال واختلفوا في تفصيل تلك الحال ،فقال بعضهم :إن خُصَّ بدليل لفظي ،لم يصر مجازا متصلا كان الدليل أو منفصلا ،وإن خُصَّ بدليل غير لفظي كان مجازا إلا أن يخص بلفظ متصل[2].

وقال آخرون :يكون مجازا إلا أن يكون مخصصه شرطا أو استثناء وقاضي القضاة يقول:" يكون مجازا إلا أن يكون مخصصه شرطا أو تقييدا بصفة ،وجعله مجازا بالاستثناء ،واعلم أن القرينة المخصصة إما أن تستقل بنفسها في الدلالة ،أو لا تستقل بنفسها ،فإن استقلت بنفسها فهي ضربان عقلية ولفظية .

اعلم أن الكلام العام ،فهو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له هذا هو المعقول من كون الكلام عاما ألا ترى أن قولنا "الرجال" مستغرق لجميع ما يصلح له ،لأنه استغرق الرجال دون غيرهم ،إذ كان لا يصلح لغيرهم .وكذلك لفظ "من "في الاستفهام ،نحو قولك: "من عندك" لأنها تستغرق كل عاقل عنده، ولا تتعرض لغير العقلاء ،ولا لعقلاء ليسوا عنده ،لأنها لا تصلح في هذا

[1] أبو الحسين البصري :المعتمد :ج307/01
[2] الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، ص 283 .

الموضع لهم ،وقولنا "كل" يستغرق كل جنس يدخل عليه دون ما لا يدخل عليه."[1]

_فيما يفيد لفظه العموم في اللغة وفي العرف وفيما يفيده من جهة اللفظ والمعنى :

أولا :في اللغة:

يقول البصري "اعلم أن ما لفظه عام في اللغة ضربان: أحدهما عام على الجمع ،والآخر عام على البدل . والأول ضربان أحدهما يكون عاما لأن فيه اسما موضوعا للعموم ،والآخر يكون عاما لأنه اقترن بالاسم ما أوجب عمومه .والاسم العام ضربان :أحدهما لا يختص ما يَعقل ولا ما لا يَعقل ،بل يقع عليهما على الجمع وعلى الانفراد والآخر يختص أحدهما. فالأول لفظ "أي" يقول: أي إنسان لقيته فسّلم عليه ،فيعّم الكل ويقول: أيّ نبات رأيتَه فخذه.[2] فيعّم ما يَعقل من الأجسام وما لا يَعقل ،وكذلك لفظة "كل" و"جميع" فإنهما اسمان يدخلان على ما يَعقل وعلى ما لا يعقل . ويضيف البصري على هذا الكلام فيقول:" وأما الذي يختص أحدهما فضربان ،أحدهما يختص ما يَعقل وما يجري مجراه وهي لفظة "من" في الاستفهام والمجازاة ،يقول :من عندك ،ومن دخل داري أكرمته ،والآخر يختص ما لا يَعقل ،وهو ضربان :أحدهما لا يختص جنسا مما لا يَعقل ،نحو: "متى" في الزمان و"أين" في المكان، وغير ذلك ،أما متى فإنها قد تكون استفهاما عن كل زمان دخلت عليه

[1] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ،ج01/ص 204 .
[2] المصدر نفسه:ج01/ص 206 .

يقول: "متى جاءك بنو تميم؟ "فيكون مستفهما عن كل الزمان الذي جاءوك فيه ،حتى لو جاءوك في كل الزمان ،لكان استفهاما عنه[1]

ثانيا: ما يفيد العموم في العرف:

فكقول الله سبحانه :(حُرِمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَة)[2]وقوله سبحانه: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ أُمَهَاتُكُمْ)[3] هما من جهة العرف عامّان في تحريم وجوه الاستمتاع بالأمهات ،وسائر وجوه الانتفاع بالميتة ،ومن ذلك قول الراوي: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلاتين في السفر" يستند في ذلك على قاضي القضاة :أن ذلك لا يفيد في اللغة أنه كرّر الجمع ،وإنما يفيد أنه فعل ذلك فيما مضى ،لأن لفظة "كان" تفيد تقدم الفعل ،وقال في "الدرس " إن ذلك يفيد تكرار الجمع من جهة العرف لأنه لا يقال :"فلان يتهجد بالليل إذا تهجد مرة واحدة في عمره"[4]

ثالثا: فيما يفيد العموم من جهة المعنى دون اللفظ وفيما لا يفيده من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى مما ظنه قوم عاما.

أما الذي يفيد العموم من جهة المعنى ،فهو أن يدل على "العموم دليل يقترن باللفظ ،وذلك ضروب فمنها أن يكون اللفظ مفيدا للحكم ومفيدا لعلته ،فيقتضي شياع الحكم في كل ما شاعت فيه العلة ومنها أن يكون اللفظ المفيد لعموم اللفظ ،ما يرجع إلى سؤال سائل ،ومنها دليل خطاب عام على قول من جعله حجة ،أما الأول فضربان أحدهما تعليل من جهة الأولى ،كفحوى القول

[1]أبو حسين البصري : المعتمد :ج01/ص 206.
[2]سورة المائدة :الآية 3 .
[3] سورة النساء:الآية 23 .
[4]المصدر نفسه :ج2/ص 208

والآخر تعليل لا من جهة الأولى ،والدال على ذلك ضروب كثيرة ،نذكر في باب القياس ،فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الهر :"إنها ليست بنجس ،إنها من الطوافين عليكم والطوافات" فاقتضى عموم طهارة كل ما كان من الطوافين علينا "ومن ذلك قول الراوي "سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد"[1] .

فنعلم أن العلة في ذلك سهوه إلى غير ذلك من ضروب التعليل، وأما المقتضى للعموم مما يرجع إلى السؤال فيجوز أن يُسأل النبي صلى الله عليه وسلم عمن أفطر، فيقول :"عليه الكفارة" فنعلم أن ذلك يعم كل فطر ،سواء علِم النبي صلى الله عليه وسلم ما وقع الفطر به أو لم يعلم لأنه إنما أجاب عن السؤال والسؤال إنما كان عن مطلق الفطر ،فإن لم يكن جوابه عن مطلق الفطر ،لم يكن جوابا عن السؤال."[2]

ولأنه صلى الله عليه وسلم لو كان قد أجاب عن الفطر الذي علِمه ،لكان قد بيّن ذلك ،لئلا يظن سامع أن الكفارة تلحق مطلق الفطر .أما دليل الخطاب فنحو قول النبي صلى الله عليه وسلم :"في سائمة الغنم زكاة" دليل ذلك أن لا زكاة في كل ما ليس بسائمة.

فأما ما لا يفيد العموم لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ،نحو جمع المذكر لا يدخل تحته المؤنث"[3]

[1] الحسين البصري: المعتمد ،ج01/ص 208 .
[2] المصدر نفسه :ج2/ص 208 .
[3] أبو الحسين البصري: المعتمد: ج2/ص 209 .

ب-الخاص:

الخاص في اللغة :المنفرد ، المأخوذ من قولهم :اختص فلان الأمر ،إذا انفرد به ، وخصني بكذا أي :أفردني به ، وفلان خاص فلان ، أي :منفرد به .

اصطلاحا: لم يعتن الأصوليون في كتبهم بتعريف الخاص كاعتنائهم بتعريف العام [1].وقد عرفه الحسين البصري في المعتمد "أنَّ معنى الكلام بأنه خاصا لأنه وُضع لشيء واحد " نحو قولنا

(البصرة)و(بغداد)

أما وصف الكلام بأنه "خاص" وبأنه مخصوص عند البصري ،فمعناه " أنه وُضع له اللفظ فقط وذلك أن المفهوم من قولنا " إنّ الكلام مخصوص" هو أنه قد قصر على بعض فائدته وإنما يكون مقصورا عليها ،بأن يكون المتكلم قد عنى ذلك البعض فقط بكلامه ،وليس قولنا "خصوص" من قولنا "مخصوص بسبيل" لأن ما وضع لعين واحدة ،لا يوصف بأنه خطاب مخصوص ،وإنما يوصف بأنه خاص وبأنه خصوص ،ويقّل استعمال قولهم خصوص في العموم المخصوص وأما قولنا "قد خصّ فُلان العموم" فقد يستعمل على الحقيقة .ويراد به أنّه جعله خاصا ،وإنما يجعله خاصا إذا استعمله في بعض ما تناوله ،ويستعمل على المجاز ويراد به أنه دلّ على تخصيصه ،أو نبّه على الدلالة عليه ،أو اعتقد تخصيصه."[2]

[1] عمر بن عبد العزيز الشيلخاني: مباحث التخصيص عند الأصوليين ، ص23.
[2] أبو الحسين البصري : المعتمد :ج01/ص 251 .

يتناول الخاص مدلوله قطعاً ويدل عليه دلالة قطعية ، لأن اللفظ إذا وضع لمعنى يثبت ذلك المعنى لذلك اللفظ عند إطلاقه قطعا إذا انتفى ما يصرفه عنه ."[1]

وقد عرّف الآمدي الخاص في الإحكام قائلا :" والحق في ذلك أن يقال : الخاص قد يطلق باعتبارين .

الأول: وهو اللفظ الواحد الذي لا يصلح مدلوله ، لاشتراك كثيرين فيه ، كأسماء الأعلام من زيد وعمر ونحوه .

الثاني : ما خصوصيته بالنسبة إلى ما هو أعّم منه وحده أنّه اللفظ الذي يقال على مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ آخر من جهة واحدة كلفظ الإنسان فإنه خاص ."[2]

فأما التخصيص فقد يستعمل على موجب اللغة وعلى موجب العُرف واستعماله على موجب اللغة يفيد إخراج بعض ما تناوله الخطاب –فعلا كان المُخرج أو فاعلا أو زمانا ،وعلى هذا يكون "النّسخ" داخلا تحت "التخصيص" لأن النسخ هو إخراج لبعض ما تناوله الخطاب أيضا وأما التخصيص في العرف ،فإنه لا يفارق على موجب مذهب أصحابنا إلا بالمقارنة والتراخي ،لأن الله عز وجل لو قال لنا :صلوا كل يوم جمعة وقال عقيب ذلك باستثناء أو بغيره :"لا يصّل زيد شيئا من هذه الصلوات" كان ذلك مخصصا ولم يكن نسخا ،وكذلك لو قال[3] :"لا تصلوا يوم الجمعة الفلانية ،أو لو قال :لا تصلوا الصلاة الثالثة في الجمعة ،فلو قال هذه الأقاويل متراخيا

[1] عمر بن عبد العزيز الشيلخاني : نفس المرجع ،ص28.
[2] الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ص 243.
[3] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه :ج3/ص 252

عن قوله "صلوا كل يوم جمعة" لكان نسخا ،فبان أنه ليس يقع الفرق بينهما ،فإن أحدهما يُخرج الوقت أو الشّخص أو الفعل ،بل إنما يفترقان بالمقارنة والتراخي ،فإذا ثبت ذلك فالتخصيص على هذا :"هو إخراج بعض ما تناوله الخطاب مع كونه مقارنا له ويدخل في ذلك إخراج واحد من النّكرات، والنسخ هو إخراج بعض ما تناوله دليل شرعي بنفسه أو بقرينة بدليل سمعي متراخ"[1]

أ-ما يجوز تخصيصه وفيما لا يجوز:

وقد وضع البصري موضعين فيما يجوز تخصيصه وفيما لا يجوز أحدهما "فيما يتصور تخصيصه والآخر فيما يجوز قيام الدلالة على تخصيصه ،أما الأول فهو أن الأدلة ضربان أحدهما فيه معنى الشمول والآخر ليس فيه ذلك. يقع في موضعين :أحدهما فيه معنى الشمول ،والآخر ليس فيه ذلك. فالأخير لا يتصور دخول التخصيص فيه لأن تخصيص الشيء هو إخراج جزئه ،فما لا جزء له لا يتصور فيه ذلك ولا يمكن وذلك نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة بن نيار: "يجزئك ولا يجزئ"[2]

ويعترض عليه بأن تقييده بالوحدة غير صحيح ، فإن تخصيص العام قد يكون بإخراج أفراد كثيرة من أفراد العام ، وقد يكون بإخراج نوع من أنواعه ، أو صنف من أصنافه ، إلا أن يراد بالمسمى الواحد ما هو أعم من أن يكون فردا أو نوعا أو صنفا ، لكنه يشكل عليه إخراج أفرادٍ متعددة نحو: أكرِم القومَ إلاَّ زيداً وعمراً وبكراً، وأما المخصص : فيطلق على معانٍ مختلفة ، فيوصف

[1]:أبوالحسين البصري: نفسه ،ص 252.
[2]أبو الحسين البصري : نفسه :ج01 ،ص 252 .

المتكلم بكونه مخصصاً للعام ، بمعنى أنه أراد به بعض ما تناوله ويوصفُ الناصب

وأما ما فيه معنى الشمول ،فضربان :أحدهما لفظ عموم والآخر ليس بلفظ عموم ،نحو قضية في عين دلّ الدليل على أنها تتعدى عنها ،أو فحوى القول ،أو دليل الخطاب ،أو علة شاملة وكل ذلك يتصور دخول التخصيص فيه ،إذ كل واحد من ذلك له جزء يتصور إخراجه."[1] فأما ما يجوز قيام الدلالة على تخصيصه فنقول فيه :"إن ما لا يتصور تخصيصه وكان لفظ عموم فجائز قيام الدلالة على تخصيصه ،وما عدا الألفاظ فضربان :علّة ،وغير علّة .وما ليس بعلة فهو دليل خطاب على قول من جعله حجة ،والدلالة على تخصيصه يجوز أن تُرَد."[2]

وأما العلة فضربان :أحدهما تعليل بطريق الأولى ،وهو فحوى القول ،والآخر لا بطريق الأولى

فالأول لا يجوز إخراج بعض الفحوى مع بقاء اللفظ فإن قول الله عزّ وجل (فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ)[3] لو خُصّ منه الضرب فأُبيح مع إيمانهما ،فأما العلة التي لا يثبت فيها معنى الأولى فضربان منصوصة ومستنبطة ،وفي تخصيص كل واحدة منهما اختلاف في جواز استعمال الله سبحانه (الكلام) العام في الخصوص أمرا كان أو خبرا.[4]

---

[1] أبو الحسين البصري : المعتمد :ج3 ،ص 252.
[2] نفسه:ص 253 .
[3] سورة الإسراء :الآية 23.
[4] أبو الحسين البصري : المعتمد :ج3 ،ص 253 .

يقول البصري: "الدليل على جواز ذلك فيها أن القرآن قد ورد بخطاب عام ،والمراد به الخصوص كقوله سبحانه (فاقْتُلُوا المُشْرِكِين)[1] وقوله سبحانه وتعالى:(وَأُوتِيتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)[2] وجاءت السنّة بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتا فيه تصاوير .فكان ذلك تخصيصا ولأن المانع من ذلك إما أن يكون من جهة الإمكان ،أو من جهة اللغة ،أو من جهة الدواعي والحكمة ،ومعلوم أن ذلك ممكن من كل متكلم واللغة لا تمنع من ذلك لأنهم يتكلمون بالعموم ويريدون به الخصوص.[3]

والحكمة لا تمنع من ذلك ،لأن أكثر ما فيه أنه يصير العموم باستعماله في الخصوص مجازا. والحكمة لا تمنع من التكلم بالمجاز[4]

05-المطلق والمقيد :

وأما المطلق : فقيل في حدّه :" ما دل على شائع في جنسه ، ومعنى هذا أن يكون حصة محتملة لحصص كثيرة مما يندرج تحت أمرٍ ، فيخرج من قيد الدلالة المهملات ، ويخرج من قيدِ الشيوع المعارفُ كلِها لما فيها من التعيين

[1] سورة التوبة : الآية 05.
[2] سورة النمل : الآية : 23.
[3] أبو الحسين البصري : المعتمد:ج3،ص 255 .
[4] المصدر نفسه ، ج4،ص255.

، إما شخاً ، نحو: زيد وهذا أو حقيقة نحو: الرجل وأسامة ، أو حصة نحو :(فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسولَ)[1]

أو استغراقا نحو: الرجال وكذا كل عام ولو نكرة ، نحو : كل رجل ولا رجل "[2]

وأما المقيد: فهو ما يقابل المطلق ، على اختلاف هذه الحدود المذكورة في المطلق ، على اختلاف هذه الحدود المذكورة في المطلق ، فيقال فيه : هو مادل لا على شائع في جنسه ، فتدخل فيه المعارف و العمومات كلها "[3] ، و هو مادل على الماهية بقيد من قيودها أو ما كان له دلالة على شيء من القيود "[4]

وجاء في المعتمد أنّ الكلامين إذا "قُيّد الثاني منهما بصفة ، فأما أن يكون أحدهما متعلقا بالآخر ، أو لا يكون متعلقا به ، فإن كان متعلقا به ، كان الكلام الأول مقيّدا بتلك الصفة ، على حسب ما ذكرناه في رجوع الاستثناء إلى جميع الكلام ، وإن لم يكن أحد الكلامين متعلقا بالآخر ، سواء كان منه قريبا أو بعيدا فإنّه لا يخلو حكماهما ، إما أن يكون مختلفين أو غير مختلفين ."[5]

فإن كانا مختلفين ، فمثاله "أن نؤمر بالصّلوات مطلقا ، ونؤمر بالصيام متتابعا ، فلا شبهة في أنه لا يجب لذلك تقييد الصلوات بالتتابع ، وإن كان الحكمان غير مختلفين ، نحو أن يكون الحكم عتْقا أو صياماً ، فلا يخلو إمّا أن

---

[1] سورة المزمل : الآية 16

محمد بن علي الشوكاني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق وتعليق، أبي حفص سامي بن العربي الأشري ، دار الفضيلة [2]الطبعة الأولى ، 1421هـ /2000 م، الرياض ، ص :709.

[3] الشوكاني: إرشاد الفحول ، ص : 710.

[4]الآمدي : الإحكام ، ص : 03 -04 .

[5]أبو الحسين البصري : المعتمد ،ص 313.

يكون سببهما مختلفين أو غير مختلفين .فمثاله العتق في كفارة اليمين ، ولا يخلو التّعبد بهما إمّا أن يكونا أمريين أو نهيين ، فإن كانا أمريين فمثاله أن يقال :

(إذا حنثتم فاعتقوا رقبة) ، ويقال في موضع آخر : (إذا حنثتم فاعتقوا رقبة مؤمنة)

ظاهر الأمريين وجب على الحانث عتق رقبتين ، إذا كان الأمر المتكرر يفيد تكرار المأمور به .

وإن علمنا أن العتق في الموضعين واحد غير متكرر وجب تقييده بالإيمان ، لأن العتق واحد والأمر المقيّد بالإيمان قد اقتضى اشتراطه .[1]

وإن كانا "نهيين" مثل أن يقول: (إذا حنثتم فلا تكفروا بالعتق) ، ويقال في موضع آخر: (إذا حنثتم فلا تكفروا بعتق كافرة) ، فمتى تُركنا وهذين النهيين ، وجب إجراء المطلق على إطلاقه في المنع من العتق أصلا على التأبيد ، فلا يخصه النهي المقيّد بالإيمان ، لأنه بعض ما دخل تحته وإن علمنا أنّ المنهيّ عنه بأحد النّهيين هو المنهي عنه بالآخر لا افتراق بينهما في خصوص ولا عموم وجب أن يقيّد بالكفر ، فيصير المكلّف منها في الموضعين من الكفارة بالكافرة."[2]

يستدل البصري في هذا الباب على قوله تعالى : (وَالذَاكِرِينَ الله كَثِيرًا وَالذَاكِرَاتْ)

[1] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ، 313.
[2] أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ،ص 313.

معناه: والذاكرات الله ،والجواب :أنهم إن أرادوا بقولهم "إن القرآن كالكلمة الواحدة في وجوب تقييده بما قيد به البعض الآخر " فلا نسلمه ،ولهذا لا يقيّد بعض له في الحكم ،فإن أرادوا أنه كالكلمة الواحدة في " أنه لا يتناقض فيه " فصحيح ،ويقال لهم :وإذا لم يكن فيه تناقض وكان كله صحيحا ،قُيّد بعضه بما قيّد به البعض الآخر "

وأما قوله عز وجل:(وَ الذَاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَ الذَّاكِرَ'تِ)[1] فإنما كان المراد (والذاكرات الله) لأن الكلام خرج مخرج المدح لهن والحثّ لهن على ذكر الله تعالى"[2] .

والمطلق لا يتأتى فيه التخصيص ،كما لا يتأتى في العين الواحدة ،وهذا باطل ،لأن المطلق يشتمل على جميع صفات الشيء وأحواله ،أو لأن القياس غير دليل .أو هو دليل لكنه لا يخص به العام وإفساد ذلك في القياس."[3] ويوضح بذلك الآمدي قائلا :" أعلم ان الخطاب إذا ورد مطلقا لا مقية له ، حمل على إطلاقه ، و إن ورد مقيدا حمل على تقيده ، و إن ورد مطلقا في موضع مقيدا في موضع أخر فذلك على أقسام

- اشترط على القائلون بالحمل شروطا[4] سبعة .
- الأول : أن يكون المقيد ، من باب الصفات مع ثبوت الذوات في الموضعين ، فأما في إثبات أصل الحكم ، من زيادة أو عدد فلا يحمل أحدهما على الأخر، وهذا كإيجاب غسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، مع الاقتصار غلى عضوين في التيمم فأن الاجماع منعقد على انه لا

---

[1] سورة الأحزاب :الآية 35.
[2] أبو الحسين البصري :المعتمد في أصول الفقه ، 315/2
[3] المصدر نفسه ،ج315/3
[4] الشوكاني: إرشاد الفحول ، ص : 715.

يحمل أطلاق التيمم على تقيد الوضوء ، حتى يلزم التيمم في الاربعة الأعضاء ، لما فيه من إثبات حكم لم يذكر ، وحمل المطلق على المقيد اختص في الصفات المذكورة.

- الشرط الثاني : أن لا يكون للمطلق الا أصل "واحد" كاشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والوصية ، وإطلاق الشهادة في البيوع وغيرها ، فهي شرط في الجميع و كذا تقييد ميراث الزوجين بقوله تعالى (مِنْ بَعْدِ وَصِيَةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ)[1]
- و إطلاق الميراث فيمال أطلق فيه ، فيكون ما أطلق من المواريث كلها بعد الوصية و الدين ، فأما أذا كان المطلق دائنا بين قيدين متضادين نُظِرَ، فإن كان السبب مختلفا لم يحمل إطلاقُه على أحدهما الا بدليل ، فيحمل على ما كان القياس عليه أولى، أو ما كان دليل الحكم عليه أقوى .
- الشرط الثالث : أن يكون في باب الأوامر و الاثبات ، أما جانب النفي و النهي فلا ، فإنه يلزم منه الاخلال باللفظ المطلق مع تناول النفي و النهي ، وهو غير سائغ .
- و مثال ذلك ما أورده الشوكاني في الارشاد ، وقد اعتمد على قول الآمدى و ابن الحاجب ، في هذه المسألة : " لا خلاف في العمل بمدلولها و الجمع بينهما لعدم التعذر ، فإذا قال : لا تعتق مكاتبا ، لا تعتق مكاتبا كافرا ، (لم يعتق مكاتبا كافرا) ولا (مسلما) إذا لو أعتق واحد منهما لم يعمل بهما ، وأما صاحب المحصول فسوى بين الأمر و النهي "

[1] سورة النساء ، الآية : 12.

- و لا يختص حمل المطلق على المقيد لا يختص بالنفي و النهي بل يجري في جميع أقسام الكلام و منه قول الشوكاني " و الحق عدم الحمل في النفي و النهي ، وممن اعتبر هذا الشرط ابن دقيق العيد ، وجعله أيضا شرطا في بناء العام على الخاص"[1]

الشرط الرابع : أن لا يكون في جانب الاباحة .

-إذا أن المطلق لا يحمل على المقيد في جانب الاباحة إذ لا تعارض بينهما .

الشرط الخامس : أن لا يمكن الجمع بينهما إلا بالحمل فأن أمكن بغير إعمالها فإنه أولى من تعطيل ما دّل عليه أحدُهما .

- الشرط السادس : أن لا يكون المقيد ذكر معه قدر زائد يمكن أن يكون القيد لأجل ذلك القدر الزائد فلا يحمل المطلق على المقيد هنا قطعا .

- الشرط السابع : أن لا يقوم دليل يمنع من التقيد فأن قام دليل على ذلك فلا تقيد"[2]

06-المجمل والمبين:

فالمجمل في اللغة -المبهم – من "أحمل الأمورَ إذا أبهم ، وقيل هو المجموع من أجملَ الحسنات إذا جمع وجعل جملة واحدة .وفي الاصطلاح : ماله دلالة على أحد معنيين ، لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه "[3]

قال : ولا يلزم عليه قولك : اضرب رجلا ، لأن هذا اللفظ أفاد ضرب رجل وليس بمتعين في نفسه ، فأيُ رجلٍ ضربته جاز ، وليس كذلك اسم القرء

[1] الشوكاني: إرشاد الفحول ، ص : 717.
[2] الشوكاني: إرشاد الفحول ، ص : 718.
[3] الشوكاني: إرشاد الفحول ، ص : 721.

لأنه يفيد إما الطهر وحده وإما الحيض ، واللفظ لا يعينُه ، وقول الله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلوٰةَ)[1].يفيد وجوب فعل معين في نفسه غير متعين بحسب اللفظ "[2]

أما المبين فهو في اللغة :" المظهر ،من بان إذا ظهر ، يقال ، بيّن فلان كذا إذا أظهره وأوضح معناه ، وفي الاصطلاح : ما افتقر إلى البيان ، والبيان مشتق من البين وهو الفراق لأنه يوضح الشيء ويزيل إشكاله "[3]

وأما في الاصطلاح : فهو الدال على المراد بخطابٍ لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد ، وقال بعضهم ، هو ظهور المراد للمخاطب ، والعلم الذي حصل له عند الخطاب "[4]

والبيان : إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيّز التجلي والوضوح ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يبيّن بأقواله وأفعاله وأحواله مجملات القرآن أيضا ، ومن أجل ذلك حرص العلماء على تجميع السنن التي تفسّر القرآن ، ليتضح لهم المراد بالنصوص المجملة ، وكان صلى الله عليه وسلم يبيّن المجمل أحيانا بتركه للفعل ، أو بتقرير ، أو بإشارته ، كقوله في بيان عدد أيام شهر رمضان ، وأشار بأصابعه أو بكتابته ، وكذا تبيينه لأنصبة الزكاة ومقاديرها .

وقد يتبين المراد بالمجمل من السياق كحديث :" الخالة بمنزلة الأم " المراد في الحضانة ، لأن السياق ورد في الحضانة دون الميراث مثلا .

---

[1] البقرة : ص 43.
[2] الشوكاني :نفسه ، ص :721.
[3] المصدر نفسه : ص : 722.
[4] نفسه : ص 724.

الكلام المجمل هو" ما احتمل معنيين أو أكثر دون رجحان لأحدهما على الآخر لدى السامع"[1]

والكلام البيّن هو "الدال على المعنى المراد دون احتمال أو مع احتمال مرجوح .

ويسمى ما دلّ على المعنى من غير احتمالٍ مقابلٍ : نصاً ، والمجمل إذا فُسِر أصبح مبيناً .

وإذا كان التفسير بما لا احتمال فيه كان نصاً كذلك ، والبيان هو تفسير الكلام المجمل ، ويستعمل البيان أحيانا بمعنى :" إظهار حكم ابتداء ، أي: من غير تقدّم إجمال ." [2]

الإجمال واقع في الكتاب والسنة ، ويكون في حال الإفراد أو التركيب ومثال الأول نحو : " قال من القول والقيلولة ، ونحو : مختار فإنه صالح للفاعل والمفعول .وهو أنواع :

01- المشترك : وهو اللفظ الذي وضع لمعنيين فأكثر ، فيكون مجملا إن لم يكن أحد معنييه تبادرا إلى الذهن من الآخر ، وإما أن يكون بأصل وضعه ، فإما أن تكون معانيه متضادة (كالقرء) للطهر والحيض ،أو متشابهة غير متضادة ، فإما أن يتناول معاني كثيرة ، بحسب خصوصيتها ، فهو المشترك ، وإما بحسب معنى تشترك فيه فهو المتواطئ .

[1] محمد سليمان عبد الله الأشقر : الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ،دار السلام ، الطبعة الثانية ، 1425هـ ، 2004 م ، عمان ، الأردن ، ص 176.

[2] محمد سليمان عبد الله الأشقر ، الواضح في علم أصول الفقه للمبتدئين ، ص 176.

والاجمال كما يكون في الأسماء يكون في الأفعال نحو:(عسعس)[1] ويكون في الحروف كتردد الواو بين العطف والابتداء "[2]

فكانت العرب تستعمل (القرء) أحيانا بمعنى (الطهر) وأحيانا بمعنى (الحيض) ، وك (عسعس الليل) بمعنى : (أقبل) و(أدبر) وغير ذلك

02- المُرَكَبَاتِ المحتمِلة: كقوله تعالى: (أَوْ يَعْفُوا الذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ)[3]

يحتمل أنه (الزوج) لأن بيده العقدة بعد عقد الزواج ، أو (الولي) لأنّ بيده العقدة قبل الزواج

إذن كما يكون في المفردات يكون في المركبات ،لتردده بين الزوج والولي ، ويكون في الصفة نحو : طبيب ماهر ، لتردد ماهر بين أن تكون للمهارة مطلقا أو للمهارة في الطب .[4]

03- مرجع الضمير : إذا احتمل أن يرجع إلى اسمين متقدمين فأكثر نحو : قوله تعالى: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ)[5]

فالواو في "تعضلوهنَّ" قيل : ترجع على الأهل ، نُهُوا أن يمنعوهن من نكاح أزواجهن السابقين إذا تراضوا ، وقيل : الواو للأزواج السابقين ، نُهِيَ الزَوج السابق أن يعضلها أن تتزوج بغيره بتهديد أو نحوه .[6]

---

[1] سورة التكوير ، الآية 17.
[2] الشوكاني: إرشاد الفحول .ص: 727.
[3] سورة البقرة : الآية : 237.
[4] الشوكاني: نفسه ، ص : 728.
[5] سورة البقرة :الآية : 232.
[6] محمد سليمان عبد الله الأشقر :الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ، ص 176.

04- أن يكون اللفظ محتملا للحقيقة والمجاز، عند خفاء القرينة ، كقوله تعالى: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا)[1]

05- أن يكون موضوع اللفظ مجهولا لدى السامع ، إما لأنه لم يعرف معناه من قبل وذلك ما يسمى "غريب اللغة" وإمّا لأنَّ الشارع نقل اللفظة إلى معنى جديد ، ولم يبينه لنا بعد وذلك كألفاظ (الصلاة) و(الزكاة) و(الصوم) قبل أن يبيّن النبي صلى الله عليه وسلم المراد بها.

06- أن يعلم السامع من المتكلم أنه يريد تقييد أمره بوقت أو حال أو مكان ، ولا يكون في اللفظ ما يدل عليه ، وذلك كآيات الحج ، فإنها لم تبين بالتفصيل المواقيت المكانية ولا الزمانية ، وبيّنها النبي صلى الله عليه وسلم بأفعاله وأقواله .

07- فعل النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يعلم وجهه ، كفعله عندما سلّم في الرباعية من اثنتين ، دار فعله بين نسخ الثالثة والرابعة وبين السهو ، فاستفسر منه ذو اليدين ، فبيّن لهم.[2]

وورد في المعتمد للحسين البصري أن المجمل والمبين يقع في موضعين : " أحدهما العبارة ، والآخر المعنى ، أما العبارة فبأن نذكر ما معنى قولنا : ما معنى قولنا " مجمل " و " بيان " و " مبين" و " مفسر " و " ظاهر" و " نص" ، وأما المعنى : فمنه ما يرجع إلى المجمل ، ومنه ما يرجع إلى البيان ، أمَّا الراجع إلى المجمل فيدخل فيه ذكر ما يحتاج إلى بيان ، وما لا يحتاج إليه ويدخل في ذلك الوجود التي يحتاج فيها إلى بيان ، ويدخل فيه ما يحتاج

[1] سورة البقرة : الآية 189.
[2] محمد سليمان عبد الله الأشقر : الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ، ص 177.

من الأفعال إلى البيان ، ويدخل فيه ما أخرج من المجمل ، وهو داخل فيه كالاسم المشترك ، وما أدخل فيه وهو خارج عنه "[1]

هذا فيما يخص التقسيم الذي أورده البصري أن المجمل والمبين يقع في ضربين : العبارة والمعنى ، وقد قسّم العبارة إلى : مجمل ، وبيان ، ومبين ، ومفسر وظاهر و نص .

والبيان : وهو في اللغة : " اسم مصدر مشتق من التبيين ، يقال :بيّنَ ، يُبيّنُ ، تبييناً وبياناً ، كما يقال : كلَّمَ ، يُكلِمُ ، تكلِيماً ، وكَلاماً ، وأذَّنَ ، يُؤَذِّنُ ، تَأْذِيناً وأذَاناً .[2]

والبيان : فإنه يكون عاما ويكون خاصا ، أما العام ،فهو الدلالة ، تقول :بيّن لي فلان كذا وكذا بيانا وحسنا وبيانا واضحا فتوصّف دلالته وكشفه بأنه بيان ، ويقال: "دللتُ فلانا على الطريق وبينته له " فلما اطرّد ذلك كان حقيقة ."[3] وأما " الخاص" فهو ما يتعارفه الفقهاء وهو كلام أو فعل دال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد ويدخل في ذلك بيان العموم والبيان ، هو ما له يتبين الشيء والذي به يتبين هو العلم الحادث ، كما أن ما به يتحرك الشيء هو الحركة ، ولهذا لا يوصف الله سبحانه " متبين" لما كان عالما لذاته ، لا بعلم حادث ، والصحيح هو الأول لأن البيان العام هو الكشف والإيضاح .[4]

والمبين : " يفرق بين الشيء وبين ما يشاكله ، فلهذا قيل : "البيان" عبارة عن الدلالة ، يقال : بيّن فلانٌ كذا بياناً حسناً ، إذا ذكر الدلالة عليه ويدخل فيه

---

[1] الحسين البصري : المعتمد ، ص 317 .
[2] المحصول : الجزء الثالث ، ص 149 .
[3] أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه ،ص 317.
[4] نفس المصدر ، ص 318.

الدليل العقلي .وفي اصطلاح الفقهاء هو الذي " دلّ على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد .

و "المبين " وله معنيان :أحدهما ما احتاج إلى البيان ، وقد ورد عليه بيانُهُ .

والثاني: الخطاب المبتدأ المستغني عن البيان .[1]

والمبيّن عند البصري فيراد به " ما احتاج إلى بيان ، وقد ورد عليه بيانه ، وقد يراد به الخطاب المبتدأ المستغني عن تفسير لوضوحه في نفسه .[2]

وأمّا " المفسّر" وله معنيان :

أحدهما : ما احتاج إلى التفسير ، وقد ورد عليه تفسيره .

وثانيهما : الكلام المبتدأ المستغني عن التفسير ، لوضوحه في نفسه .[3] وهو في المعتمد "يراد به ما احتاج إلى تفسير ، وقد ورد تفسيره ، ويراد به الخطاب المبتدأ المستغني عن تفسير لوضوحه في نفسه .[4]

و " النص " وهو كلام تظهر إفادته لمعناه ولا يتناول أكثر منه ، واحترزنا بقولنا " كلام" عن أمرين: أحدهما : أنَّ أدلة العقول والأفعال لا تسمى نصوصا .

وثانيهما : أنَّ المجمل مع البيان لا يسمى نصاً ، لأنَّ قولنا "نّص" عبارة عن خطاب واحد دون أن يُقْرَنَ بِه ، ولأنَّ البيان قد يكون غير القول ، والنص لا يكون إلا قولاً .[1]

---

[1] المحصول :ص 151.
[2] المعتمد ، ص 319.
[3] المحصول : ص 151.
[4] أبو الحسين البصري : المعتمد ، ص 319.

وقد ورد في المعتمد لأبي الحسين البصري : أنّ " النّص" هو خطاب يمكن أن يعرف المراد به ، ويقول : "واعلم أنّ النص يجب أن يشتمل على ثلاث شرائط ، أحدهما أن يكون كلاما ، والآخر أن لا يتناول إلا ما هو نص فيه وإن كان نصا في عين واحدة ، وجب أن لا يتناول سواها ، وإن كان نصا في أشياء كثيرة وجب أن لا يتناول سواها ، والآخر أن تكون إفادته لما يفيده ظاهرا غير مجمل .[2]

ويوضح ذلك في المحصول بقوله : " تظهر إفادتُهُ لمعناه" عن المجمل ، فإن قلتَ : أليس قد يقال

نصَّ الله تعالى على وجوب الصلاة ، وإن كان قوله : (أَقِيمُوا الصَلاَة) مجملا .

قلتُ : إنّهُ ليس نصّا إلاَّ فِي إِفَادة الوجوب ، وهو فيها ليس بمجملٍ ، واحترزنا بقولنا :" ولا يتناولُ أكثر منه " ، عن قولهم :" اضرب عبيدي" ، لأن الرجل إذا قال لغيره :" اضرب عبيدي" لم يقل أحد إنه نصَّ على ضرب زيد من عبيده ، لأنه لا يفيده على التعيين ، ويقال :إنّه نصَّ على ضرب جملة عبيده ، لأنه لا يفيد سواهم ."[3]

وأمَّا " الظاهر" وهو : " ما لا يفتقر في إفادته لمعناه إلى غيره ، سواء أفاد وحده أو أفاد مع

---

[1] المحصول : ص 151.
[2] المعتمد ، ص 319.
[3] المحصول : ص 151.

غيره .[1]

و "المجمل" وهو في عرف الفقهاء "ما أفاد شيئاً من جملة أشياء ، وهو متعين في نفسه واللفظ لا يعينُّه .ولا يلزم عليه قولك :_اضرب رجلاً _ لأن هذا اللفظ أفاد ضربَ رجلٍ ، وهو ليس بمتعين في نفسه فأي رجل ضربته جازَ ، وليس كذلك اسم " القرء" لأنه يفيد إمّا الطّهر وحده وإمّا الحيض وحده واللفظ لا يُعينهُ .

وقول الله تعالى:(أَقِيمُوا الصَلاَة) يفيد وجوب فعل متعين ، بحسب اللفظ "[2]

والمجمل حسب البصري :" فقد يراد به ما أفاد جملة من الأشياء " ومن ذلك قولهم : أجملت الحساب ، وعلى هذا يوصف العموم بأنه "مجمل " بمعنى أنَّ المسميات قد أجملت تحته ، وقد يراد به ما لا يمكن معرفة المراد به .ويمكن أن يقال : المجمل هو ما أفاد شيئا من جملة أشياء هو متعين في نفسه ، وللفظ لا يعينه ، ولا يلزم عليه قولك :" اضرب رجلاً" لأن هذا اللفظ أفاد ضرب رجل ، وليس هو متعين في نفسه ، بل أي رجل ضربته جاز ، وليس كذلك اسم "القرء" لأنه يفيد إما الطهر وحده ، أو الحيض وحده واللفظ لا يعينّه وقول الله سبحانه : (أَقِيمُوا الصَلاة) يفيد فعل يتعيّن في نفسه غير شائع .[3]

[1] نفس المصدر ، ص 151.
[2] المحصول : ص 153.
[3] الحسين البصري : المعتمد ، ص 317.

وفي ختام القول أشير إلى أنني عرضت في هذا الفصل عدة مباحث وهي الخصوص والعموم ، المطلق والمقيد ، المجمل والمبين ، فالعموم في اللغة هو الشمول ، والخصوص هو الانفراد ، وفي اصطلاح الأصوليين : كلمة تستغرق الصالح لها بلا حصر ، وقد عرفه البصري : " أن الكلام العام فهو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له ، هذا هو المعقول من كون الكلام عاما "

والمطلق قيل في حده : " ما دل على شائع في جنسه ومعنى هذا أن يكون حصة محتملة لحصص كثيرة مما يندرج تحت أمر ، وأما المقيد ، فهو ما يقابل المطلق وقيل فيه : " هو ما دل لا على شائع في جنسه ، فتدخل فيه المعارف والعمومات كلها ، وهو ما دل على الماهية بقيد من قيودها أو ما كان له دلالة على شيء من القيود "

كما تناولت في هذا الفصل المجمل والمبين ، والمجمل هو المبهم ، من أجمل الأمور إذا أبهم وإذا جمع وجعل جملة واحدة ، وأما المبين فهو المظهر ، من بان وظهر وهو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح .

خاتمة

خــاتمة:

إنَّ أهمية موضوع البحث الدلالي عند المعتزلة وبالتحديد عند أبي الحسين البصري في كتابه المعتمد في أصول الفقه ، من أهم البحوث التي يمكن طرحها في الدرس اللغوي وذلك لأهمية المعتزلة أنفسهم اللذين اهتموا بالنص اللغوي ولا سيما الإلهي منه –القرآن الكريم –

فقد اعتمد المعتزلة على بعض المباحث الدلالية المهمة في دراستهم ، الأمر الذي جعل بحوثهم تتسم بالجديّة والتميّز على غيرهم . وقد ساعدهم على ذلك تمسكهم بأصولهم الخمسة ، حيث كانت نظرتهم إلى البحث عقائدية ، لاعتمادهم بالاستدلال العقلي في عملية التحليل والتأويل وهذا ما دفعهم إلى التحليل العميق لبنية النصوص وبخاصة النص القرآني ، وهذا ما أدى إلى فرض الفكر الاعتزالي في تحليلهم للظاهرة الدلالية وهذا ما وجدناه جليا في كتاب المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري .

هذا وقد بينت في البحث الدلالة عند المعتزلة التي تعتبر من أعظم وأقدم مدارس الفكر والكلام التي عرفها الإسلام ، وقد وضعوا لأنفسهم خمسة

أصول تدور حولها عقائدهم ، ولا يكون الشخص معتزليا حتى يؤمن بها ، وهي : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وطبقوا هذه الأصول في تحليلهم للمباحث الدلالية ، معتمدين على الاستدلال العقلي الذي يتوصل به إلى الحجج والبراهين للوصول إلى القصد .

وساعد هذا التفكير العقائدي لديهم في صياغتهم للأحكام الفقهية ، واعتمدت في هذا البحث على كتاب المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي ، واخترت هذا الكتاب نظرا لأهميته فهو من أهم الكتب التي تناولت قضية الدلالة في الفكر المعتزلي ، حيث شمل المباحث اللغوية والفقهية واستدل صاحبه على الآيات القرآنية لإثبات الحجج والبراهين لصحة قوله ، فكانت نظرته للتحليل الدلالي من زاوية أصولية معتمدا على الأصول الخمسة التي عرفها المعتزلة في الاستدلال العقلي واستنباط الأحكام وتفسير الظواهر اللغوية عن طريق التحليل والتأويل .

كما يمكننا القول أنَّ النظرية المعتزلية تقوم على أساس معرفي عقيدي ، حيث كانت دراستهم للغة على أنها حقيقة ظاهرة ، و رفضوا كل ما يتعلق بالجانب النفسي الذي دعا إليه الأشاعرة

وقد تعرضت في هذا العمل إلى ما قدمه المعتزلة في تحليلهم للظاهرة الدلالية ، ومنهم "الجاحظ" الذي تناول المباحث الدلالية في كتابه البيان والتبيين ، وهو يقول :" وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل ، يكون إظهار المعنى ، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان أنفع وأنجع " وقسّم الجاحظ الدلالات إلى خمسة أشياء وهي : اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال أو النصبة .

أمّا "ابن جني" في كتابه الخصائص فقد درس فيه الدلالة الصوتية ودورها في إظهار المعنى وقد قسّمها إلى ثلاثة أنواع : الدلالة اللفظية ثم الصناعية والمعنوية ، فكل من هذه الدلالات دور فعّال في تحديد المعنى ، كما قد أشار ابن جني في الخصائص إلى مبحث الحقيقة والمجاز وقال أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز ، وقد أثبت المعتزلة وجود المجاز في اللغة والقرآن الكريم على نحو خاص لهدف عقيدي خالص ، الغرض منه عدم حمل الآيات المتشابهات في القرآن الكريم على ظاهر معناها المؤدي إلى التشبيه .

ونستطيع أن نقول أنَّ لعلم الكلام الأثر الأساسي في نشوء مبحث المجاز وبخاصة المعتزلة الذين تعلقوا بعملية التأويل لآيات القرآن الكريم .

أمّا "القاضي عبد الجبار" فقد استعان بكلمة " قصد" في مكان كلمة " المعنى" ولا يكون المعنى عنده إلا قاصدا ، وجاء في قوله : " إنَّ ظاهر الاسم إنما بذلك متى تقدمت فيه مواضعة ، أو ما يجري مجراها ، لأنه إنما يصير اسما للمسمى بالقصد ، إضافة إلى اهتمامه بعملية التأويل للوصول إلى المقصدية . وبما أنني درست كتاب المعتمد في أصول الفقه ، كان لا بد من الحديث عن الدلالة عند علماء الأصول مثل " الغزالي " الذي يؤكد أن للشيء وجودا في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة الدالة على اللفظ واللفظ الدال على المعنى الذي في النفس أي أن المعنى في نظره مرتكز في الذهن .

إضافة إلى "الشافعي" الذي يعد من الأوائل اللذين وضعوا الأبواب الأولى لعلم أصول الفقه ، حيث أشار إلى طرف تخصيص الدلالة وتعميمها باعتماد القرائن اللفظية والعقلية وكيفية استنباط الأحكام بالاعتماد على القرائن اللفظية والعقلية وكيفية استنباط الأحكام عن طريق التحليل المستند على النقل .بعد

ذلك تطرقت للحديث عن الدلالة عند " الرّازي " الذي يهتم بقضية اللفظ والمعنى وهذا جلي من خلال قوله :" يعرف كون اللفظ موضوعا لمعناه "

وكان للتغيّر الدلالي وأقسامه عند البصري أثر مهم في بحثي ، من تخصيص وتوسيع ونقل وانحطاط ورقي .فالتخصيص وهو التضييق للدلالة وهو أن تقتصر دلالة اللفظ العام على بعض ما كانت تدل عليه ، أما تعميم الدلالة ويسمى أيضا توسيع المعنى ويصل عند الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام . وانحطاط الدلالة هو أن يصيبها بعض الانهيار أو الضعف فتراها تفقد مكانتها التي كانت في المجتمع نحو كلمة : "كرسي" التي استعملت في القرآن الكريم بمعنى " العرش" :(وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ)[1] وأصبحت الآن تطلق على كرسي السفرة وكرسي المطبخ ، أمّا رقي الدلالة ونقصد بها أنّ الكلمة ارتقت وتغيرت إلى الأحسن .

وقد درست أهم المباحث الدلالية عند أبي الحسين البصري من خلال كتابه المعتمد في أصول الفقه وهي كالآتي: اللغة ، الحقيقة والمجاز ، الترادف ، الاشتراك ، الإحكام والاشتباه .

فاللغة عنده توقيف وتوفيق وهذا ما ذهب إليه معظم العلماء على أن اللغة توقيف وبعد ذلك يأتي التوفيق الذي تحدثه اللغات المختلفة الكثيرة بسبب الاصطلاح ، إضافة إلى مبحث الحقيقة_والمجاز عند البصري ، حيث أكّد على نحو واضح وجودهما في اللغة ، كما درست في هذا البحث فكرة الاشتراك اللفظي عند البصري ، إضافة إلى الحديث عن مجموعة من المباحث الدلالية منها الخصوص والعموم ، المطلق والمقيد ، المجمل والمبين .

[1] سورة البقرة : الآية 255 .

وخلاصة القول نقول أن البحث اهتم بالمتكلمين من المعتزلة معتمد على أراء و أفكار البصري في كتابه المعتمد في أصول الفقه الذي يعد من أهم الأعلام تناولا للقضية الدلالية من ناحية أصولية و بتفكير اعتزالي عقائدي القصد .

و لا يمكن أن أنكر مساعدة الأستاذ المشرف مدبوحي محمد الذي كان له الأثر المهم في تقويم و تصويب هذه الرسالة ، وهدا ما يجعلني ممتنة له بالفضل و العرفان ، كما أشكره أيضا لسماحته و لطفه وصدق مساعدته ، كما أشكر كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد .

ملحق الأعلام :

الحسن البصري:

من دراري النجوم مواعظه تصل الى القلوب و ألفاظه تلتبس بالعقول * ثابت بن قرة * .

-لقد وضعه معظمهم بامام الدين ، وكل مذهب أراد التعلق بوصية من وصاياه ، لتحقيق شرعيته على المذاهب الاخرى ، حتى حاول أصحاب الملل و النحل أن ينزهه من رأي كان ارتاه .

-أثرت عوامل عديدة في شخصية الحسن البصري ، فهو من الموالي ، وما يترتب على ذلك في ظل الدولة الاموية و عصبيتها العربية و القرشية ، ثم معاصرته لاحداث بليغة في تاريخ الاسلام ، منذ الخلافة الراشدة و حتى أواخر الدولة الاموية ، فقد شهد الثورة على عثمان و انشقاق معاوية عن مركز الخلافة ، و أكثر من هذا كان متعايشا مع أكثر الولاة قساوة ، زياد بن أبيه و الحجاج بن يوسف الثقفي ، كما شهد تبلور وظهور الفرق السياسية و الفكرية من الخوارج ، فمن طبيعته أنه شديد الخوف و الحزن وخير موقع لصاحب هذه الخصال هو الانزواد و الترقب الحذر .

- ينحدر صاحب العمامة السوداء: الحسن البصري ، من حواضر جنوب العراق.[1]

[1] رشيد الخيون : معتزلة البصرة وبغداد ، دار الحكمة ، الطبعة الأولى ، 1997، لندن ، ص 26

- وحصل ان اختصت والدته بخدمة احدى زوجات الرسول أم سلمة ، في المدينة و قيل ان ام سلمة كانت ترضع الطفل خلال انشغال والدته عنه ، فحلت عليه البركة النبوية و بهذه الصلة فسر بعض المؤرخين نبوغه الفقهي وورعه و سلوكه المتزن ، بينما أرجع اخرون هذا النبوغ المبكر الى * تحنيكه * من قبل عمر بن الخطاب ، بعد عن عرضته أم سلمة عليه.[1]

-نسبت للحسن البصري أحداث خطيرة في تاريخ الاسلام الفكري. فمثلما اعتبر نبيا للاعتزال ، بسبب تلمذة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد في مجلسه ، كذلك أعتبر نبيا للتصوف نسبة لشدة زهده ، و تقشفه و كثرة مكوثه في المحراب .[2]

-يصور ثابت بن قرة الصابئي شخصية الحسن البصري بقوله : فلقد كان من دراري النجوم ، علما ، و تقوى وزهودا و ورعا ، و عفة ، و رقة ، و تألقا ، و تنزها ، و فقها، و معرفة و فصاحة ونصاحة ، مواعظه تصل الى القلوب و ألفاظه تلتبس بالعقول ، ولا أعرف له ثانيا و لاقريبا ولا مدانيا ، كان منظره ، وفق مخبره ، و علانيته في وزن سريرته ، يجلس تحت كرسيه قتادة صاحب التفسير و عمرو * ابن عبيد* وواصل صاحبا الكلام ، وابن ابي اسحاق صاحب النمو ، وفرقد السبخي صاحب الدقائق ، و أشباه هؤلاء ، ونظراؤهم ، فمن ذا مثله ومن يجري مجراه .

[1] رشيد الخيون : معتزلة البصرة وبغداد ، ص 27 .
[2] رشيد الخيون : نفسه ، ص 35.

أبو هلال العسكري :

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران العسكري ، وهو عالم بالأدب وشاعر ولد في " عسكر مكرم " من كور الأهواز ، بين البصرة وفارس وإليها نسبته ، لم يذكر المؤرخون تاريخ مولده ووفاته ، قال ياقوت : أما وفاته فلم يبلغني فيها شيء ، غير أني وجدت في آخر كتاب الأوائل من تصنيفه : وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة 395 هـ ، وقال السيوطي : مات بعد الأربعمائة .

فإذا كان مات في السنة التي فرغ فيها من إملاء كتابه ، أو بعدها بسنتين قليلة كما يقول السيوطي يكون مولده بين سنة 310هـ ، 320 هـ على وجه التقريب .[1]

لقد بدأ أبو هلال حياته الدراسية في تعلم الفقه والحديث والأدب واللغة .

مؤلفاته :

ألف أبو هلال العسكري نحو عشرون كتابا ورسالة منها :

التلخيص ، جمهرة الأمثال ، شرح الحماسة ، المحاسن ، الصناعتين ، الحث على طلب العلم ، الأوائل ، فضل العطاء على العسر ، الدرهم والدينار ، ديوان المعاني ، وديوان شعره .[2]

[1] أبو هلال العسكري : الفروق في اللغة ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1400 هـ /ل 1980 م ، ص 05.
[2] نفسه ، ص 08.

ابن فارس :

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي ، لم تذكر كتب التراجم أعربي هو أم أعجمي ولهذا اختلف الدارسون المحدثون في نسبته ، فمنهم من وصله بالفرس غير مستند إلى دليل مثل : محمد بن شنب وكارل بروكلمان ، ومنهم من رجّح انتماءه إلى العرب كالأستاذ هلال ناجي .

ولد في همذان في قرية الري ، ولم يحدد الأقدمون سنة مولده وحددها بعض المحدثين بين سنتي 306هـ ، 308 هـ ، نشأ في قزوين وفيها قرأ على أبيه فارس بن زكرياء ، وعلى أهم شيوخه وأحبهم إليه على يد إبراهيم بن سلمة القطان .[1]

وفي رحلته إلى أصبهان قرأ على أبي القاسم سليمان الطبراني ، وعلى محمد بن عبد الله الدوري .

كما قرأ على عدد كبير من شيوخ القرن الرابع الهجري ، كما قرأ عليه عدد من التلاميذ أشهرهم بديع الزمان أحمد بن الحسين الهمذاني ، وأبو طالب رستم .

آثاره : لقد أحصينا من أسمائها ما يقرب من مائة عنوان ، وما بلغنا منها متفاوت القدر والمقدار ، إذ يقع بعضُها في بضعة أجزاء وبعضها في بضعِ ورقات .

وأشهر كتبه المطبوعة : مقاييس اللغة ، ومجمل اللغة ، والصاحبي في فقه اللغة ، ومتخيَّرُ الألفاظ ، والفَرقُ ، وتمام فصيح الكلام ، وذمُّ الخطأ في الشعر .[2]

أبو حامد الغزالي :

هو الشيخ الإمام محمد بن محمد بن أحمد الطوسي .

---

[1] حوليات كلية الآداب ، تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي ، الحولية 11 1410 هـ ، 1411 هـ

[2] نفسه ، ص 13.

أبو حامد الغزالي : حجة الإسلام ... زين الدين والطوسي نسبة إلى مدينة طوس و الغزالي نسبة إلى غزل الصوف .

ولد في مدينة * طوس* في نصفها الذي يعرف ب* الطبران* و لها نصف أخر و هو * نوقان* سنة أربعمائة و خمسين من الهجرة السنوية من رجل كان يغزل الصوف و يبيعه في دكانه و ينفق على عياله ، مما يرزقه الله من مهنته وعمله ، قرأ الفقه في بلده على أحمد بن محمد الراذكاني وبذلك قد تأسس في بلده و اخذ بداية الطريق إلى العلم الذي سيبرز فيه ، كواحد من أكبر وأشهر علماء ذلك العصر رحل إلى جرجان لطلب العلم و نيسابور حيث المدرسة النظامية ، وحيث إمام الحرمين رئيسها ، وهناك أكب على دراسة الفقه و الأصول ، و المنطق و الكلام و غيرها .[1]

- تربى الغزالي على يد الجوني ، و نهل من علمه و خرج من نيسابور بعد وفاة إمام الحرمين سنة 487 ه و بعد ذلك واصل طريقه إلى بغداد و دمشق و بيت المقدس وبعد ذلك الحجاز و بعدها إلى طوس و اتخذ إلى جانب داره مدرسة للفقهاء و مكانا لإقامة الصوفية ، وكانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى صلى الله عليه و سلم و مطلعه الصحيحين * البخاري * و * مسلم * [2]

الراغب الأصفهاني :

إنَّ كتب التراجم تعرف شُحاً كبيرا في حق هذا الرجل ، حيث لا تكاد تجد من ترجم له ترجمة وافية ، فرغم أن كتبه قيمة وثمينة ، ومليئة بالفوائد والنفائس

[1] أبو حامد الغزالي : المستصفى ، ص : 10 .
[2] أبو حامد الغزالي : المستصفى ، ص 15.

، ورغم أن الرجل أوتي حظا في التصنيف والتأليف ، فالأخبار التي جمعها المترجمون لشخصيته قليلة .

اسمه ونسله : الحسين بن محمد بن المفضل الإمام أبو القاسم الراغب الأصفهاني ، وجاء في "الأعلام " للزركلي أنه توفي سنة 502 هـ ، الموافق ل 1108 م ، الحسين بن محمد بن المفضل ، أبو القاسم الأصفهاني ، أو الأصبهاني ، المعروف بالراغب ، أديب من الحكماء العلماء ، من أهل أصبهان ، سكن بغداد ، وإنه لأمر غريب حقا أن يكون مثل الراغب الأصفهاني مجهول مكان الولادة وزمانها .[1]

مؤلفاته : خلّف الراغب الأصفهاني" تراثا كبيرا من المؤلفات ، وحري به ذلك ، إذ أنه عاش في القرن الرابع الهجري وهو قرن الازدهار العلمي ، والنهضة العلمية ، فمنها :

1 كتاب المفردات في غريب القرآن .

2 تفسير القرآن الكريم ، وبعضهم يسميه ، جامع التفاسير ،و هو خطأ ، وإنما اسمه : جامع التفسير .

3 درّة التأويل في متشابه التنزيل .

[1] عبد الكريم عزيز : المفردة القرآنية من خلال السياق عند الراغب الأصفهاني –دراسة وتحليل – مذكرة ماجستير ، تحت إشراف : السيد سيد أحمد محمد نجم ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، 1433 هـ ، 2012م . ص 61.

4 تحقيق البيان في تأويل القرآن ، ذكره الراغب في مقدمة كتابه" الذريعة إلى مكارم الشريعة"

5 احتجاج القراء ، ذكره الراغب في مقدمة حل متشابهات القرآن .

6 المعاني الأكبر ، ذكره الراغب في مقدمة حل متشابهات القرآن .

7 الرسالة المنبهة على فوائد القرآن ، ذكرها الراغب في مقدمة المفردات .

8 محاضرات الأدباء ومحاورات البلغاء والشعراء ، وهو كتاب ذو شهرة كبيرة في ميدان الأدب ، مطبوع في مجلدين كبيرين ، بمكتبة الحياة ببيروت .

9 مجمع البلاغة ، ويسمى أفانين البلاغة ، طبع مؤخرا في عمّان ، بمكتبة الأقصى ، بتحقيق الدكتور عمر الساريسي ، وبذل فيه جهدا طيبا ، لكن فيه الكثير من الأشعار لم يعرف نسبتها .

10 مختصر إصلاح المنطق ، توجد منه نسخة مخطوطة في مركز البحوث الإسلامية في جامعة أم القرى برقم 316 ، وهو مصور عن نسخة المكتبة التيمورية رقم 137.

11 الذريعة إلى مكارم الشريعة ، مطبوع عدة طبعات .

12 تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين ، وقد طبع عدة طبعات .

13 رسالة في مراتب العلوم ، مخطوطة ضمن رسائل الراغب ، بمكتبة أسعد أفندي ، رقم 3654.[1]

[1] عبد الكريم عزيز : المفردة القرآنية من خلال السياق عند الراغب الأصفهاني ، ص 64.

- الرازي :
- هو محمد بن ضياء الدين عمر بن الحسين فخر الدين، أبو عبد الله القرشي التيمي ، البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد ، ولد في مدينة الري سنة 544 ه/ ا 1149 م . من أبرز الألقاب التي عرف بها ابن * الخطيب * و * الإمام * و * فخر الدين الرازي* و * شيخ الإسلام *
- تتلمذ على يد والده ، فأخذ عنه علم ألأصول ، وكذلك اشتغل على يده في فروع المذهب ، كما التحق بالكمال السمناني و أخذ عنه الفقه ، ثم عاد إلى الري ورحل بعد ذلك إلى خوارزم وبعدها إلى بخاري بحثا على العلم ، فكان كثير التنقل و الترحال .[1]

من مؤلفاته : المباحث المشرقية ، شرح الإشارات و التنبيهات .

- الأربعون في أصول الدين
- 02 أساس التقديس في علم الكلام
- 03 اعتقادات فرق المسلمين و المشركين
- 04 أسرار التنزيل و أنوار التأويل
- 05 الخمسون في أصول الدين
- 06 المحصول في علم الأصول
- 07 البيان و البرهان في الرد على أهل الزيغ و البرهان .
- 08 تفسير سورة البقرة .
- 09 تهذيب الدلائل و عيون المسائل .

[1] سميح دغيم : موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2001 ، بيروت ، لبنان ، ص 13 .

- 10شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب

تلامذته:

كان للرازي مجالس درس في كل منطقة يحلُ بها ، بنيت له خصيصا في المدارس المنتشرة آنذاك ، كان جمهوره غفيرا ، يتجاوز أحيانا في جلسة الحوار الثلاثمائة طالب أو أكثر .[1]

المؤلفات المطبوعة له :

الأربعون في أصول الدين ، أساس التقديس في علم الكلام ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين .

أسرار التنزيل وأنوار التأويل ، الخمسون في أصول الدين ، السر المكتوم ، شرح الإشارات والتنبيهات ، عصمة الأنبياء ، كتاب الفراسة ، لباب الإشارات ، لوامع البيّنات ، المباحث المشرقية ، مفاتيح الغيب ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، معالم أصول الدين ...

المؤلفات غير المطبوعة والتي لها مخطوطات :

الآيات البيّنات ، الأحكام العلائية في الأعلام السماوية ، الإشارة في علم الكلام ، أقسام اللذات ، تفسير سورة الإخلاص ، تفسير سورة الفاتحة ، التنبيه على بعض الأسرار المودعة في بعض آيات القرآن ، جامع العلوم – بالفارسية- حدائق الأنوار –بالفارسية- حدوث العالم ، الخلق والبعث ، فائدة الزيارة ، شرح القانون لابن سينا ، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري

[1] سميح دغيم : موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط 01، 2001 ، بيروت ، لبنان ، ص 13.

المعالم في أصول الفقه ، الملخص في الحكمة والمنطق .[1]

المؤلفات التي لا نعرف إلا عناوينها كما وردت في مؤلفات الرازي :

إبطال القياس ، أجوبة مسائل المسعودي ، أحكام الأحكام ، الأخلاق ، إرشاد النظائر إلى لطائف الأسرار في الرد على أهل الزيغ والطغيان ، تحصيل الحق ، التشريح من الرأس إلى الحلق

تعجيز الفلاسفة ، تفسير سورة البقرة ، تهذيب الدلائل وعيون المسائل ، شرح الوجيز في الفقه للغزالي ، الطب الكبير ...وغيرها من المؤلفات .

[1] سميح دغيم : موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي ، ص 14.

الشوكاني:

هو الشيخ العلامة الفقيه الأصولي محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن إبراهيم بن محمد العفيف بن محمد بن مرزوق الشوكاني ، ثم الصنعاني .

وقد سلسل نسبه إلى آدم عليه الصلاة والسلام .

ولادته : ذكر في البدر الطالع ، أنه ولد حسبما وُجد بخط والده في وسط نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة 1173 ه ، بمحل هجرة شوكان والده قد انتقل إلى صنعاء واستوطنها ، ولكنه خرج إلى وطنه القديم في أيام الخريف فوُلد له صاحب الترجمة محمد هناك .

نشأته : نشأ الشوكاني رحمه الله تعالى ، فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين ، وختمه على الفقيه حسن بن عبد الله ، وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء ، ثم حفظ " الأزهار" للإمام المهدي ، ومختصر الفرائض للعصيفري ، والكافية والشافية لابن الحاجب ، والتهذيب للتفتازاني والتلخيص للقزويني .

السيف الآمدي:

هو أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي الآمدي ، ولد "بآمد " –بلدة بديار بكر

عام 551هـ ، وقدم بغداد وتعلم وتفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وحفظ كتاب "الهداية" لأبي الخطاب ، ثم صار شافعيا ، واشتغل بعلم الخلاف وتفنن في علم النظر ، ويقال إنه حفظ "الوسيط" لأبي حامد الغزالي ، ويذكر عن ابن عبد السلام أنه قال: ما علمت قواعد البحث إلا من السيف الآمدي ، وما سمعت أحدا يلقي الدرس أحسن منه ، وكان إذا غير لفظة من "الوسيط " كان اللفظ الذي يأتي به أقرب إلى المعنى ، قال ولو ورد على الإسلام من يشكك فيه من المتزندقة ، لتعين الآمدي لمناظرته ، وبعد ذلك انتقل إلى الشام واشتغل بالعلوم العقلية ، ثم انتقل إلى مصر وتصدر بالجامع الظافري ، وانتشرت فضائله ، فحسده أقوام ، فسعوا به ، وكتبوا خطوطهم باتهامه بمذهب الأوائل والتعطيل والانحلال ،وطلبوا من بعضهم أن يوافقهم ، فكتب:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم .

وبعد ذلك انتقل إلى دمشق ، ودرس بالعزيزية ، ثم عزله الأشرف باشتغاله بالمنطق وعلوم الفلسفة ، ولزم بعد ذلك بيته حتى توفي في صفر سنة 631ه ، من ثمانين سنة .[1]

[1] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ، ص 11 ، 12.

لقد درس الآمدي " الفلسفة" بأقسامها المختلفة وتوغل فيها وتشبعت بها روحه حتى ظهر أثر ذلك في تأليفه ، ومن قرأ كتبه وخاصة ما ألفه في علم الكلام ، وأصول الفقه ، وكان كثير الجدل واسع الخيال ، كثير التشقيقات في تفصيل المسائل والترديد ، والتقسيم في الأدلة .

الجاحظ :

-كانت شخصية أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ أوفر الشخصيات حظا ، من البحوث والدراسات و الاهتمام العام ، من باقي شخصيات الفكر و الادب

القدماء ، فقد ذاع صمته في الافاق . يعد الجاحظ نسيج وحده بين رجالات الفكر و الادب.

كتب في مجالات شتى بالامكانات المتاحة في عصره .

-لقد غدت عبقرية الجاحظ ظاهرة مازالت تستهوي المستكشفين ، و نصائحه للكتاب و المؤلفين و المترجمين مازلت حيوية ، وهذا اللقب الذي احتكره أبو عثمان و يشير الى ذمامة المحيا و حدق العينين ، أصبح في خيال الاجيال طبقا من المعرفة و الرقة ، ناهيك عن ماتدخله كلماته من مسرة في النفوس [1].

-ينحدر الجاحظ من البصرة ، ويحسب من زنجها الذين أعلنوا ثورتهم سنة وفاته ، ورد ذلك لتأكيد كثرتهم في هذه المدينة . و ان خبر زنجيته مرفوع الى مصدر مقرب منه , وقد ألف رسالى تحت عنوان : فخر السودان على البيضان [2] .

-ألف الجاحظ عدادا كبيرا من الكتب والرسائل ، مالا تجتمع لغيره من المؤلفين ، وكان ذلك بفضل موهبته التي نفرغ لها تماما ، ولم ينته من فقره وعسر حاله الا بعد أن قدمت له أمه القراطيس في الطبق بدلا عن الطعام قائلة له * ماتجيء الا بهذا * فخرج مغتما الى الجامع ولولا مناصرو الفكر التنويري ،مثل صديقه مويس بن عمران ، حتى تمكن من بيع كتبه و العيش منها .

[1] رشيد الخيون : معتزلة البصرة وبغداد ، دار الحكمة ، الطبعة الأولى ، 1997، لندن ، ص 132 .
[2] نفسه ، ص 133 .

-من كتبه : حيل اللصوص- احتجاجات البخلاء – مفاخرة السودان على الحمران – الزرع و النخل – فضل مابين الرجال و النساء – العرب و الموالي – الاصنام – المعادن – أصول الفنيا – البيان و التبين – الحيوان – .

-توفي الجاحظ بالبصرة في محرم سنة 255 ه عن ستة و تسعين عاما .[1]

ابن جني :

ولد أبو الفتح عثمان بن جني في حدود سنة عشرين وثلاثمائة للهجرة ، في الموصل ، وفي هذا البلد نشأ وترعرع ، كما قد عاش عالمنا من القرن الرابع الهجري ، ذلك القرن الذي شهد من العلماء والأدباء .

توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، ودفن عند قبر شيخه أبي علي في مقبرة الشونيزي ، المعروفة اليوم باسم مقبرة الشيخ جنيد وكان له من الولد ثلاثة هم : " علي ، وعال ، وعلاء"

من شيوخه : من أكثر هؤلاء الشيوخ أثرا فيه ، شيخه أبا علي النحوي ، وكان ابن جني أمينا فيما يرويه عن شيوخه ، ويندر أن تجد كتابا لابن جني ليس فيه ذكر أبي علي وآرائه .[2]

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار : أبو علي النحوي ، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جني وأبي الحسن الربيعي .

[1] رشيد خيون : معتزلة البصرة وبغداد ، ص 153.
[2] حسام سعيد النعيمي ، ابن جني ، عالم العربية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الأولى ، 1990 ، بغداد ، العراق ، ص 18

محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم ، كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات ، توفي في ثامن ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة .

تلامذته : عمر بن ثابت الثمانيني ، إمام فاضل وأديب كامل ، أخذ عن أبي الفتح بن جني ، توفي سنة 442 هـ ، في خلافة القائم بأمر الله .

عبد السلام بن الحسين البصري : أبو أحمد ، كان لغويا عالما بالقراءات ،توفي سنة 405 هـ

أبو الحسن السمسمي : علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسمي ، توفي سنة 415هـ

ثابت بن محمد الجرجاني : قتل في الأندلس .

الشريف الرضي : الشاعر المشهور أبو الحسن ، محمد بن الحسين بن موسى ، ولد ببغداد 359 هـ .

علي بن زيد القشاني النحوي .

الحسين بن أحمد ، أبو عبد الله بن نصر .[1]

آثاره : التصريف الملوكي ، تفسير أرجوزة أبي نواس ، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، الخصائص ، سر صناعة الإعراب

[1] حسام سعيد النعيمي : ابن جني عالم العربية ، ص 27.

العروض ، عقود الهمز ، علل التثنية ، الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، اللمع في العربية ، المنهج في شرح أسماء شعراء الحماسة ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .[1]

عبد الوهاب خلاّف :

ولد في شهر مارس سنة 1888 م ببلده " كفر الزيات " إلتحق بالأزهر الشريف سنة 1900 م ، بعد أن حفظ القرآن الكريم في بعض كتاتيب البلدة . كما انتظم في سلك طلبة مدرسة القضاء الشرعي إثر افتتاحها وتخرج فيها عام 1915 م ، وعين مدرسا بها في نفس السنة ، إشترك في ثورة 1919 ، فبرزت خلالها مواهبه الخطابية والكتابية وترك المدرسة أو أجبر على تركها فانتقل إلى القضاء الشرعي ، فعين قاضيا بالمحاكم الشرعية سنة 1920 ، ثم نقل مديرا للمساجد بوزارة الأوقاف .

ترك للشريعة الإسلامية ثروة من المؤلفات إمتازت بوضوح العبارة وجلاء الإحكام ، فله كتاب " أصول الفقه " وكتاب " أحكام الأحوال الشخصية " و " شرح وافي لقانوني الوقف والمواريث" وكتاب فريد عن " السياسة الشرعية " وكتيب في تفسير القرآن الكريم " نور من الإسلام "

[1] نفسه ، ص 58.

وأخيرا طواه الموت وشيع جثمانه الطاهر إلى مقره الأخير بمقابر الغفير في يوم 1956/01/20 .[1]

واصل بن عطاء:

اسمه ونسبه : هو واصل بن عطاء ، أما نسبه فلا نعرف عنه شيئا ، ولعل السبب في إهمال المترجمين لواصل ذكر نسبه يرجع إلى عدم اهتمام المسلمين غير العرب بالأنساب ، كما نفهم من نهي عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قوله :" تعلموا النسب ولا تكونوا كنبيط السواد إذا سئل أحدهم عن أصله قال : من قرية كذا وكذا ، بل كان بعض الموالي يسخر من شدة اهتمام العرب بالنسب ويشك في علم النسب ذاته .[2]

أما كنيته : فقد كان واصل يكنى "بأبي حذيفة " كناه أبوه بذلك لأن من عادة الآباء في ذلك العصر أن يكنوا أبناءهم وقت تسميتهم ، أما الجاحظ ذكر كنية أخرى لواصل وهي :"أبو الجعد" ويبدو أنه اعتمد في ذلك على شاعر المعتزلة " صفوان الأنصاري " الذي مدح واصل بن عطاء " [3]

أما تاريخ ولادته ، فقط اتفق المترجمون لواصل على أنه ولد سنة 80ه ، 699م بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أما نشأته فيبدو أنها كانت نشأة عادية لم يحدث فيها ما يلفت الانتباه أو يستحق الذكر لأن المصادر التي بين أيدينا والتي ترجمت لواصل ، لم تورد أية معلومات عن نشأة واصل ولا عن

[1] عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه : ص 05.
[2] واصل بن عطاء وآراؤه الكلامية ،ص 25.
[3] نفسه ، ص 26.

أسرته ولا عن الظروف التي ارتحل فيها من المدينة إلى البصرة سوى شذرات قليلة هنا وهناك .

شيوخه : إنّ للأستاذ الأثر الكبير في تكوين الناشئ وترتيب حياته العقلية والخلقية كما أثبت علماء التربية وعلماء النفس ومن أجل ذلك لابد من التعرف على أساتذة واصل اللذين أخذ منهم وتأثر بهم .

أ- شيوخه بالمدينة : لم يسمّ المؤرخون هؤلاء الشيوخ على الرغم من كثرتهم إلا اثنين وهما: محمد بن الحنفية ، وابنه عبد الله المكنى "بأبي هاشم"

ب- شيوخه بالبصرة : لقد قصد واصل البصرة التي نالت شهرة كبيرة سميت " بقبة الإسلام " وهناك التقى بسيد التابعين وعالم البصرة وزاهدها الأول " الحسن البصري" الذي يعد مفخرة من مفاخر الإسلام .[1]

وفاته : توفي واصل في أواخر الدولة الأموية وقبل قيام الدولة العباسية بعام واحد أي : في عهد آخر خلفاء بني أمية " مروان بن محمد"

من بين مصنفاته :

في أصول الاعتزال :

كتاب المنزلة بين المنزلتين .

[1] واصل بن عطاء وآراؤه الكلامية ، ص 44 .

الخطب في التوحيد .

في التفسير والفقه .

كتاب معاني القرآن .

كتاب الفتيا.

لَبيد بن ربيعة العامريّ

اسمه ونسبه: هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية .. وينتهي نسبه عند مُضَر. أبو جزاد كريم لُقِّبَ: بربيعةَ المقترين، وأمه تامرة العبسية، إحدى بنات جذيمة بن رواحة.
واسم لبيد مشتق من قولنا لبد بالمكان إذا مكث به وأقام، ولم يذكر أن له ولداً سوى بنتين، وله أخ أكبر من ضرساً اسمه: أربد .[1]

نشأته: نشأ شاعرنا لبيد يتيماً في إثر مقتل والده في يوم ذي علق، تكفلّه أعمامه، وكان إذّاك يبلغ التاسعة من عمره، ولقي لديهم من الرخاء والسعة في العيش ما لم يتوقعه لنفسه.
ولم يدم له ذلك حيث وقع بين أسرتين من بني عامر خلاف شتت شملهما.
وحينما بلغ لبيد من الشباب ذروةً اندفع إلى مجالسة الملوك ومنادمتهم حباً بما هم فيه وطموحاً لنيل حظوة لديهم، فكان أول من قصد النعمان بن منذر وله في مجالسته قصص نقلتها كتب الأدب.
ويبدو أن لبيداً في هذه الفترة من حياته كان مقبلاً على لذائذ الحياة، يصيب منها ما أراد إلى أن ظهر الإسلام، فقد تبدلت حياته رأساً على

[1] لبيد بن ربيعة: ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، ص 05 .

عقب وكان ممّن خف للإسلام، فدخل فيه وناصره وهاجر وحَسُن إسلامه.

ويذكر أبو فرج الأصفهاني أن لبيداً كام ممن عُمِّرُوا طويلاً، فيقال: إنه عُمِّرَ مائة وخمساً وأربعين سنة. أما وفاته، فقيل: إنه توفي في آخر خلافة سيدنا معاوية رضي الله عنه، وقيل: بل توفي في آخر عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه.

ويقال إن لبيداً هجر في آخر عمره الشعر إلى القرآن الكريم، فيروي ابن السلام في طبقاته قائلاً:

كتب عمر إلى عامله أن سَلْ لبيداً والأغلب ما أحدثا من الشعر في الإسلام؟ فقال الأغلب:

أرجزاً سألت أم قصيدا فقد سألت هيناً موجودا

وقال لبيد: قد أبدلني الله بالشعر سورة البقرة وآل عمران[1].

شعره:

عُني بدراسة لبيد وشعره كثيراً لدى كل من القدماء والمعاصرين، هذا وقد روى ديوانه أشياخ الرواة من القدماء كأبي عمرو الشيباني والأصمعي وغيرهما، ونشره من المعارين كثير حتى أتم جهودهم العلامة الدكتور إحسان عباس.

هذا وقد ضمت دفتا الديوان شعراً بلغ إحدى وستين قصيدة ومقطعةً إلى جانب متفرقات وأشعار نسبت إليه.

وقد استغرقت هذه القصائد والمقطعات من الموضوعات الوصف والفخر والحماسة والرثاء والحكمة، وشيئاً من الغزل والهجاء.

أما معلقته فقد بلغت عدتها ثمانية وثمانون بيتاً نظمت على البحر

[1] لبيد بن ربيعة : ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، ص 06 .

الكامل وبروي الميم، وتنقسم المعلقة إلى ما يأتي:
وقوف على الأطلال ووصف للآثار والديار.
وصف الطعائن ومشاهد الارتحال.
بيتان في الحكمة.
وصف الناقة وتشبيهها بالأتان.
حلقة وصل بين الغرض السابق والغرض اللاحق.
حديث الشاعر عن نفسه ولهوها وأهوائها.
فخر الشاعر بنفسه.
فخر الشاعر بقومه.
هذا وتعد المعلقة صورة ناضجة لشعر لبيد الذي انتثر في الديوان لما تضمنه من تنوع في الأغراض وجودة في الاعتناء حتى خرجت إلينا نموذجاً سامقاً للشعر في ذلك العصر، وعدّت بحق، معلقة من معلقات العصر الجاهلي

..

طَرَفة بن العبد :

هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. -وطرفة- بالتحريك في الأصل واحدة الطرفاء وهو الإثل وبها لُقب طرفة واسمه عمرو

وُلد في البحرين في بيت عريق الأصل والمحتد، فقد والده في سن مبكرة فنشأ يتيم الوالد ينفق بغير حساب فضيّق عليه أعمامه ورفضوا أن يعطوه حقه، وجاروا على أمّه، فظلموها حقها .

ومما يُلاحظ من سيرة الشاعر أن ظلم أعمامه له قد ترك عنده ردّة فعل سلبية فبدل أن يذعن للأمر الواقع، تمرد على حدود القبيلة واجترأ على الأقارب واندفع

نحو الملذات ينفق على أصحابه وخلّانه مما زاد من حقد عشيرته عليه معزولاً يعيش بمفرده

نشأ شاعرنا حاد الذكاء فخوراً تياهاً بشعره، لم يراع حرمة لقريب أو كبير فقد سمع خاله المتلمس مرة يقول:
وقد أتناسى الهم عند احتقاره ... بناجٍ، عليه الصيعرية، مكدم
فقال طرفة: ((إستنوق الجمل)) لأن الصيعريّة سمة للنوق فضحك القوم وغضب خاله ثم قال: ويل لهذا الفتى من لسانه.
وقد صحت مقولة المتلمس فيه فقد جنى عليه لسانه وأودى به إلى القتل.
وقد تضاربت الروايات حول قصة مقتله إلا أن أكثرهم يؤكد حقيقة دامغة وهي أن أخته كانت عند عبد عمرو بن بشر وكان من سادات قومه فجار على أخت الشاعر وظلمها فشكته إليه فهجاه طرفة بقصيدة يقول فيها

ولا خير فيه غير أن له غنىً ... وإن له كشحاً إذا قامَ أهضما [1]

[1] طرفة بن العبد : ديوان طرفة بن العبد ، ص 05.

مكتبة
البحث

مكتبة البحث:

أولا: القرآن الكريم ، رواية ورش .
ثانيا : المصادر .

01-الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب : الإنصاف ،تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، المجلد 01 ، 2007 .

02-ابن جني: الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1957 م

03-الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق أبو ملحم ، بيروت دار المكتبة هلال .

04-سيد قطب : في ظلال القرآن ،دار الشروق ،بيروت ، المجلد الأول ،1393 هـ،1973 م

05-السيوطي عبد الرحمان جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ،القاهرة 1958 .

06-ابن فارس: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الجليل، بيروت، ط1، 1991م.

07-الفيروز أبادي :القاموس المحيط -المطبعة الأميرية- دمشق، سنة 1399ه-1979م

ثالثا : المراجع :

01-إبراهيم أنيس :دلالة الألفاظ –مكتبة الأنجلو مصرية –القاهرة –ط2-1997 –

02- إبراهيم أنيس :في لهجات العربية –مكتبة الأنجلو المصرية –القاهرة ط3 -

03-إبراهيم السامراني : التطور اللغوي التاريخي –دار الأندلس –بيروت –ط3 ، 1983.

04-أحمد الحصاد :عوامل التطور اللغوي –دار الأندلس –ط1-1983 .

05-أحمد شامية ،نبيلة عباس :محاضرات وتطبيقات علم الدلالة ،المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

06- أحمد طاهر حسنين :نظرية الاكتمال اللغوي منهج شامل لتعليم اللغة العربية (الأصوات الصرف ,المعاجم ,النحو –دار الفكر العربي القاهرة مصر 1987 .

07-أحمد محمود صبحي : في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، 1405هـ، 1985م.

08- أحمد محمد قدور :مصنفات اللحن و التشقيف –وزارة الثقافة دمشق - 1996.

09- أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2، 1988.

10-إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى .

11-الأصفهاني :الأغاني ، دار الثقافة ، د ط، د ت .

12-ألبير نصري نادر أهم الفرق الإسلامية السياسية والكلامية، الطبعة الثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
13-أيوب سجرجس:الدلالة عند اللغويين العرب-كتاب اللغة العربية- اليمن - 2006-.

14- بدوي طبانة : قضايا النقد الأدبي ، مكتبة أنجلو المصرية، ط 2 ، د ت .

15- بدوي طبانة :البيان العربي دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب و مناهجها و مصادرها الكبرى ، القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية ،ط2 ،سنة 1962 .

16-البزدوي علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ، 1418ه ،1997م، بيروت لبنان.

17- البغدادي: الفرق بين الفرق، حقق أصوله محمد الدين عبد الحميد دار المعرفة بيروت لبنان.

18- الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق أبو ملحم ، بيروت دار المكتبة هلال .

19- الجاحظ: الحيوان – تحقيق درويش جويدي –المكتبة العصرية –بيروت- – 2001

20- الجاحظ:الحيوان تحقيق عبد السلام هارون و مصطفى البابلي الحلبي، القاهرة، ط 1 سنة 1973

21- الجرجاني السّيد الشّريف ،التعريفات ،تح /محمد صدّيق المنشاوي ،دار الفضيلة .

22- الجرجاني :أسرار البلاغة –تحقيق محمد رشيد رضا –ط4 –دار المنار –.

23- جرجي زيدان :تأريخ اللغة العربية –ط1 – دار الحداثة –بيروت -1985م.

24- جوزيف قندريس :اللغة –مكتبة الأنجلوا المصرية بالقاهرة -1950.

25- ابن جني :المطلع على أبواب المقنع –ت محمد بشير الأدلبي المكتب الإسلامي –بيروت -1981.
26-حاتم الرازي الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : تح حسين بن فيض الله الهمداني –دار الكتاب العربي مصر ط2 ، 1957-

27-حسام البهنساوي: التوليد الدلالي ،مكتبة زهرة الشرق القاهرة ،2003.

28- أبو الحسن الخياط: الانتصار ، نيبرج ، دون طبعة ، دون تاريخ .

29- حسن صادق: بذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام حتى اغتيال السداة .

30- أبو الحسين البصري محمد بن علي بن الطيب المعتزلي ، المعتمد في أصول الفقه ، تهذيب وتحقيق محمد حميد الله ، بتعاون محمد بكر ، وَ حسن حنفي ،دمشق ، 1384 هـ/ 1964 م ،

31- حميد لحميداني : القراءة وتوليد الدلالة: المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء المغرب ،الطبعة الأولى ،2003 .

32- حنيفي بناصر ، مختار لزعر:اللسانيات منطلقاتها النظرية و تعميقاتها المنهجية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،ط 3، سنة 2003.

33-خلاف عبد الوهاب : علم أصول الفقه ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، شباب الأزهر ، الطبعة الثامنة ، القاهرة .
34- ابن خلدون: المقدمة، تر/ عبد الله أحمد سليمان، دار القلم، بيروت، ط5- 1984

35- خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة- مع نصوص وتطبيقات – بيت الحكمة ط1، سنة 2009 .

36- خليل أبو عودة :التطور الدلالي بين لغة الشعر و لغة القرآن –مكتبة المنار –الأردن ط1 -1975

37- رمضان عبد التواب :لحن العامة و التطور اللغوي –دار المعارف –القاهرة –ط1 -1967-
38- رمضان عبد التواب : التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه –القاهرة - 1983-.

39- الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه ، مراجعة عمر سليمان الأشقر ، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الكويت 1413هـ ، 1992 م.

40- الزمخشري :أساس البلاغة –دار صادر-بيروت 1979

41- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ،لبنان ،سنة 1986.

42- زهدي جار الله :المعتزلة : الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت ،1974 .

43- علي بن عبد الكافي السبكي:الابهاج في شرح المنهاج ، على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي ، تحقيق وتعليق : شعبان محمد اسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1981م.

44- السكري أبو سعيد، شرح أشعار الهذليين، (مقدمة المحقق)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مراجعة: محمود محمد شاكر.

45- سميح دعيم : موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، بيروت 1998 .

46- السيّد أحمد الهاشمي : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، بيروت لبنان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

47- السيد أحمد عبد الغفار : التصور اللغوي عند علماء وأصول الفقه ،دار المعرفة الجامعية ، 1996، الإسكندرية.

48- السيّد الكفراوي : الاستدلال عند الأصوليين ، دار السلام ، الطبعة الأولى ، 2002 هـ ، مصر ، القاهرة.
49-تفرقة جلال الدين السيوطي بين المجاز في المفرد والمجاز في التركيب في كتاب: الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة ـ بيروت، بدون تاريخ

50- الشافعي :الرسالة –تحقيق أحمد محمد شاكر –دار النشر أنجاد –دت –.

51- الشريف الجرجاني التعريفات، مكتبة لبنان بيروت د ط سنة 1978.

52- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني أبو الفتح : الملل والنحل ، تصحيح وتعليق أحمد فهمي
محمد دار الكتب العلمية ، القاهرة ، 1992.
53- شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ ،مصر دار المعارف ، د ط ، سنة 1965 .

54- الشوكاني محمد بن علي : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق وتعليق، أبي حفص سامي بن العربي الأشري ، دار الفضيلة ،الطبعة الأولى ، 1421هـ /2000 م، الرياض.

55- صالح سليم عبد القادر الفاخري :الدلالة الصوتية في اللغة العربية ، الناشر : المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، دون طبعة دون تاريخ .

56- صبحي صالح : دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، ط 17 ، مايو سنة 2005 .

57- صلاح الدين زرال : الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري –الدار العربية –لبنان –ط1 -2008 .

58- أبو طالب زيان: المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها، مجلة المجمع العلمي العربي،سواري، يناير 1965.

59- طاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

60- الطبري : جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف القاهرة ، سنة 1971.

61- طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو : ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، 1423 هـ ، 2002 م ، أعده للمكتبة الشاملة : محمد العلوة.

62- عبد الجبار بن أحمد :شرح الأصول الخمسة ، تعليق : أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهيبة ، الطبعة الثالثة ، 1996 .

63- عبد السلام المسدي : التفكير اللساني ،دار العربية للكتاب ليبيا ، تونس، د ط، سنة 1981

64- عبد الصبور شاهين : علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة ، 1416،1996

65- عبد العزيز مطر:علم اللغة و فقه اللغة –قطر-1985-

66- عبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديثة: نظم التحكم وقواعد البيانات ،دار صفاء ط1،عمان ، 1422ه،2002م .

67- عبد الكريم بلبع: أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع هجري ، دار نهضة مصر ، القاهرة 1969

68- عبد الكريم محمد حسن جبل :في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية جامعة طنطا 1997.

69- عبد الكريم مجاهد: الدلالة النحوية عند العرب ، دار ضياء للنشر والتوزيع، د،ت ، عمان .

70- عبد المجيد جحفة : علم الدلالة الحديث ، سلسلة المعرفة اللسانية ، الطبعة الأولى ،2000.

71- عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية بيروت ، د ط ، د ت .

72- عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه ،مكتبة الدعوة الإسلامية ، دار القلم ، الطبعة الثامنة

73- أبو عبيد بن المثنى التيمى :مجاز القرآن –عارضة بأصوله و علق عليه :د- محمد فؤاد سنكين –القاهرة –مكتبة الخانجي –

74- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري .

75- علي حرب، التأويل والحقيقة، دار التنوير، بيروت، لبنان، ط2، 2007 .

76- علي عبد الفتاح المغربي : الفرق الكلامية الإسلامية : مدخل. .ودراسة ، مكتبة وهيبة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1415ه ، 1995م.

77- علي عبد الكافي السبكي ، تحقيق وتعليق : شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى، القاهرة ، 1401 هـ ،1981 م .

78- علي عبد الواحد وافي :علم اللغة –دار النهضة مصر –القاهرة –ط7.

79- علي ملحم : المناحي الفلسفية عند الجاحظ ، دار المكتبة الهلال ، الطبعة الأخيرة ، سنة 2000 .

80- عمر بن عبد العزيز الشيلخاني :مباحث التخصيص عند الأصوليين ،دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2000م.

81- الغزالي :المستصفى من علم الأصول تح محمد مصطفى أبو العلا ,الناشر مكتبة الجندي ط2 القاهرة 1971 –.

82- الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط: 4، سنة 1983.

83-الفارابي: إحصاء العلوم، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان .: 1996 م -ط1.

84- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق أحمد صقر، القاهرة، د ط، د ت .

85- فايز الداية:علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق –دار الفكر –دمشق-ط2- 1996-.

86-فخر الدين الرازي : المحصول في علم الأصول ، تحقيق : جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة

87-أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح.

88- فريد عوض حيدر :علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية –مكتبة الآداب –ط1- 2005-

89-فوزي –رانيا فوزي عيسى :علم الدلالة النظرية و التطبيق-دار المعرفة الجامعية –الإسكندرية –ط1-2008

90- فيوليت فؤاد إبراهيم ،سعاد بسيوني ، عبد الرحمن سليمان ،محمد محمود النخاس ، مكتبة زهراء الشرق الطبعة الأولى ،2001 ،القاهرة.

100- الفيومي :المصباح المنير في غريب الشرح الكبير –ت عبد العظيم الشناوي –دار المعارف –القاهرة -1977.

101-أبو القاسم البلخي ، القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ،الحاكم الجشمي ،تحقيق :فؤاد سيد ،الدار التونسية للنشر ،1974 .

102- ابن قتيبة :تأويل مشكل القرآن –شرحه و نشره :أحمد صقر –القاهرة – دار التراث -1973

103- لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري : ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، اعتنى به : حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى، 1425هـ، 2004 م ، الجزء الأول ، المكتبة الشاملة

104- محمد زعراط : الفرق الإسلامية الكبرى ، دار الغرب الإسلامي ،وهران ،دون طبعة ،سنة 2004 .

105- محمد زغلول سلام :تاريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجري ،مصر دار المعارف د ط ، د ت .

106- محمد سليمان عبد الله الأشقر : الواضح في أصول الفقه للمبتدئين ، دار السلام ، ط02 ، 1425هـ ،2004م ، عمان الأردن.

107- محمد الطاهر بن عاشور :التحرير والتنوير ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس .

108- محمد عبد الرحمان مرحبا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية ، منشورات عويدات بيروت، باريس،ط2 ، 1981.

109- محمد علي عبد الكريم الرديني :فصول في علم اللغة العام ،دار الهدى عين مليلة الجزائر 2007 .

110- محمد عمارة : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، دار الشروق ، ط2 ، 1408هـ ، 1988 م. القاهرة .

111- محمد غنيمي هلال ، النّقد الأدبي الحديث ، دار الثّقافة ودار العودة، بيروت، 1973.

112- محمد المبارك :فقه اللغة و خصائص العربية –دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية و عرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد و التوليد –دار الفكر بيروت ط5 – 1972

113- محمد محمد يونس علي ، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ، دار الكتاب الجديد المتحدة طرابلس ،ط1، 2004 .

114- محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، سنة 2004 .

115- محمد ناصر الدين الألباني :الجامع الصغير –المكتبة الإسلامية –دت .

116- محمود السعران :علم اللغة ،مقدمة للقارئ العربي ،دار الفكر العربي ،ط2،القاهرة ،1997 .

117- محمود السعران :اللغة و المجتمع –ط2 دار المعارف –مصر 1963.

118- محمود سليمان ياقوت :معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث دار المعرفة الجامعية.

119- محمود عكاشة :التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ،دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ،ط1/دار النشر للجامعات القاهرة 1426هـ/2005م.

120- ابن المرتضى: المنية والأمل ، - تحقيق نوما أرنولد- بيروت- 1316 هـ .

121- مصطفى رضوان :نظرات في اللغة –منشورات جامعة فار يونس – المغرب –ط1 -1976.

122- مصطفى سعيد الخن: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط3 ، بيروت ، 1982 .

123- أبو المعالي الجويني: البرهان في أصول الفقه ، تحقيق عبد العظيم الديب ،دون طبعة، قطر، 1299هـ .

124- معروف الدوالبي: المدخل إلى علم أصول الفقه، مطبعة جامعة دمشق ،ط3، 1959.

125- المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مطبعة الأدب ،القاهرة ، 1986 .

126- منذر عياشي :اللسانيات و الدلالة –مركز الإنماء الحضاري –ط1-1991.

127- منقور عبد الجليل :علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي _دراسة_من منشورات إتحاد العرب دمشق 2001.

128- موسى بن مصطفى العبيدان : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، الأوائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002 ، دمشق

129- ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ، ط 2، سنة 1983 .

130- نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية ، دون طبعة ،سنة 2004 .

131- ابن النديم: الفهرست ، شرحه : يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1996.

132- نصر حامدأبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل ،المركز الثقافي العربي ،ط7، الدار البيضاء المغرب 2005 .

133- نواري سعودي أبو زيد :الدليل النظري في علم الدلالة ،دار الهدى ،عين مليلة الجزائر 2007.

134- نور الهدى لوشن :مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي ، المكتبة الجامعية ،الإسكندرية ، الأزاريطة ، 2001 .

135- هانم إبراهيم يوسف أصل العدل عند المعتزلة /تصدير :عاطف البرقوقي ، ،دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى، القاهرة،1413، 1993.

136- الهروى :غريب الحديث –طبع تحت مراقبة –محمد عبد المعيد خان الهند –دائرة المعارف العثمانية –ط1-1965.

137- أبو الهلال العسكري :كتاب الصناعتين ،تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : عيسى البابي الحلبي ، 1371 هـ ، 1852 .
138- أبو هلال العسكري :الأوائل –تحقيق : وليد قصاب ، ومحمد المصري ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1401 هـ ، 1981 م .

139-أبو هلال العسكري : الفروق في اللغة ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1400 هـ /ل 1980 م

الكتب المترجمة.

01 جان بيرو ، اللسانيات ،ترجمة: الحواس مسعودي ،مفتاح بن عروس ، دار الآفاق ، الجزائر ،2001
02 ستيفن أولمان :دور الكلمة في اللغة –ترجمة كمال بشر –القاهرة - 1975.

المجلات :

- صابر الحباشة: مجلة حوليات التراث ، العدد السابع 2007 ، جامعة مستغانم

الرسائل الجامعية :

عبد الكريم عزيز : المفردة القرآنية من خلال السياق عند الراغب الأصفهاني – دراسة وتحليل – 01-مذكرة ماجستير ، تحت إشراف : السيد سيد أحمد محمد نجم ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، 1433 هـ ، 2012م.

02-علي حاتم الحسن :البحث الدلالي عند المعتزلة،رسالة دكتوراه بالجامعة المستنصرية ، بإشراف الدكتور: غالب فاضل المطلبي ،1419،1999 .

فهرس الآيات القرآنية :

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(وَعَلَّمَ آدَمَ الأسْمَاءَ كُلَّهَا)	31	البقرة	61
(وَأقِيمُوا الصَّلوٰةَ)	43	البقرة	184
(وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ	150	البقرة	84

المَسْجِدِ الحَرَام)			
(وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الخَيْطَ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ)	187	البقرة	88
(وَلَيْسَ البِرُّ بِأَنْ تَاتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا)	189	البقرة	187
(والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ)	228	البقرة	80
(...وَبُعُولَتُهُنَ أَحَقُ بِرَدِهِنَ)	228	البقرة	167

(وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَّنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ)	232	البقرة	187
(لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمْ النِسَاء مَا لَمْ تَمَسُوهُنَ أو تفرضوا لهن فريضة) (وإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً،فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمُ إِلاَ أَنْ يَّعْفُونَ) (أَوْ يَعْفُوا الذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ)	236 237 237	البقرة	166 167 169
(وَسِعَ كُرْسِيُهُ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ)	255	البقرة	198
(وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَو')	275	البقرة	86

(مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتُ هُنَّ أُمُّ الكِتَاب وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (فَأَمَّا اللَّذِينَ فِي قُلُوبهم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَآءَ تَاوِيلِهِ وَ مَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ الله وَ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِه)	07	آل عمران	
(هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَ هُدًى وَ مَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ)	138	آل عمران	34
(مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ)	12	النساء	182
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمَهَاتُكُمْ) (وَرَبَآئِبُكُمُ التِي فِي حُجورِكُمْ مِنْ نِّسَآئِكُمُ التِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ)	23 23	النساء النساء	169 86

(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ) (وَ السَّارِقُ وَ السَارِقةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (فاقْتُلُوا المُشْرِكِينَ)	03 38 05	المائدة المائدة التوبة	172 168 77
(وَمَا مِنْ دَآبَةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا) (وَ مَا أَمْرُ فِرْعَونَ بِرَشِيدٍ)	06 97	هود هود	88 97
(وَسْئَلِ القَرْيَةَ)	82	يوسف	96

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَقَوْم يَتَفَكَّرُونَ)	11	النحل	14
(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآياتٍ لِقَوْم يَعْقِلُونَ)	12	النحل	14
(وهُوَ كَلٌّ على موْلاهُ)	76	النحل	28
(فَـلاَ تـقُلْ لَّـهُمَا أفٍّ)	23	الإسراء	86
(وَ لاَ تَقْرَبُوا الزِنَى) (وَ لاَ تَقْرَبُوا مَالَ اليتِمِ إلاَّ بِالتِي هِيَ أَحْسَنُ)	32 34	الإسراء	86 87

(وَاسْتَفْزِزْ مَنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَاجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلاَدِ ، وعِدْهُمْ وَمَا يَعِدهُمُ الشَيْطَانُ إِلاَ غُرُورًا)	64	الاسراء	67

(وكَانَ الإِنْسَانِ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً) (جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَض فَأَقَامَهُ)	54 77	الكهف الكهف	14 134

(وحَنَاناً مِّنْ لَّدُنَّا)	13	مريم	77

(أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمُ أَزًّا)	83	مريم	47

(وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ)	75	الأنبياء	53

(الزّانِـــــيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (إِنَّـهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُون)	02 212	النور الشعراء	86
(وَأوتِيتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)	23	النمل	178
(وَأزْوَاجُهُ أمَهَاتُهُمْ) (وَالذَاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَ الذَّاكِرَ'تِ)	06 35	الأحزاب	85
(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ) (وَ هُوَ الذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ) (وَ جَزَاؤُاْ سَيِئَةٍ سَيِئَةٌ مِثْلُهَاَ) (وإِنْ لَمْ تُومِنُوا لِيَ فَاعْتَزِلُونِ)	11 25 40 21	الشورى الشورى الشورى الدخان	96 168 147 05
(وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ القَوْلِ)	30	محمد	88
(فَأخَذْنَاهُمُ أخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ)	42	القمر	49
(الرَّحْمَانُ، عَلَّمَ القُرْءَانَ، خَلَقَ الإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ البَيَانَ)	04-03-02-01	الرحمن	34

(كلٌ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)	26	الرحمن	169

(فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ)	66	الرحمن	49

(واللهُ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ)	11	التغابن	169
(يَا أَيُهَا النَبِيْ إِذَا طَلَقْتُمْ النِسَاء فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) (لاَ تَدْرِي لَعَلَ الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) 01	01 01	الطلاق الطلاق	167 167
(وَ قَدْ خَلَقَكُمُ أَطْوَاراً)	14	نوح	104
(فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسولَ)	16	المزمل	179
(ثَمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) (إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) 134	19 23	القيامة القيامة	34
(عَسْعَسَ)	17	التكوير	186
(وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ) (فعَّالٌ لِمَا يُرِيدْ) 49	17 16	الانشقاق البروج	48
(إِنَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِكْرَ وَ إِنَا لَهُ لَحَافِظُونْ)	09	الحجر	109

وَجَاءَ رَبُكَ والمَلَكُ صَفاً صَفاً	22	الفجر	134

فهرس الموضوعات

مقدمة

مدخل :مفاهيم أولية في الدلالة والاعتزال

المعتزلة وآراؤهم الكلامية 02

التعريف بالمعتزلة

لغة 05

اصطلاحا.....06

مبادئ المعتزلة :.....06

شيوخ المعتزلة 09

علم الكلام مفهومه وقضاياه :.....11

سبب تسميته بعلم الكلام: 12

عوامل نشأة علم الكلام.....14

علم الدلالة مفهومه ومتعلقاته:..... 15

تعريفه لغة 15
اصطلاحا 16
مصطلح علم الدلالة في الدرس الحديث 17
أنواع المعنى.....20
الفصل الأول : الجهود الدلالية لدى المعتزلة.....31
الجاحظ 33
البيان لغة 33
اصطلاحا 34
البيان في القرآن الكريم 34
أنواع الدلالات عند الجاحظ 36
قضية اللفظ والمعنى عند الجاحظ 43
الدلالة عند ابن جني 46
الصلة بين اللفظ ومدلوله 47
الدلالة الصرفية عند ابن جني 49

الدلالة الصوتية عند ابن جني 50
الحقيقة والمجاز عند ابن جني 52
قضية اللفظ والمعنى عند ابن جني 55
الجهود الدلالية عند القاضي عبد الجبار.....60
قضية اللفظ والمعنى عند القاضي عبد الجبار.....60
رؤيته للكلام 64
التأويل عند القاضي عبد الجبار.....65
الحقيقة والمجاز عند القاضي عبد الجبار.....65
الفصل الثاني:
الدلالة عند علماء أصول الفقه 74
تعريف الفقه لغة 75
اصطلاحا.....75
الجهود الدلالية عند الشافعي.....81
أقسام الدلالة عند الشافعي.....85

الجهود الدلالية عند الغزالي.....89

اللغة عند الغزالي 89

أنواع الدلالة عند الغزالي.....92

الحقيقة والمجاز عند الغزالي.....96

الجهود الدلالية عند الرازي.....98

اللفظ والمعنى عند الرازي 98

أنواع الدلالة عند الرازي 99

الفصل الثالث:

التغير الدلالي وأقسامه عند البصري.....103

التطور لغة 104

التطور الدلالي اصطلاحا.....105

خواص التطور الدلالي.....109

أسباب التطور الدلالي.....112

مظاهر التطور الدلالي.....121

مظاهر التطور الدلالي عند البصري 121

تغيير الدلالة بالنقل.....127

الدلالة العرفية.....131

الفصل الرابع: المباحث الدلالية عند البصري 138

اللغة عند البصري 139

الحقيقة و المجاز 143

المشترك اللفظي.....149

الفصل الخامس: *الموجهات الدلالية للنص القرآني عند أبي الحسين البصري*.....160

01 الخصوص والعموم..... 161

ألفاظ العموم 165

تخصيص العام.....168

فيما يفيد العموم في اللغة 171

ما يفيد العموم في العرف.....172
الخاص 174
فيما يجوز تخصيصه وفيما لا يجوز.....176
المطلق والمقيد.....179
المجمل والمبين.....184
المجمل لغة 184
اصطلاحا.....184
المبين لغة 184
اصطلاحا.....184
المجمل والمبين عند البصري.....188
خاتمة 194
ملحق الأعلام 200
مكتبة البحث 225

فهرس الآيات القرآنية 245

فهرس الموضوعات .....251 .

ملخص البحث :

يعتبر البحث الدلالي من أهم البحوث اللغوية وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بدراسة كتاب " المُعْتَمَدْ فِي أُصُولِ الفقْهْ لِأَبِي الحُسَيْنْ البَصْرِي"

وأبو الحسين البصري من أهم المعتزلة اللذين درسوا القضية الدلالية من خلال المبادئ الفقهية ،

وذلك لاستنتاج الأحكام الشرعية من النصوص الدينية ، وقد اعتمد المعتزلة على التحليل العقلي العميق ، فكانت موضوعات الكلام وما يتعلق به من بنية وحركة ومحّل من أساسيات المنهج الاعتزالي .

Résumé de l'exposé :

On considère la recherche sémantique l'une des recherches linguistique les plus importantes

Si c'est le cas de l'étude du « livre adopté de la jurisprudence islamique par « Abu al-Hussein al-Besri «

Et 'Abu al-Hussein al-Besri' était l'un des plus importants experts islamiques dans la jurisprudence, il a cherché a comprendre et déduire les dispositions légales à partir des textes religieux.

Les experts islamiques ont adopté et utilisé l'analyse mentale profond, et les sujets des paroles et tout ce qui est en rapport était l'une des notions de base du programme d'expertise.

The presentation's summary :

We consider the semantic research one of the most important linguistic research , especially in the case of study of « the reliable book of islamic jurisprudence by abu al-hussein al-bassri «

And Abu Al-HUSSEIN AL-BASSRI was one of the most important islamic experts (mu'tazilite faquih) in the jurisprudence .

He searched to know and deduce legal dispositions from religions texts .

The islamic experts have adopted and used profond mental analysis and speech topics and all that is related were one of the fundamentals of expertise program (i'tizali program).